IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206)
15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية من منظور فقه المعاملات مصرفي كويت ترك والبركة ترك التركيين نموذجاً]

إعداد الباحث: بلال علي الحموي
رسالة ماجستير: قسم الاقتصاد الإسلامي وعلوم القانون
مشرف الرسالة: د. عمر كشكار
إسطنبول
آب/أغسطس-2023م

الملخص

تهدف الدراسة إلى إبراز معاملات التكنولوجيا المالية والتطبيقات المعاصرة في المصارف الإسلامية من خلال التأصيل الشرعي لأهم تطبيقات التكنولوجيا المالية في هذه المصارف، وبيان أهم التحديات التي تواجهها تطبيقات التكنولوجيا المالية فيها كحماية المستهلك وحماية بياناته، وتظهر أهمية الدراسة حيث أصبحت التكنولوجيا المالية مما لا يستغنى عنه أبداً، في ظل انتشار التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي في العالم الإسلامي، وقد اعتمدت في الطريقة التي سلكتها في الوصول إلى مفردات البحث الطريقة الاستقرائية مبرزاً التعريفات الشرعية للبحث المراد، وكذلك اعتمدت الطريقة الوصفية لعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والمعاملات المصرفية، وجمع البيانات لمصرفي البركة ترك وكويت ترك التركيين، ونتج مما سبق أهمية المصارف الإسلامية ومعاملاتها في حل المشكلات المستجدة فيما يتعلق في تضخم سوق المال وتسهيل المعاملات للعملاء والمستهلكين، وأنه لا يزال دخول التقنيات في العالم الإسلامي في المراحل الأولى وأننا نحتاج إلى بذل جهود أكبر من أجل تبني مزيد منها، مع مراعاة ضوابط التمويل الإسلامي للتطبيقات المالية المعاصرة، ولا بد من تكوين تصور متكامل وتعمق في فهم المنتج قبل الحكم عليه من قبل أهل العلم حلاً وحرمة، وبيان أهمية الأمن السيبراني وسياسات الأمان والإجراءات الأمنية للمعاملات المصرفية في البنوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا، التكنولوجيا المالية الإسلامية، المصارف الإسلامية، التحديات، الفنتيك، التطبيقات، الأمن السيبراني.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206)
15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد وضعت جائحة كورونا كوفيد 19 العالم أمام عقبات كبيرة، خصوصاً شركات الخدمات المالية والمصارف، التي تريد متابعة واستمرار العمليات المالية بينها وبين عملائها، من خلال استمرار عمل موظفي تلك الشركات والمصارف من بيوتهم، مما وجّه الضوء والأنظار على البون الكبير والشاسع، بين الشركات والمصارف التي قامت برقمنة أعمالها، والشركات والمصارف التي بقيت تعتمد على أساليب بدائية وتقنيات عمل تقليدية، لا تتناسب مع الواقع الجديد.

ومع انتشار فيروس كورونا في العالم، كان اختيار نسبة كبيرة من عملاء الشركات والمصارف من المستهلكين في العالم أجمع التحول من عمليات الشراء التقليدية، إلى عمليات الشراء من وراء الشاشات الالكترونية، الأمر الذي دفع بالشركات الجديدة والمصارف والمؤسسات المالية الى تقديم كافة الخدمات المرادة من العملاء عبر تطبيقات التكنولوجيا المالية، وعبر خدمات قنواتها الرقمية.

وتمكنت التكنولوجيا المالية في وقت قصير من ربط دول العالم بأكملها بسرعة وتكلفة أقل، ويذكر من تلك الأدوات التي شاع استخدامها ماكينات الصراف الآلي والذكاء الصناعي، وانترنت الأشياء وآلات نقاط البيع والجوال بنك أو تطبيقاته، و الحوسبة السحابية ،البلوك تشين ،أو ما يطلق عليها سلسلة الكتل أو دفتر الأستاذ الموزع ،والعملات الرقمية، والعقود الذكية وغيرها من التقنيات الحديثة التي تربعت على عرش الخدمات المالية المصرفية تحديدا لكنه لم يقتصر الامر فقط على تلك الخدمات ، بل اتجهت لكافة المجالات لتطويرها واقتحامها بهدف الصعود بمستوى الخدمات المقدمة والارتقاء بمعيشه الفرد، وتوفير سبل الراحة والأمان، واتجهت الى القطاع الطبي والقطاع الحسابي والى الحكومة الذكية والحوكمة الذكية بالشركات وغير ذلك، فقد شيدت مدن

ذكية تدعم تلك التقنيات، واتجهت بعض الدول لبناء مصانع ومصارف ذكية بالاعتماد أيضاً على تلك التقنيات[1].

إن التكنولوجيا المالية في العالم اليوم تعد منجمَ ذهب المستقبل القادم، لذلك سعَتِ المصارف في العالم الإسلامية وغير الإسلامية سعياً حثيثاً إلى التطوير مسابقة الزمن لإيصال جميع العملاء والمستهلكين إلى أحسن وأميز أدوات وخدمات تداولهم واستثمارهم، فقامت بتطوير المنصات والمواقع مستغلة تطبيقات التكنولوجيا، للسماح لعملائها بممارسة نشاطاتها المالية من بيوتهم، وفي أي مكان هم فيه في أيِّ وقت.

ويُعدّ التطور الرقمي واحداً من أهم الدعامات في مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتّجه الزبائن بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم البنكية من خلال التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية.

وضمن هذا الإطار، يتمتع كل من الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية:

(Financial Technology or Fintech) (Artificial Intelligence) بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية، فالتكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة، خصوصاً للنسبة الكبيرة من السكان التي لا يتعاملون مع القطاع المصرفي [2].

هذا من جهة العملاء، أما من جهة المؤسسات والشركات والمصارف فإن استخدامها لما يسمى اليوم بالذكاء الاصطناعي في خدماتها المالية والمصرفية، فإن ذلك يعود عليها بالنفع من حيث تخفيض الكلف التشغيلية، وتحسين أداء المؤسسات المالية ويزيد من أرباحها، لذلك تدأب معظم المؤسسات وتسعى سعياً جادّاً ومستمراً إلى الاستثمار في التطبيقات والأدوات التكنولوجية المالية الحديثة والذكاء الاصطناعي المالي.

ولقد حققت قطاعات التكنولوجيا المالية خلال الأعوام القليلة المنصرمة تماشياً مع العصر قفزة نوعية في النُّظم المالية للبلدان المتقدمة، حيث نجحت الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم مجموعة كبيرة وغير تقليدية من خدمات التكنولوجيا المالية، فاستوعبت عدة خدمات عن طريق التطبيقات لتناسب عملائها،

[1] رحاب عادل صلاح الدين أمين، *تجارب دولية في التكنولوجيا المالية*، مقال مقدم لمركز أبحاث فقه المعاملات المالية الإسلامية،2021.

[2] اتحاد المصارف العربية، "*الدراسات والأبحاث والتقارير*"، العدد 454.

منها: إدارة الثروات والدفع والتحصيلات عن طريق النت، أضف إلى ذلك تحويل الأموال والقروض والتمويلات الجماعية، والعملات الرقمية بالإضافة إلى خدمات التأمين بكافة أنواعه، وتقديم المساعدة في الأعمال الخيرية للفقراء والمحتاجين من جمعيات خيرية وأوقاف.

كل ذلك جعل من العمليات التقليدية تتقهقر للوراء، وجعل المؤسسات المالية والمصارف التي تتعامل بالخدمات التقليدية تفكر ملياً في تحسين وتطوير خدماتها؛ لذلك سعت المؤسسات المالية والشركات والمصارف إلى القيام بالكثير من التغييرات في طرائق عملها، من خلال القيام بأعمال توسعية، تتناسب مع التكنولوجيا الحديثة، وتقوية البنية الأرضية للاستثمارات، فقامت بعقد شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية تحسينا لقدرتها على منافسة السوق التجاري باعتمادها التكنولوجيا الحديثة طريقا للوصول إلى أكبر عدد من العملاء، وتنمية لاستثماراتها، وزيادة ربحيتها، وتقديم الخدمات المالية الحديثة على أكمل وجه. يقول الدكتور خان المتخصص بالتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط ورئيس أحد الجمعيات: "إن المنطقة العربية تمثل حالياً (1%) فقط من سوق الاستثمارات في التكنولوجيا المالية العالمية"[3].

وهنا برزت أهمية وجود الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية، التي سمحت بتطوير وتشغيل نماذج أعمال التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي المالي، والذي مكّنت السلطات الرقابية والتنظيمية من الحد من المخاطر، فوفرت فرص الازدهار والتقدم المالي من خلال بيئة تنافسية، مع الحفاظ على السلامة المالية والاستقرار المالي.

ولقد صرح رئيس جمعية التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نمير خان واصفاً سوق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما يُمكن تسميته بـ "منجم ذهب التكنولوجيا المالية" كونه يمتلك جميع العوامل الصحيحة لسوق مزدهرة [4].

ومع ذلك، يقول خان: "إن المنطقة العربية تمثل حالياً 1% فقط من سوق الاستثمارات في التكنولوجيا المالية العالمية، لكن هذا الرقم من المرجح أن يرتفع في المستقبل القريب،

[3] رودي شوشاني، *التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي*، جريدة النهار اللبنانية، تاريخ النشر 22إبريل 2021.

[4] المرجع السابق.

وهو الأمر الذي بدأ بالفعل مع جولات رائدة في مجال التكنولوجيا المالية". ويضيف: "ستصبح هذه التكنولوجيا جزءاً اساسياً في حياتنا اليومية"[5].

ولقد شكلت المصارف الإسلامية في عالمنا اليوم كما يُشاهَد، إقبالاً عليها من المسلم وغير المسلم، فلذلك تُعَدُّ خياراً آمناً إستراتيجياً واستراتيجياً مهمّاً نابعاً من العمق الروحي للأمة للعملاء، لاسيما أولئك الذين يلتزمون أحكام الإسلام وشريعته، ويعتبر هذا إضافة نوعية جديدة ومتميزة في مجال المالية العالمية، فالمصارف الإسلامية أعطت هذه البنوك فرصة ذهبية لأصحاب الأموال وكبار المستثمرين الذي يرغبون أن يستثمروا في استثمار ثرواتهم بطريقة توافق الشريعة الإسلامية، فلا يقعون في المحظور من الربا والغرر.

لقد عملت البنوك الإسلامية المعاصرة على تطوير المنظومة المالية في الكثير من بلدان العالم الإسلامي، وكانت بتجربتها الرائدة ملاذاً آمناً وبديلاً متميزاً عن نظام البنوك الربوية.

فبنظرة عامة على الإحصاءات الحديثة للبنوك الإسلامية نلحظ مدى تطور وانتشار هذه البنوك، ففي عالمنا اليوم يوجد أكثر من 600 مؤسسة مالية إسلامية، تنتشر في 75 دولة، وتشمل هذه المؤسسات: البنوك، ومؤسسات تكافل، ومؤسسات تأمين، وسوق الأوراق المالية، وغيرها، مما لفت أنظار الغرب إليها بعد الأزمة المالية العالمية [6].

والتقنيات المالية وتطبيقاتها لا تخرج عن كونها منتجات مالية يجب أن تخضع لضوابط التمويل الإسلامي، وتخضع للرقابة والاعتماد الشرعي، ويحتاج الفصل في الموضوعات المستجدة من طرف أهل العلم الشرعي إلى التعمق في فهم المنتج أو التطبيق، ثم بعد ذلك يمكن إلى إصدار الفتوى بحكمه، وقد يستغرق الحكم الكثير من الوقت والجهد.

فلذا كان اختياري لهذا البحث محاولة لإبراز أهم المعاملات المصرفية المعاصرة في المصارف الإسلامية عموماً والبركة ترك التشاركي وكويت ترك خصوصاً، خاصة فيما يتعلق بـ(الفنتك) التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية ورأي الشريعة الإسلامية فيها، وتسهيلاً للناس في معاملاتهم، ومواكبة لكل تطور يخدم حياة الإنسان.

مشكلة البحث:

[5] رودي شوشاني، *التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي*، جريدة النهار اللبنانية، تاريخ النشر22 إبريل 2021.

[6] محمد محمود، *دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية*، مقال على موقع إسلام أون لاين.

تكمن إشكالية البحث في تجدد الصور في التعاملات البشرية وخاصة العقود المالية والتعاملات المصرفية، والتكنولوجيا المالية أحدها، إذ إنها استحوذت على جميع مناحي الحياة لاسيما المصارف والبنوك الإسلامية وغير الإسلامية، وتشكل الشركات الجديدة في مجالات التكنولوجيا المالية والمصرفية تحدياً كبيراً لمقدمي الخدمات المالية التقليدية لكونها تتيح خدمات ذكية، كما أنها تخدم قطاعاً واسعاً من خلال تقديم الخدمات بشكل سريع وبصورة أكثر كفاءة، لا سيما أن الدور الأساسي للتكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي يتمثل في التحسين المستمر لآلية جذب العملاء، ومعالجة أسرع للمعاملات المعقدة، وتحقيق شمول مالي أفضل، وخفض تكلفة الخدمات، وتقديم التحليلات المالية المتطورة، ونقل المعرفة وتحقيق الشفافية، وتحقيق الاستقرار المالي.

ويعتبر القطاع المصرفي في هذا العصر يعد من أهم القطاعات الاقتصادية في دول العالم المتقدمة منها والنامية، وإن المصارف تلعب دوراً مهماً في حياتنا الاقتصادية باعتبارها اليوم أساس النظام الاقتصادي الحديث على حدٍّ سواء، حيث إن الدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية دورا مهماً وفعَّالاً، فهي أساس النظام الاقتصادي الحديث.

ولقد حاولت في بحثي هذا التركيز على بنكَي البركة تورك التشاركي والبنك الكويتي التركي، باعتبارهما من أقدم البنوك الإسلامية في الجمهورية التركية، ولشدة إقبال الناس عليهما، لا سيما من العرب المقيمين في الجمهورية التركية، على اعتبار حسن التعامل وكون اللغة العربية حاضرة بقوة في التعامل بين موظفي البنكين والعملاء، وكذلك فإن برامج التطبيقات في كلا البنكين إن كان في ماكينات السحب والإيداع أو على تطبيقات الهاتف النقال، فهي باللغة العربية واللغة الإنجليزية واللغة التركية ولغات أخرى.

ونظراً لضيق الوقت اكتفيت بهذين البنكين، فالدراسة لأكثر من هذين البنكين والبحث فيها يحتاج وقتاً طويلاً، والوقت لا يتسع لذلك في هذه الدراسة.

فما هي أهم التطبيقات المالية في البنوك والمصارف الإسلامية؟

وما مدى موافقة التطبيقات المالية في البنوك الإسلامية للشريعة الإسلامية؟

أسئلة البحث:

أ. ما هي أبرز تطبيقات التكنولوجيا المالية المعاصرة في المصارف الإسلامية؟

ب. ما هو التأصيل الشرعي لتطبيقات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية؟

ج. ما هي أبرز التحديات التي تواجهها تطبيقات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية؟

أهداف البحث:

أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها التي يحتاجها الناس الشعوب والدول في كل آن وحين، وخاصة في وقتنا الحالي، الذي اتسعت فيه منظومة الحياة المعاصرة المتطورة، وأصبح لا يستغنى عنها في كثير من الأحيان، وفي زمن نشطت فيه الصناعات العالمية على المستوى التجاري الخارجي ولية، مع ارتفاع مهول ومستمر في الأسعار، والتضخم الذي أصاب عامة الدول، مما يتطلب ازدياد اهتمام التجار والجهات والشركات والمؤسسات المالية والتجارية في تسويق منتجاتها السوقية، لجذب العملاء وتنمية الأرباح.

وتظهر أهمية البحث من أهمية الموضوع وأبرزها:

أ. أصبحت التكنولوجيا المالية مما لا يستغنى عنه أبداً.

ب. انتشار التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي في العالم الإسلامي مما يؤدي بطبيعة الحال إلى تطوير تخصصات الاقتصاد الإسلامي.

منهجية البحث:

نهجت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي أولاً، وذلك من خلال الوصول إلى مفردات البحث والتعريفات الشرعية للبحث المراد، وإبراز أهم المعاملات المصرفية المعاصرة في المصارف الإسلامية عموماً والبركة ترك التشاركي وكويت ترك خصوصاً، خاصة فيما يتعلق بـ(الفينتنك) التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية؛ فتكلمت عن البطاقات المصرفية وتجارة الأسهم والخدمة المصرفية الهاتفية وتحويل الأموال وصرف العملات والتمويلات والصراف الآلي وحسابات المشاركة وصناديق الاستثمار، كما وضحت الأحكام الشرعية الإسلامية في استخدامات التكنولوجيا المالية، وأهم التحديات التي تواجهها تطبيقات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية من حماية المستهلك وحماية بياناته والمخاطر السيبرانية والتحديات القانونية، وكذلك اعتمدت الطريقة

الوصفية، وذلك لعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية، فقمت بالاعتماد على الأسلوب الوصفي والتحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات للبنكين المرادَيْن لدراستها، بغرض دراسة الموضوع من جميع جوانبه، ولأجل ذلك قمت باعتماد العديد من المراجع التي لها صلة وثيقة بالموضوع، حرصاً على الموضوعية العلمية بحيث أعتمد على توصيف الظاهرة كما هي وأوضح أبعادها، وأحرر المفاهيم والحقائق وأحكم مكوناتها، لاسيما من حيث سبر أنواع المعاملات المصرفية، التي تقوم بها المصارف الإسلامية عموماً، وبنكي البركة تورك التشاركي والبنك الكويتي التركي خصوصاً، والتي تعتمد التكنولوجيا المالية بشكل محدد في التعاملات البنكية، بما ينفع بطبيعة الحال الاقتصاد بشكل عام في تحقيق مصالح المتعاملين في تيسير المعاملات المالية، واختصار الإجراءات والتكاليف بما يعود بالفائدة على المنتج والمستهلك؛ فقمت بعرض أهم منتجات التكنولوجيا المالية والفرص التي تخلقها تطبيقات التكنولوجيا المالية وأهم التحديات في تطبيقات التكنولوجيا المالي والإجراءات اللازمة للتغلب على تلك التحديات والتوقعات المستقبلية، وعرضت هذه الموضوعات على الخبراء في مصرفي البركة ترك وكويت ترك التشاركيين، ووضحت آراءهم وأفكارهم ضمن جداول وبيانات دقيقة، ثم تناولت هذه الآراء بالتحليل والمناقشة والتعقب بأسلوب تحليلي شامل.

وختمت هذا البحث بجملة من النتائج والتوصيات التي وفقني الله تعالى لإدراكها وتوضيحها، ومن أهمها معرفة أن الدين الإسلامي ليس ديناً جامداً، بل هو مرن في مواجهة النوازل والقضايا المعاصرة المستجدة، انبرى لمسائله فقهاء أجلاّء راعوا النصوص وحفظوا المصلحة وحققوا المقاصد وابتعدوا عن الجمود الذي أوقع الناس في الحرج، وأن من أهم التحديات التي تواجه المصارف عموماً والإسلامية خصوصاً حماية بيانات المستهلك العميل وأمن حساباته، وأن مصرفي البركة ترك وكويت ترك التشاركيين يسعيان جاهدين لحماية العملاء، من خلال الأمن السيبراني وبرامجه الوقائية، الذي أصبح حاجة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها للمصارف والشركات، ويستعين كلا المصرفين البركة ترك وكويت ترك التشاركيين بشركات خاصة تؤمن لهما برامج الحماية، التي تقيهما أعمال التخريب والقرصنة وأنه يجب أن يكون هناك تضافر للجهود وتعاون بين البنوك والمصارف الإسلامية، للرقي بمستواها للأفضل، والاستفادة من خبرات بعضها البعض، حتى تكون قوة اقتصادية تقف في وجه القوى الاقتصادية الربوية العالمية، التي تقارع وتحارب أي فكر اقتصادي إسلامي حتى في عقر دار الإسلام.

الدراسات السابقة:

- **د. يوسف عبد الله الشبيلي، *أبحاث في قضايا مالية معاصرة*، دار الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1441\2020الرياض المملكة العربية السعودية.**

جاء هذا الكتاب في مؤلف ضخم من (637) صحيفة، تكلم المؤلف في هذا البحث عن الخدمات المصرفية والعقود التمويلية وعن التكييف الشرعي للحساب الجاري والآثار المترتبة عليه وتعريف الحسابات والودائع الجارية وتكييف الوديعة الجارية، وعن ودائع المرابحة في البنوك الإسلامية وذكر أنواعها، وعرج بعد ذلك على التأجير التمويلي وعرف به وبأنواعه والتوصيف الشرعي والنظامي للتأجير التمويلي، ثم دلل عليه بذكر صور خاصة من عقود التأجير التمويلي، ثم تكلم بالتفصيل عن حق الانتفاع العقاري، وعن حماية رأس المال في الفقه الإسلامي، وعن كيفية التحوط في المعاملات المالية.

ثم تكلم عن إفلاس الشركات وإعسارها في الفقه والقانون، وعن ضوابط وأحكام ودور الرقابة الشرعية على المصارف من حيث إحكام عمل المصارف، وختم بحثه عن تمويل العمليات التجميلية وغيرها من المواضيع المالية.

وفي هذا المؤلَّف لم يتعرض الباحث للتكنولوجيا المالية المعاصرة، بل جاء البحث فقهياً موسعاً.

- **إيمان بومود-عواطف مطرف-شافية شاوي، *ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية*، بحث محكّم لمجلة رؤى الاقتصادية بتاريخ 2020\08\30.**

ألقى هذا البحث الضوء على الدور الإيجابي للتكنولوجيا المالية في تطوير أداء المصارف الإسلامية، ثم تكلم عن تجربة (ألكو البحرين) والنقلة النوعية التي أحدثها في القطاع المصرفي نتيجة ابتكارات التكنولوجيا المالية، شارحاً مفهوم التكنولوجيا المالية باقتضاب، وتحدث عن مميزات التكنولوجيا المالية، ولقد عرفت الباحثات أيضاً البنك الإسلامي وكيف نشأت البنوك الإسلامية وخصائصها، وعن التكنولوجيا المالية والبنوك الإسلامية العربية، ثم تكلم عن آفاق الابتكارات المالية في البنوك الإسلامية العربية، وخلص البحث إلى أن البنوك الإسلامية إنجازات كبيرة في العقود الثلاث الأخيرة، وأوصت الباحثات بالعمل على التحديث التكنولوجي لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا المالية، وتأهيل الكادر البشري من عمالة وكوادر

متخصصة قادرة على تأطير عملية إدراج ابتكارات التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية العربية.

لكن البحث لم يتطرق للأحكام الشرعية لتلك الابتكارات التكنولوجية المالية لا جملة ولا تفصيلاً.

- **د. عبد الكريم أحمد قندوز، *التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية*، الناشر: صندوق النقد العربي، سنة النشر:2019.**

أبرزت هذه الدراسة تطور التقنية والتكنولوجيا المالية وتكلم عن بعض أنواعها ك (البلوك تشين) والعملات المشفرة والرقمية وذكر الفرق بينهما، وعرف العقود الذكية وكيفية عملها، وما الذي تقدمه التقنيات المالية للمالية الإسلامية، ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

- لايزال دخول التقنيات المالية عالم التمويل الإسلامي في مراحله الأولى.
- نحتاج إلى بذل جهود أكبر من أجل تبني المزيد من التكنولوجيات المالية.
- ضوابط التمويل الإسلامي مهمة ويجب مراعاتها عند تطوير التقنيات والتطبيقات المالية الحديثة.
- لا بد من تكوين تصور متكامل، وتعمق في فهم المنتج أو التطبيق قبل الحكم عليه من طرف أهل العلم الشرعي، فالحلال هو غاية ما تسعى إليه الصناعة الإسلامية.

إلا أن البحث على الجهد الظاهر فيه، لم يتطرق إلى الأحكام الشرعية المتعلقة بتلك التطبيقات والتقنيات المالية، إلا بشكل يسير جداً.

- **د.مراد بلعباس، أ.لطيفة كرميش، *التكنولوجيات المالية المعاصرة: المحاذير الشرعية والحلول: تكنولوجيا البلوك تشين والنقود الرقمية أنموذجاً* .سنة النشر: 2020.**

تناول المؤلف في بحثه توضيح اثنتين من أهم مسائل التكنولوجيات المالية الحديثة، وهي النقود الرقمية وتقنية البلوك تشين، فأبان مفهوم كل منهما وأبرز خصائصهما وآلياتهما، ونوه إلى العلاقة بينهما، كما ركز بحثه على أهم المحاذير الشرعية التي تعود إلى طبيعة النقود الرقمية، والمحاذير التي ترجع إلى آليات اكتسابها أو مقارنة عملية تداولها.

فبدأ الباحثان بتعريف النقود الرقمية، وكيفية اكتسابها، ثم عرفا تكنولوجيا البلوك تشين وآلية عملها، ثم المحاذير الشرعية الراجعة إلى طبيعة النقود الرقمية، وكان أهم النتائج في هذا البحث:

- التنبيه على خصائص النقود الرقمية وتقنية البلوك تشين.
- أهم عائق يمنع من استغلال النقود الرقمية والبلوك تشين هو الجهل بمصدرها وهوية المتعاملين بها.
- غياب الصفة الرسمية لمنشئ تلك العملات.
- المخاطر سبب من أسباب التوقف فيها وكذلك تقلب القيمة واستغلال هذه النقود في تجارة الممنوعات.
- معالجة الإشكالات السابقة يمكننا من تقليص سلبيات العملات الرقمية.

وقد جاء هذا البحث صغيرا مقتضباً، إذ إنه اقتصر على تقنية مالية واحدة ولم يتعداها لغيرها، ولعل كلا المؤلفين لم يريدا التطويل، والإضاءة فقهياً على قضية البلوك تشين فقط.

- **دراسة د. أحمد طه العجلوني الأكاديمي والباحث المتخصص في نظرية التمويل الإسلامي والمصرفية الإسلامية، ومنير سليمان الحكيم تحت عنوان:**

(Financial Technology in Banking Industry: Challenges and Opportunities)

تهدف الورقة في المقام الأول إلى تسليط الضوء على هذه الموجة من التطور في الصناعة المالية التي اقترنت بها التكنولوجيا العالية، كما تهدف إلى توضيح دور التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً.

وكذلك ناقشت الدراسة خلفية وتعريف التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى تحديد قطاعات سوق التكنولوجيا المالية الحالية وبعض منصات التمويل البديلة الخاصة بالتكنولوجيا المالية.

وفي المرحلة الثانية، درست تأثير التكنولوجيا المالية على الصناعة المصرفية، والاستجابة المطلوبة لمواجهتها المطلوبة لمواجهتها.

كما اقترحت الورقة بعض العناوين البحثية المستقبلية، حول تأثير التكنولوجيا المالية على الصناعة المالية والقطاع المصرفي في الدول العربية.

- **بوخاري فاطنة حنان، *دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية: عرض لتجارب دول رائدة*، سنة** النشر**2022.**

تطرقت هذه الورقة البحثية إلى دور التكنولوجيا المالية، في تطوير أداء البنوك الإسلامية، وتطرق البحث الذي يعتمد المنهج الوصفي، وسلط الضوء على ماهية التكنولوجيا المالية وكيف أنها استفادت منها المصارف الإسلامية، فطورت أداءها، ووقفت على الصعوبات التي قد تعترض المصارف تلك فيما تصبو إليه، وذلك من خلال تجارب دول متقدمة في هذا المجال (ماليزيا، السعودية، الكويت وغيرها).

وتوصل البحث لعدة نتائج، من أهمها أن التكنولوجيا المالية أثرت بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة للصناعة المالية الإسلامية من خلال الحلول المبتكرة والأدوات، والمنتجات المالية الجديدة التي خلقتها، كما أنها تساهم في التقليل من أخطار التمويل وتحقيق الشمول المالي في البلدان محل الدراسة وغيرها.

أما عن الصعوبات، فتمثلت في العوامل الثقافية، صعوبة التأقلم مع تلك التكنولوجيا والتحكم فيها، وكذا مقاومة التغيير، التي تحول كعوائق فعلية أمام استعمال التكنولوجيا الحديثة في المصارف ككل وفي المصارف الإسلامية خصوصاً.

والدراسة جاءت مقتضبة، إذ أنها لم تتحدث عن الأحكام الفقهية في نوازل التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية.

سبب اختيار الموضوع:

مع حدوث التحولات الرقمية الكبيرة وتقنية المعلومات في السنوات الأخيرة، وإحداثها لثورة في مختلف جوانب القطاعات المالية والمصرفية، وبروز شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم الكثير من خدماتها في القطاعين المالي والمصرفي، لذا كان سبب اختياري للموضوع الأسباب الآتية:

أ. حاجة الناس لتيسير وتسهيل المعاملات المالية مع موافقة الشريعة على جنس وأصل تلك المعاملات.

ب. إلقاء الضوء على المعاملات المصرفية في البنوك الإسلامية ومدى تطبيق تلك المصارف للأحكام الشرعية في خضمّ انتشار التطبيقات البنكية.

ج. إبراز أهمية تطبيقات التكنولوجيا المالية في المصارف عموماً لاسيما المصارف الإسلامية.

د. قلة الأبحاث والدراسات التي تناولت بصورة وافية تطبيقات التكنولوجيا المالية، لاسيما المعاصرة منها ومدى موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

الإضافة التي يقدمها البحث:

من خلال عرض الدراسات السابقة وأهم ما خلصت له كل دراسة من معطيات ونتائج يأتي الدور المهم الذي يعرضه الباحث والجديد الذي يضيفه على ما سبق، حيث إن الأبحاث يكمل بعضها بعضا، والجديد في هذا البحث يأتي تحت جانبين مهمين:

الجانب الأول: التطرق للأحكام الشرعية لتلك الابتكارات التكنولوجية المالية التي لم تأخذ حظها في الدراسات السابقة بالشكل الذي تستحقه، فبعضها لم يتعرض له إطلاقاً، وبعضها تناول على اقتضابٍ ودون توسيع وإلمام بالتأصيل الشرعي لتلك الابتكارات التكنولوجية المالية المعاصرة.

الجانب الثاني: تفرد هذا البحث بأن جعل الجانب العملي بالدراسة بنكين من أهم البنوك وأكثرها تعاملاً بين العرب والمسلمين في تركيا وهما بنك البركة ترك وبنك كويت ترك، فالجانب النظري لا يكفي أحياناً، بينما الجانب العملي والمعطيات العملية لمعاملات الناس البنكية في الوقت المعاصر، تحتاج للكثير من التأصيل والتفصيل وبيان مقاصد الشريعة، وصلاحيتها لكل زمان ومكان؛ لأنها من مقتبسه من رب عليم خبير، بخلاف التشريعات البشرية التي يناقض بعضها بعضاً.

هيكل تصميم الدراسة:

لكي يتمكن الباحث من إثراء البحث، ومحاولة تقديم الإجابة عن الأسئلة التي يحتويها البحث، فقد قسم البحث إلى خمسة فصول، متضمنة عدة مباحث ومطالب، وهي كالآتي:

- **الإطار العام للبحث ويتضمن المقدمات والأهمية والأهداف وأسئلة البحث والدراسات السابقة والإضافة التي يقدمها البحث.**
- **الفصل الأول: التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المعاصرة في المصارف الإسلامية،** وتم تناول فيه تعريف التكنولوجيا المالية الفينتك Fintech، ونشأة وتطور التكنولوجيا المالية.
- **الفصل الثاني: التعريف بالمصارف الإسلامية-النشأة والتطور-،** وتم فيه عرض ودراسة تطبيقات وخدمات التكنولوجيا المالية في مصرف كويت ترك، وتطبيقات وخدمات التكنولوجيا المالية في مصرف البركة ترك.
- **الفصل الثالث: المسائل الشرعية في التكنولوجيا المالية،** مبيناً فيه الأحكام الشرعية في استخدامات التكنولوجيا المالية المعاصرة عبر الانترنت ووسائل الاتصال الحديثة، مثل حكم البيع والشراء عبر مواقع الإنترنت، وحكم بيع وشراء الذهب ببطاقة الائتمان، وحكم الوديعة المحمية في مصرفي كويت تورك التشاركي ومصرف البركة التشاركي، ضمان رأس مال المضاربة من طرف ثالث.
- **الفصل الرابع: التحديات التي تواجهها تطبيقات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية،** وقد التعرض لأهم هذه التحديات مثل: حماية المستهلك وحماية بياناته، وأهم منتجات التكنولوجيا المالية في مصرفي البركة ترك وكويت ترك التشاركيين، والفرص والتحديات التي تخلقها تطبيقات التكنولوجيا المالية في مصرف البركة ترك التشاركي ومصرف كويت ترك التشاركي، مع بيان الإجراءات للتغلب على تلك التحديات في مصرف البركة ترك التشاركي ومصرف كويت ترك التشاركي، وكذلك توضيح التوقعات المستقبلية من خبراء مصرف البركة ترك التشاركي ومصرف كويت ترك التشاركي بالنسبة لتطبيقات التكنولوجيا المالية.
- **الخاتمة**

وتتضمن النتائج والتوصيات التي خرج بها البحث

وفي ختام الدراسة ذكرت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث وأهم التوصيات، وكذا تقديم بعض الرؤى والأفكار التي يمكن تطبيقها في واقع الأمر، ثم كتابة المراجع التي اطلع عليها الباحث خلال إعداد هذه الدراسة.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206) 15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الفصل الأول

التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المعاصرة في المصارف الإسلامية:

إنّ من أحدث وأبرز ما وصل إليه التقدم المالي في الوقت المعاصر التكنولوجيا المالية (الفينتك)، لاسيما بعدما شهد القطاع المالي تطوراً واضحاً، خصوصاً بعد سنة 2011، لذلك كان حتماً على البنوك والمصارف الإسلامية أن تطور من استراتيجيتها ومن تطبيقاتها لمواكبة الوضع الجديد، لضمان كسب ثقة العملاء، وذلك من خلال تحديث العمليات من حيث رقمنتها و تجديد منتجاتها على كافة الأصعدة المتاحة إن كان على وسائل التواصل الاجتماعي أو المنصات الرقمية المصرفية أو الهواتف النقالة الذكية، ما يسمح بتقديم الخدمات للعملاء بطريقة فعالة بتكلفة أقلّ وبوسائل أكثر ابتكاراً.

ولقد أثرت الأزمة المالية العالمية 2008 على ثقة المتعاملين في نظام التمويل التقليدي، ما دفع للبحث عن بديل يلبي حاجاتهم ويحافظ على أموالهم، فبرزت المالية الإسلامية خلال هذه الفترة كحلٍّ بديل تزامناً مع بروز التكنولوجيا المالية [7].

1.1 تعريف التكنولوجيا المالية الفينتك Fintech:

جاءت تعاريف متعددة للتكنولوجيا المالية (الفينتك)، ومن هذه التعريفات:

أ- التكنولوجيا المالية: "هي الاستفادة من التكنولوجيا لتطوير أو تغيير وتطوير خدمات مالية قائمة أو تقديم خدمات جديدة، والوصول إلى العملاء الذين لا تصلهم الخدمة على الإطلاق أو لا تصلهم بشكل كافٍ"[8].

والتكنولوجيا هي عصارة نتاج معرفي، يتيح إدخال خدمات مصرفية جديدة بالكلية أو محسنة للسوق، وعلى ذلك يعرف مصطلح التكنولوجيا في المجال المصرفي على أنه: التكنولوجيا الخفيفة التي تشمل الإدارة والمعلومات والتسويق المصرفي، والتكنولوجيا الثقيلة، التي تشمل تلك الماكينات والآلات المصرفية.

ب- ومنها تعريف مجلس الاستقرار المالي بقوله: "التكنولوجيا المالية: هي ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات

---

[7] مريم جامع وأحمد علاش، *دور التكنولوجيا المالية في النهوض بالمالية الإسلامية*، بحث مقدم لمجلة الإبداع العدد أ01، المجلد 11، 2021، تاريخ النشر 30\6\2021.

[8] التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *توجهات قطاع الخدمات المالية*، تقرير التكنولوجيا المالية ومضة وبيفورت2017، ص88.

جديدة لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية" [9].

ت- وعرف د. محمد وفيق السائح التكنولوجيا المالية بأنها: "موضوع متعدد التخصصات، يجمع بين المالية وإدارة التكنولوجيا وإدارة الابتكار" وقال أيضاً: "التكنولوجيا المالية هي: أية أفكار ابتكارية من شأنها أن تحسن الخدمات المالية من خلال اقتراح حلول تقنية تتناسب مع ظروف العمل المختلفة، كما أنها من الممكن أن تساهم في اقتراح نماذج لأعمال تجارية أو شركات جديدة، بل إنها يمكن أن تساهم في خلق فرص عمل جديدة"[10].

وبصورة عامة أقول في تعريف التكنولوجيا المالية بأنها: أي ابتكار أو اختراع تكنولوجي يتم وضعه وتوظيفه في الخدمات المالية، واستخدام هذه الابتكارات والاختراعات في خدمة وتطوير تكنولوجيات جديدة تنافس الأسواق المالية التقليدية.

"وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية" [11].

---

[9] إينوتو لوكانغا، "التكنولوجيا المالية إطلاق إمكانيات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى"، *آفاق الاقتصاد الإقليمي*، من موقعه على الشبكة.

[10] د. محمد وفيق السائح (ترجمة)، "التكنولوجيا المالية، مفهومها وكيفية الاستفادة من التكنولوجيا لتوليد قيم تجارية من خلال التكنولوجيا المالية"، ص102وص103 10\2021.

[11] محمد محمود، *دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية*، إسلام أون لاين،https://islamonline.net/1847

1.2 نشأة وتطور التكنولوجيا المالية:

إنَّ مصطلح Fintech وهو المصطلح الإنجليزي للتكنولوجيا المالية، وهذا المصطلح مؤلفٌ من شقَّين وهما "Fin" اختصارًا لكلمة finance، وكلمة "tech" من كلمة technology.

وكما ذكرتُ في التعريفات بأن التكنولوجيا المالية هي: الاعتماد على الابتكارات والتحديثات في الأساليب المالية التقليدية والخدمات المالية، والقيام من خلالها بتسهيل إدارة العمليات المالية في الشركات والمصارف، وإدارة الأموال للأشخاص واستثمارها حين الطلب، واستخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية، والخدمات الاستثمارية عبر الهاتف، والعملات الرقمية المشفرة، لتسهيل وصول هذه الخدمات للعملاء في أي وقت ومكان.

فمتى كانت بذرة نشوء التكنولوجيا المالية؟ وأين كان ظهورها؟ وماهي مراحل تطورها؟

في دراسة بحثية أعدّها Barberis&Ross وArneris، قسموا مراحل التكنولوجيا المالية إلى مراحل ثلاثة، كل مرحلة تختلف عن الأخرى، وتتميز عنها، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: بين عامي (1886-1967):

في هذه المرحلة كان بناء البنية التحتية للتكنولوجيا المالية، والتي بدورها ستدعم الخدمات المالية العالمية، فإن أول نظام إلكتروني لتحويل الأموال باستخدام تقنيات كالتلغراف ورمز مورس كان عن طريق أول كابل مُدّ عبر المحيط الأطلسي عام (1866) وعن طريق شبكة بنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية عام (1918).

ولقد كانت تلك العمليات صعبة وشاقة ومعقدة، مقارنة للتطور التكنولوجي الكبير الذي حصل واستجد في هذه الأيام.

المرحلة الثانية: بين عامي (1967-2008)

في مطلع السبعينيات قامت شركة NASDAQ بإنشاء أول بورصة رقمية في العالم وجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك SWIFT، وهو بروتوكول اتصال بين المؤسسات المالية، لتسهيل الحجم الكبير للمدفوعات عبر الحدود، ولقد تميزت بداية هذه المرحلة بتركيب أول جهاز صراف آلي عام 1967 من قبل باركليز، ما أدى ذلك الحدث للانتقال من التناظرية إلى الرقمنة المالية.

واستمرت هذه المرحلة خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي مع ظهور أجهزة الحاسوب المركزية للبنك، فتغيرت طريقة التعاملات التجارية للأفراد بسبب تنامي الخدمات المصرفية عبر الانترنت، حيث أدت ثورة الانترنت إلى تغيير نظرة الناس وتصوراتهم للمؤسسات المالية.

ومع دخول التسعينيات أقبل الناس باتجاه الخدمات المصرفية الرقمية، فبدأ العملاء بإدارة أموالهم بعدة طرق مختلفة، وفي هذا الوقت تم إطلاق PayPal عام 1998 والذي كان الحجر الأساس لأنظمة الدفع الجديدة التي سيزداد مع تزايد إقبال الناي على الانترنت.

المرحلة الثالثة: من عام 2008 إلى يومنا هذا:

في عام 2008 برزت الأزمة المالية العالمية، وظهر بعد ذلك عصر الشركات الناشئة، وزاد دافع الابتكار عند المستثمرين والمستهلكين بغية الحصول على منتجات وخدمات جديدة، وتبع تلك الشركات الناشئة الجديدة البنوك والمصارف، تم فتح تقنيات جديدة محدثة لتسهيل إنشاء منتجات مصرفية رقمية أتاحت لشركات الطرف الثالث الوصول إلى البيانات المالية [12].

وفي عام 2009 ظهرت **Bitcoin** تلك العملة الرقمية المشفرة التي أصبحت حديث الناس عامة والمتخصصين بالاقتصاد والمال خاصة، تبعها بعد ذلك عدد كبير من العملات المشفرة باستخدام تقنية **Blockchain**، ما يعني الاعتماد الكبير على الهواتف الذكية فأصبحت الأجهزة المحمولة هي الوسيلة الأساسية التي لا غنى للأشخاص عنها للوصول إلى الخدمات المالية [13].

[12] Aner D Barberis & Roos the Evolution of Fintech Research Paper no 47\2015.

[13] شعيب مقلاتي وبوبغل الزواوي، *أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك، الإمارات العربية أنموذجاً*، ص9، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة عبد الحفيظ بوالصوف، الجزائر 2021.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206)
15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الفصل الثاني

التعريف بالمصارف الإسلامية: النشأة والتطور

لقد شهد العالم تطوراً في مجال الصيرفة، فالمصارف التقليدية تعد العصب المحرك للاقتصاد، إلا أن المصارف التقليدية بدأت تواجه عقبات وصعوبات مما جعلها تعاني من نقص في أداء نشاطها، حيث دفع ذلك إلى ظهور مصارف إسلامية التي غطت هذه النقائص، باتباع أسلوب يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد حققت هذه المصارف نجاحات كبيرة برغم من حداثة نشأتها، وكنتيجة لذلك أدى ذلك إلى توجه أنظار الاقتصاديين في العالم إليها، وهذا ما أدى إلى تشجيع أغلب المصارف بإتباع العمل المصرفي الإسلامي.

ونظراً لطبيعة المجتمعات العربية والإسلامية، كان لابد من إيجاد البدائل من مصارف تتعامل بالربا، والتي كان الجشع ديدنها وغايتها ربح الأموال فقط، والانتقال إلى مصارف تعاملاتها الاقتصادية خالية من الربا، أخلاقية في تعاملاتها، ومن هنا باتت المصارف وشركات الاستثمار الإسلامية القائمة على التشريع الإسلامي، أحد أهم المؤسسات المالية في الدول العربية والإسلامية، وبدأت فكرة نشوء المصارف الإسلامية تلبية لحاجيات العملاء في هذه الدول.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نالت عدد من الدول الإسلامية استقلالها، وصاحب ذلك تطور في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وانطلاقاً من تحريم الإسلام للربا أعيد النظر في هياكل الأنظمة النقدية والمالية في الدول الإسلامية بشكل يلغي فيه نظام الفوائد، ويحل محله مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، هذا المبدأ الذي جاءت البنوك الإسلامية لكي تكرسه عن طريق ممارستها لمختلف العمليات، والخدمات البنكية.

غير أنه وبعد حرب 1973 والزيادة في أسعار النفط، تطورت البنوك الإسلامية تطوراً ملحوظاً من أجل المساعدة على استيعاب الفائض النقدي الناتج عن تلك الزيادة، ويعود تاريخ المصرفي الإسلامي الى سنة 1940 عندما نشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون

فائدة، وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنتظم يظهر في باكستان لوضع التقنيات التمويلية التي تراعي التعاليم الإسلامية.

غير أن مدة التفكير هذه طالت ولم تجد لها منفذاً تطبيقياً إلا في مصر سنة 1963 بما كان يسمى بنوك الادخار المحلية تحت إشراف الدكتور أحمد النجار، وقد لاقت هذه التجربة نجاحاً كبيراً، وتجاوباً منقطع النظير من طرف الشعب المسلم في مصر، وعلى الرغم من قصر عمر هذه التجربة فإنها أفادت، وبعد عشرات السنوات من نشوء النظام المالي الإسلامي الذي ابتدأ بالبنوك الإسلامية ثم شركات التأمين والاستثمار، والتي تسلسل نشوؤها تباعاً في الأقطار الإسلامية والغربية، بعد أن كان النطاق المكاني لظهورها محصوراً في الشرق العربي ودول آسيا الإسلامية، تأسس بنك ناصر الاجتماعي وبنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة سنة 1975، البنك الإسلامي للتنمية 1976، بنك التمويل الكويتي 1977، دار المال الإسلامي، فيصل الإسلامية...

هكذا استمرت البنوك الإسلامية في الظهور حتى يومنا هذا، فلقد انتقل عدد البنوك الإسلامية من 34 بنكاً سنة 1983 إلى 195 بنكاً سنة 1997، ثم إلى 200 بنكاً سنة 2000.

في مقابل ذلك وصل حجم الصناعة البنكية الإسلامية الى 200 مليار دولار سنة 2000 وهي تنمو بمعدل نحو 15% سنوياً [14].

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الإسلامية انقسمت الى قسمين:

أ- القسم الأول: دمجت بين النظامين التقليدي والإسلامي، مثل مصر والأردن والإمارات العربية والكويت.

ب- والقسم الثاني: حاولت تغيير نظامها المالي والنقدي تغييراً جذرياً، يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل السودان وباكستان وإيران.

ولقد عرف النشاط المصرفي الإسلامي انتشاراً منقطع النظير، في العديد من الدول الإسلامية الأخرى، وفي بعض الدول الأوروبية، على شكل نوافذ إسلامية تفتح في بنوك غربية[15]. والباحثون في الغرب يميلون إلى القول بأن الدول الغربية مضطرة لأخذ هذا النشاط بعين الاعتبار، وأن يقوموا بمنحه الأهمية التي يستحقها.

2.1 تطبيقات التكنولوجيا المالية في مصرف كويت ترك:

[14] اتحاد المصارف العربية، *الدراسات والأبحاث والتقارير*، العدد 449.

[15] خالدي خديجة، *البنوك الإسلامية: نشأة، تطور، آفاق*، ص4و5، بحث مقدم لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد الأول 2005.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206)
15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

2.1.1 التعريف بمصرف كويت ترك في تركيا:

لقد تمّ إنشاء المصرف الكويتي التركي في عام 1989م، وتم تغيير العنوان ليكون: البنك الكويتي التركي مشاركة، وبحسب وضع المؤسسة المالية الخاصة لغرض التشغيل وفقاً للمبادئ التي وضعها قرار مجلس الوزراء رقم 831/7506 في 16/12/1983.

وبحسب تصريح الرئيس التنفيذي للمصرف السيد: (أفق أويان) بأن المصرف يعتبر من أهم المصارف في تركيا، حيث يملك البنك احتياطيًّا من الذهب يقدر بـ 25 طناً.

وتعود ملكية 62٪ من قبل بيت التمويل الكويتي وهي أكبر المساهمين في البنك، و9٪ من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، و9٪ من قبل البنك الإسلامي للتنمية، و18٪ من قبل المديرية العامة للأساسات و2٪ من قبل المساهمين الآخرين [16].

ويعد مصرف كويت ترك أكبر مصرف إسلامي في تركيا، وتم تأسيسه كأول مصرف إسلامي متكامل الخدمات، وهو ثالث مصرف إسلامي من حيث تاريخ تأسس المصارف الإسلامية في الجمهورية التركية.

ولقد حاز المصرف الكويتي التركي التشاركي على العديد من الجوائز المشرّفة منها الذهبية والفضية والبرونزية من قبل مؤسسات عامة مرموقة في الدولة، وكذلك نال المصرف التكريم من جمعيات مهنية، لمساهمته في رفع اقتصاد الجمهورية التركية، ومساهمته في استجلاب رؤوس الأموال والاستثمارات من دول الخليج وأوروبا إلى السوق التركي، من هذه المؤسسات والجمعيات غرفة التجارة في إسطنبول، وجمعية مصدري الغزل والنسيج والملابس في إسطنبول، تقديراً لإنجازات المصرف في مساعدة الدولة على زيادة الصادرات.

وتجدر الإشارة إلى أنه من أهم قيم المصرف، الخدمات المصرفية الصحيحة والسليمة، القائمة على العدالة والأمان والمساواة والاحترافية، وروح الفريق الواحد والحداثة.

ويقدم المصرف الكويتي التركي التشاركي خدماته المصرفية الالكترونية عن طريق موقعه على الانترنت، وكذلك عن طريق الهواتف الذكية ومراكز الاتصال، ولا بد من التنويه إلى أن المصرف الكويتي التركي للمساهمة قد قام باعتماد اشتراطية خمسية للأعوام 2013 – 2018، ويقصد بذلك سعيهُ للنمو داخل تركيا، بالإضافة الى الانتشار خارجها، إذ قام

[16] منتدى العلماء، الإثنين 20 ربيع الثاني 1436هـ 2015/2/9م، صفحة المنتدى على الشبكة.

المصرف سابقاً بإنشاء فرع تابع له في البحرين، وفرع آخر في دولة الإمارات العربية المتحدة في إمارة دبي، كما حصل مؤخراً على رخصة لمزاولة أعماله في دولة قطر.

وفي فرانكفورت عاصمة المال بألمانيا تم افتتاح أول مصرف إسلامي بها، يوم الثلاثاء (2015/07/21) ليصبح المصرف الكويتي التركي أول مصرف، يقدم خدماته المصرفية الإسلامية المتكاملة، وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء في أوروبا.

ويهدف المصرف الكويتي التركي التشاركي إلى استقطاب العملاء المسلمين في ألمانيا، وخصوصاً الأتراك، وكذلك تم استطاب غير المسلمين، الذين ارتابت قلوبهم من المصارف الربوية بعد الأزمة المالية التي نزلت عالمياً.

إن المصرف الكويتي التركي ساهم بشكل كبير في تحسين وتطوير الخدمات المصرفية بنظام (المشاركة) في الجمهورية التركية، من خلال النهج المتنوع الذي يتبعه للحوكمة، وتقديم المنتجات والبرامج والتطبيقات المالية المبتكرة للعملاء.

2.1.2 خدمات تطبيقات التكنولوجيا المالية في المصرف الكويتي التركي:

2.1.2.1 البطاقات الالكترونية:

يمكن لعملاء المصرف الكويتي التركي التشاركي الحصول على البطاقة الالكترونية (بطاقة الائتمان) مجاناً ودون دفع رسوم إضافية، والبطاقة تساعد في شراء المنتجات المرادة من السوق بيسر وسهولة، وسحب وإيداع الأموال، كما أنّ تطبيقات الأمان المتبعة في البطاقات الخاصة بالمصرف عالية جداً.

وإن أشهر الأنواع للبطاقة الالكترونية الثلاثة في المصرف الكويتي التركي التشاركي هي: البطاقة الذهبية-البطاقة البرونزية-البطاقة التقليدية.

ولكل نوع منها استخدام خاص بها ومميزات مختلفة عن الأخرى، إلى جانب ذلك يمكن طلب الحصول على كريدت كارت، وهي البطاقة المخصصة للشراء عبر النت.

2.1.2.2 تجارة الأسهم في المصرف الكويتي التركي:

تعتبر أسهم المصرف الكويتي التركي نقطة فارقة للعملاء، الذين يريدون عوائد مالية على المدى القصير، وللذين يريدون الاستثمار على المدى البعيد.

كما تُعتبر الأسهم مستقرة ومنتظمة، تتمتع بإمكانية أن تضخ أرباحاً أكثر من الأدوات الاستثمارية الأخرى، ويعتبر مصرف كويت ترك التشاركي وكالة لـ (بيزم) للأوراق المالية، ويمكن بسهولة للعميل في المصرف أن يفتح حساب أسهم، من خلال زيارته لأي فرع من فروع مصرف كويت ترك.

يمكن للعميل في المصرف التركي التشاركي بشكل مستمر متابعة أسعار الأسهم في فرع الإنترنت لكويت ترك مع برنامج IBS Real Trade، ويستطيع بيع وشراء الأسهم بالإضافة إلى تطبيق العرض العام.

والجدير بالذكر أن العملاء يستطيعون إجراء معاملاتهم عبر تطبيق الهاتف المصرفي، فيمكنهم الاتصال بمركز الاتصالات، على الأرقام الآتية 444 1 123 و444 1 263، أو الاتصال بفرع المصرف للمزيد من المعلومات حول الأسئلة المتعلقة حول أسعار العمولة المطبقة عليهم فيما يخص الأسهم.

ويمكن الاستثمار في المصرف التركي التشاركي على المدى القصير وعلى المدى الطويل، ويتم توزيع أرباح الأسهم لأصحابها عن طريق حق الحصول على حصص من صافي الربح السنوي للشركة، ويكون ذلك بعد قرار الجمعية العمومية بتوزيع الأرباح.

وفي المصرف الكويتي التركي ما يسمى بالأرباح الرأسمالية: وهي إيرادات ناتجة عن عمليات بيع وشراء الأسهم، من خلال تثمين تغيرات الأسعار على المدى القصير والطويل، ولن يتم فرض ضرائب على إيرادات أي من المستثمرين المحليين أو الأجانب من شراء وبيع الأسهم، وهنالك خطر الخسارة في عمليات بيع وشراء الأسهم في حال فقدت الأسهم قيمتها [17].

ويتحقق المصرف الكويتي التركي من التزام الشركات بمعايير مؤشر المشاركة الخاصة بالأوراق المالية، التي يتم إعدادها في بورصة إسطنبول مرتين في السنة، وفقاً لفترات مدتها 6-أشهر و12-شهرًا من الميزانيات العمومية للشركات.

وتُعرّف الأسهم بأنها: "حصة الشريك في مال الشركة، أو الصك الذي يمثل حصة الشريك في مال الشركة إثباتاً لحقه" [18].

[17] https://www.kuveytturk.com.tr

[18] عز الدين التوني وآخرون، *دليل المصطلحات الفقهية والاقتصادية*، ص177، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

والأسهم: هي أداة تمويل أساسية لتكوين رأس المال في الشركات المساهمة، إذ تطرح للاكتتاب العام ضمن مهلة محددة وضوابط معينة، يعلن عنها في نشرة الإصدار.

ويقصد بالسهم: تلك الحصة التي يقدمها الشريك في شركات المساهمة، وهو يمثل جزءاً معيناً من رأس مال الشركة، ويتمثل في صك يعطى للمساهم، ويكون وسيلة إثباتٍ لحقوقه في الشركة" [19].

2.1.2.3 الخدمة الآلية للعملاء XTM:

وهي ماكينة مصرفية ، تشبه ماكينة الصراف الآلي ATM المعروف، لكنها بشكل أكبر، فيمكن إنجاز العديد من المعاملات من خلالها، وهي عالية الأمان، وعند الضرورة يمكن الاتصال من خلالها بموظف تابع للمصرف الكويت التركي للمساعدة وإجراء الكثير المعاملات المصرفية وتجنب الوقوف في الطابور، وغالباً ما تكون هذه الماكينة داخل أفرع البنك الكويتي التركي، وتنجز هذه الماكينة الكثير من المهام: مثل تحديث العنوان، والإمضاء على المعاملات، وتعديل البيانات لاسيما الاسم واللقب لمن حصلوا على الجنسية التركية وتغيرت أسماؤهم أو ألقابهم، وتتوفر فيها لغات عدّة، الإنجليزية والعربية ولغة الإشارة.

ولقد طُورت تلك الماكينة المصرفية بجهود تركية محلية، وهي قادرة على إنجاز المعاملات المصرفية خلال دقائق، ومن المهم خلال المعاملة في غرفة الكابينة لا بد للعميل من إحضار أوراقه الرسمية كالهوية الشخصية وجواز السفر، ولا بد من دخول العميل بمفرده، وهذه بعض الخدمات التي تقدمها تلك الماكينة:

19 https://www.arabnak.com

بيع / شراء المعادن الثمينة	10,000 غرام من البلاتين	200,000 غرام من البلاتين	10.000 معاملة.
	800,000 غرام من الفضة	16,000,000 غرام من الفضة	
التحصيل / الدفعات	20,000 ل.ت	200,000 ل.ت	ما عدا دفعات الإيجار
	20,000 ل.ت	400,000 ل.ت	
موني جرام	10,000 €	200,000 €	الإرسال والدفع
	10,000 $	200,000 $	
	1,500,000 ل.ت	30,000,000 ل.ت	
المراجحة	500,000 €	10,000,000 €	حد المعاملات الشهري هو 10.000 معاملة.
	500,000 $	10,000,000 $	
	15,000 غرام من الذهب	300,000 غرام من الذهب	
تحصيل الإيجار	150,000 ل.ت	500,000 ل.ت	-
	150,000 ل.ت	3,000,000 ل.ت	
سويفت	50,000 €	1,000,000 €	-
	50,000 $	1,000,000 $	

نوع المعاملة	الحد اليومي	الحد الشهري	التوضيح
سحب المال	100,000 ل.ت	-	-
إيداع المال	200,000 ل.ت	-	-
تحويل الأموال	500,000 ل.ت	3,000,000 ل.ت	هذه الحدود صالحة من أجل معاملات الحوالة المصرفية وتحويل الأموال الالكتروني / نظام الدفع بالتجزئة. لا يوجد تقييد في الحد من أجل معاملات الحوالة المصرفية وتحويل الأموال الالكتروني / نظام الدفع بالتجزئة من الحساب.
دفع الحوالة المصرفية	100,000 ل.ت	2,000,000 ل.ت	-
	1,500,000 ل.ت	30,000,000 ل.ت	
بيع وشراء العملة الأجنبية	500,000 €	10,000,000 €	حد المعاملات الشهري هو 10.000 معاملة.
	500,000 $	10,000,000 $	
	1,000,000 ل.ت	20,000,000 ل.ت	

الشكل (*1-2*): مثال على الخدمات التي تقدم XTM في المصرف الكويت التركي التشاركي

2.1.2.4 الخدمة المصرفية الهاتفية: Telephone Bank

وهي خدمة يقدمها المصرف الكويتي التركي التشاركي لزبائنه، ومحتوى هذه الخدمة للزبون، هي منحه ميزة الاتصال الهاتفي بالمصرف بالرقم: (4440123)، وهذا الرقم مرتبط إلكترونياً بالحاسوب المرتبط بالمصرف الكويتي التركي التشاركي، وبعد ذلك يدخل العميل رقمه السري على جهاز الهاتف، عقب ذلك يدخل رقم حسابه، ثم ينتقي العملية التي يريدها، وبذلك تتم العملية دون الحاجة للحضور إلى فرع المصرف.

ويجب على العميل عند بدء عملية الاتصال إحضار البطاقات البنكية والهوية التركية أو الإقامة، إذ قد يطلبها الموظف للتأكد من هوية المتصل.

وتتوفر اللغات الثلاثة: العربية والتركية والانجليزية للتواصل مع العملاء، كما تتوفر ميزة المكالمة المرئية عبر تطبيق الهاتف لبعض المعاملات المصرفية، بغية التأكد من هوية العميل.

2.1.2.5 تحويل الأموال:

إنَّ المصرف الكويتي التركي التشاركي يقدم هذه الخدمة لتلبّي احتياجات عملائه، وتسهيلا لقضاء مآربهم.

ويمكن تحويل أو استقبال الأموال لحساب العميل في المصرف التركي التشاركي بالعملة المحلية أو بالدولار أو باليورو، سواء من داخل المصارف التركية أو من غيرها من المصارف من الخارج التركي.

ولا يفرض المصرف الكويتي التركي التشاركي أية رسوم على تحويل المبالغ اليومية من حساب العميل والحساب المقابل من بنك آخر، إذا كان المبلغ المحول بالليرة التركية، ولا يقبل المصرف تحويل العملة الأجنبية كالدولار مثلاً إلا ضمن حسابات كويت ترك فقط.

2.1.2.6 الصراف الآلي Automated Teller Machine: ATM

لدى المصرف الكويتي التركي التشاركي قائمة كبيرة من الصرافات الآلية المنتشرة في مدن وولايات الجمهورية التركية كافة، ضمن الأسواق التجارية والشوارع الرئيسية والفرعية وفي المطارات، كما تتواجد الصرافات الآلية في الكثير من المولات التجارية والسوقية، وفي المطارات، وبالقرب من المشافي والفنادق، بل حتى داخل الأحياء الشعبية.

وتوجد حدود عليا للسحب اليومي من ماكينات الصراف الآلي، تصل إلى نحو 20,000 ليرة تركية يومياً، كما يمكن للعميل الإيداع في تلك الماكينات لمبلغ يصل إلى 100,000ليرة تركية يومياً، وتوجد صرافات خاصة تتيح السحب والإيداع بعملة الدولار.

ويستطيع عملاء المصرف التركي التشاركي من ذوي الإعاقة الجسدية أو البصرية أن يقوموا بعملياتهم من خلال أجهزة الصراف الآلي للبنك الكويتي التركي بشكل سلس وميسر.

وإن أجهزة الصراف الآلي في المصرف، تتناسب وأصحاب الكراسي المتحركة، مراعاة لحالهم وتيسيراً لعملياتهم التي يريدون القيام بها، خصوصاً لأولئك المعاقين بصرياً، عن طريق مدخل موجود في الصراف، يستمعون من خلاله بالسماعات للتعليمات، وتتم العملية المرادة.

2.1.2.7 صرف العملات:

يتيح المصرف الكويتي التركي التشاركي لعملائه الوصول إلى أسواق العملات الأجنبية بسرعة عالية، وإنّ خدمة صرف النقود من أهم ما يحتاجه العملاء اليوم، وهي من الخدمات المصرفية المهمة في المصرف الكويتي التركي التشاركي باعتبارها من معاملات الصرف الجائزة شرعاً، وهي موجودة ومتوفرة على مدار 24 ساعة على تطبيق الهاتف.

ويكون بشراء أو بيع الليرة التركية أو العملة الأجنبية، خاصة اليورو والدولار -على اعتبارها الأكثر تداولاً في العالم- وغيرها من العملات.

وفي المصرف الكويتي التركي التشاركي، يمكن بكل أمان للعملاء القيام بعمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية، وذلك في الفروع المنتشرة في تركيا، وعن طريق أجهزة الصراف الآلي XTM، وكذلك في فرع الإنترنت، ويكون التحقق من حسابات العملات الأجنبية تحت رقابة وضمانة المصرف الكويتي التركي التشاركي.

الشكل (*2-2*): نموذج من صرف العملات في المصرف الكويتي التركي التشاركي في تطبيق الموبايل بنك

2.1.2.8 صناديق الاستثمار:

صناديق الاستثمار: الغرض منها توفير أرباح قوية عالية للعميل، من خلال صناديق أو محافظ، وهي تقدير المدخرات وتثمينها من قبل مدير صندوق متخصص، ثم تُجمع في حوض ويستخدم التوزيع المتوازن للمخاطر لمختلف أدوات سوق رأس المال، كالأسهم وأدوات الديون، والفائدة للمشارك في الصندوق تكون بقدر كبير من العائدات.

وتتمتع صناديق الاستثمار في المصرف الكويتي التركي باحتوائها على أكثر من 51% من الأسهم، بميزة ضريبية تبلغ 0%، ويقتطع 10% للصناديق التي تمتلك أسهما بنسبة اقل من 51%، وصندوق الاستثمار قابل للاسترداد بسهولة، بضمان مصرف إسطنبول المركزي.

2.1.2.9 التمويلات:

إن المصارف الإسلامية تقوم بتقديم الكثير من الخدمات والتسهيلات لعملائها، هدف هذه الخدمات دفع عجلة التنمية في الدولة والمجتمع، ويمثل التمويل قوام النشاط المصرفي الإسلامي، تلبية لحاجات الناس الملحة من مشاريع صغيرة كانت أو كبيرة، وتحقيقاً لأهدافهم التنموية من خلال التمويل، ما ينقل العميل من مستهلك إلى منتج.

ويقوم المصرف الكويتي التركي التشاركي بتقديم تمويلات عدة للراغبين من عملائه بشروط خاصة، ومن هذه التمويلات:

1- تمويل السيارات:

فيقدم المصرف الكويتي التركي التشاركي عرضاً للعملاء الذين يرغبون في شراء سيارة أياً كان نوعها، حيث يقوم المصرف بشراء السيارة التي يريدها لدى الزبون، ومن ثم يضيف المصرف الكويتي التركي الربح على سعر الشراء، ويعرضها بخيارات تقسيط مختلفة قد تكون لسنة أو سنتين أو ثلاثة أو أكثر حسب قوة الزبون الشرائية.

وإن شراء سيارة عن طريق أي مصرف يكون بطريقتين:

الطريقة الأولى: وهي طريقة البنوك الربوية: وذلك بقيام البنك بإعطاء العميل مالاً (نقداً)، مقابل زيادة معلومة، مع دفع غرامة على سداد الأقساط عند التأخير بدفع أي قسط، فمثلاً يعطي البنك العميل 500000 خمسمائة ألف نقداً، ويوفيها العميل للبنك 700000 سبعمائة ألف على أقساط، وهذا عين الربا المحرم.

الطريقة الثانية: وهي طريقة المصارف الإسلامية التي تحكمها الشريعة: البنك يمتلك السيارة التي يريدها العميل حقيقةً من صاحبها الأصلي(التاجر)، ويقوم البنك بنقل السيارة إلى اسمه، أو يقوم بكتابة عقد بيع وشراء مبدئي بينه وبين صاحبها، ثم يقوم ببيع السيارة للعميل بالتقسيط، مع هامش ربح، وهذه الصورة تُعد من صور المرابحة التي نص العلماء على مشروعيتها، بحيث يتملك البنك السيارة بسعر، ثم يضيف عليها هامش ربح عند بيعها للعميل.

وفي البنك الكويتي التركي -كما في موقعه على الشبكة- يقدم هذه الخدمة لعملائه الذين يريدون شراء سيارة جديدة أو مستعملة، حيث يقوم البنك الكويتي التركي بشراء السيارة التي يود العميل شراءها، فيشتريها البنك بعقد منفصل، ثم يضيف الربح على سعرها

الأول، ويعرضها بخيارات تقسيط مختلفة بالليرة التركية أو بالعملة الأجنبية كالدولار واليورو.

والمدى الأقصى للسداد هو أربع سنوات، أيا كانت السيارة جديدة أو مستعملة، بدفعة أولى حيث تتفاوت قيمة الدفعة الأولى حسب النوع و موديل السيارة، شريطة ألا يتجاوز عمر السيارة المراد شراؤها خمس سنوات [20].

ومن تجربتي الشخصية كعميل في البنك الكويتي التركي، أردت تمويل عدة سيارات لشركتي الخاصة في مجال البيع والشراء والتأجير، فقدمت أوراق اعتماد شركتي مع اللوحة الضريبية إضافة إلى:

1-الإقرار الضريبي للشركة kurumlar vergisi beyannamesi

2-الإقرار الضريبي المؤقت gecıcı vergı beyannamesı

3 -ميزان المراجعة Mızan

بعد إرسال كافة الأوراق عن طريق الإيميل للبنك، يقوم البنك الكويتي بدراستها، ثم يعطي القرار بالموافقة أو عدم الموافقة، بعد مدة أقصاها عشرة أيام من تقديم الأوراق والمستندات.

ولقد طلبت من البنك تمويلي بشراء سيارات بما يعادل (5.000.000) خمسة ملايين ليرة تركية، وستكون نسبة المرابحة 18% على عامة المبلغ المقدم.

وقال لي موظف البنك: قد يمول البنك المشروع الذي طلبته بالملايين الخمسة التي تريد، وقد يعطي البنك أقل من هذا المبلغ تبعاً لإخراجات وإدخالات الشركة التي تقوم بإدارتها، ولابد عند الموافقة من إحضار فاتورة مبدئية من المعرض الذي أريد شراء السيارات منه، مع أرقام هواتفه حتى يتواصل البنك معه، وتتم عملية الشراء بينه وبين البنك، فإذا تملّك البنك السيارات المطلوبة، يبيعها لي بسعر جديد مع هامش ربحه، فمن حق البنك أن يربح، إذا حقق المصرف شرطين اثنين كما قال العلماء:

الأول: أن يتملك البنك السيارة حقيقة من التاجر بعقد، قبل إجرائه عقد بيع المرابحة مع العميل، وإلا وقع في محظور البيعتين في بيعة وهو منهي عنه.

[20] https://www.kuveytturk.com.tr/ar/retail/financing/car-financing.

الثاني: عدم إلزام العميل بشرط جزائي عند تأخره في سداد أقساط المرابحة، فإن تأخر عن السداد يُنبه ويُحذر، وإلا سحبت منه السيارة لعدم قدرته على الوفاء، فطبيعة الحال أن المالك الحقيقي هو المصرف، لأنه قد وضع رهنا على السيارة حتى السداد النهائي، فلا يستطيع العميل بيعها أو التصرف بها.

جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي ما نصه:" يحرم على المدين المليء أن يماطل في أداء ما حل من الأقساط، ومع ذلك لا يجوز شرعاً اشتراط التعويض في حالة التأخر عن الأداء" [21].

ولم يكن هناك بين الفقهاء خلاف في أن اشتراط الزيادة في بدل القرض أو في نحوه من الديون المؤجلة الواجبة في الذمة لا يجوز، وأن هذه الزيادة تعد من قبيل الربا، فإن كانت الزيادة عند الوفاء من غير اشتراط سابق، وأعطاها المقترض أو المدين طيبة بها نفسه، فلا بأس في ذلك [22].

2- تمويل الإسكان:

تعتبر تركيا وجهة رائعة من أبرز الوجهات في المنطقة، بسبب طبيعتها وطقسها وتاريخها، ولقد عملت الحكومة التركية على تشجيع الاستثمارات العقارية الأجنبية، من أجل إنعاش القطاع العقاري التركي والمساهمة في تطوره وازدهاره، فتقوم الدولة التركية بالتمويل، بمنح القروض المتوفرة للأجانب غير المقيمين في تركيا، مع شروط خاصة، من أجل شراء عقار من المدن التركية، كإسطنبول وأنقرة وطرابزون وبورصة وغيرها من الولايات التركية، فعمدت إلى تسهيل عمليات التمويل العقاري في تركيا وشراء شقة نقداً أو تقسيطاً.

ففي المصرف الكويتي التركي على صفحته على الإنترنت يشجع المستثمرين على استثمار أموالهم ويوجههم لشراء عقار من منازل او فلل أو أصول ثابتة أخرى.

---

[21] القرار رقم (6/2/53) بشأن البيع بالتقسيط، "الدورة السادسة بجدة" في الفترة من 17 – 23 شعبان 1410هـ.

[22] منصور بن يونس البهوتي، *الروض المربع شرح زاد المستقنع*، ص363، دار المؤيد، الرياض، ومؤسسة الرسالة، بيروت. وانظر الكاساني، *بدائع الصنائع*،7\395، وللدكتورة نائفة خميس العنزي، *الأحكام الفقهية المتعلقة بالشرط الجزائي في القروض المالية*، ص1311، بحث مقدم لمجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا–جامعة الأزهر،2017م.

فتمويلات الإسكان في المصرف الكويتي التركي في بعض الأحيان لأقساط مريحة قد تصل إلى 120 شهراً، ويقوم الخبير المتخصص من المصرف بالتقييم للمنزل او المسكن المراد شراؤه من قبل العميل، فإذا تم التقييم يتم تمويل 80% من قيمة العقار [23].

وإن تمويل الإسكان متاح للجميع، للأتراك وغيرهم ممن يقيمون على الأراضي التركية، المعاملة بالمثل، ويمكن للعملاء الاستفادة بشكل جيد من تمويلهم بالليرة التركية وكذلك بالعملات الأجنبية، ولابد من أوراق مطلوبة يقدمها العميل إلى المصرف، وهي:

1-الرقم الضريبي.

2-صورة عن جواز السفر مترجماً ومصدقاً من كاتب العدل (النوتر)، وذلك لمن لا يملك الجنسية التركية والهوية التي فيها الرقم الضريبي، أو الهوية التركية لمن يحمل الجنسية التركية.

3- إثبات أن للعميل دخل مستمر حت يتحقق المصرف من قدرته على السداد، أو كشف حساب بنكي لثلاث شهور سابقة أو كريديت كارد.

4-إخراج قيد متعلق بدائرة القروض.

5- فاتورة كهرباء أو مياه حقيقية، مذكور فيها اسم الشخص وعنوانه.

6-ولا بد من العميل أن يحدد المكان أو المنطقة السكنية التي يرغب في شراء عقار فيها، ثم تقدم كل الأوراق السابقة إلى البنك.

يقول الدكتور أشرف دوابة في كتابه التمويل المصرفي الإسلامي ما نصه:

"والتمويل المصرفي الإسلامي تمويل متنوع ومتجدد، يجمع في منظومته المتكاملة العديد من الصيغ والأساليب التمويلية التي لا توجد في غيره، وهو ما يوسع من مساحة الحركة التمويلية في البنوك الإسلامية، ويلبي متطلبات الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وهو مرتبط بالواقع، فيسعى لتلبية الاحتياجات التمويلية بصورة علمية وعملية، تراعي الأولويات التمويلية من ضروريات وحاجيات وتحسينيات بناء على دراسات جدوى

23 https://www.kuveytturk.com.tr/ar/retail/financing/housing-finance

واقعية تحقق الربحية الإسلامية بما تتضمنه من عائد اقتصادي للأفراد والمؤسسات، وعائداً اجتماعياً للمجتمعات"[24].

2.2 تطبيقات التكنولوجيا المالية في مصرف البركة ترك:

2.2.1 التعريف بمصرف البركة في تركيا:

تأسس مصرف البركة في تركيا في مدينة إسطنبول عام 1984 من قبل مجموعة البركة البحرينية، وبدأت عجلة العمل في المصرف عام 1985 باسم مؤسسة البركة التركية للتمويل الخاص، والآن مصرف البركة يعد من أهم البنوك التركية، لاعتماده على تقديم خدماته البنكية بنظام المرابحة الإسلامية وبدون أي فوائد ربوية، وللبنك فروع عديدة حول العالم لا سيما الدول العربية.

ولقد حصل مصرف البركة على عدد من الجوائز المحلية والعربية، لأدائه الممتاز وتقديمه لخدماته المصرفية عالية الجودة، ويقدم البنك أرباحه مستنداً على تشغيل الأموال في التمويل التجاري والصناعي، ويشارك البنك عملاءه الأرباح بدون فوائد ربوية.

ومن خلال الصفحة الرسمية لمصرف البركة تورك التشاركي على الانترنت أخبر أنه [25]:

-أسس أكثر من ألف فرع مصرفي في أكثر من ثمانين دولة حول العالم، في آسيا وأوروبا وأفريقيا.

-دعم احتياج الأفراد والشركات، وأنه سخر ما يقارب من ثلاثة آلاف وأربعمائة موظف لخدمة العملاء حول العالم.

-خدماته المصرفية قائمة على الأمانة والثقة والجودة والأمان، والريادة والتميز في تقديم الخدمات للعملاء والمستثمرين.

-مساهمة الأتراك هي الأكبر في أسهم مصرف البركة ترك التركي، نظراً لتمتعه بمصداقية عالية.

-له مشاركة لا يستهان بها في الاستثمار في دوائر ومؤسسات الدولة التركية.

[24] د.أشرف دوابة، *التمويل المصرفي الإسلامي الأساس الفكري والتطبيقي*، ص11، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

[25] https://www.albaraka.com.tr/ar/about-us/get-to-know-albaraka/our-.

- له استثمارات ومشاركات مع مصارف إسلامية أخرى داخل الدولة التركية، وكذا شركات التأمين.

-بسبب خدماته وسمعته الجيدة، كان محط أنظار المستثمرين ورواد الأعمال.

2.2.2 خدمات تطبيقات التكنولوجيا المالية في مصرف البركة ترك:

2.2.2.1 البطاقات المصرفية:

يُصدر مصرف البركة ترك التشاركي لعملائه عدة أنواع للبطاقات المصرفية، التي تمكنهم من ممارسة التحكم بأموالهم والقيام بالعمليات المصرفية، وهذه البطاقات هي:

أ- بطاقة الإيرادات: بطاقة تتسم بالسرعة في الأداء، مع ميّزة mifare يُقرأ رمزها بواسطة جهاز الخصم، بها يمكن استخدام جميع أجهزة ال ATM المشابهة في مصرف البركة أو غيره في الدولة التركية وخارجها.

ب- بطاقة ورلد بزنس: وهي بطاقة يمكن من خلالها التسوق من أي مكان في العالم، وليس عليها أية رسوم، كما يمكن من خلالها تسديد المدفوعات بسرعة مقابل التسوق في المنزل وعبر الانترنت.

ت- بطاقة الحجاز: وهي بطاقة خاصة لعملاء مصرف البركة تورك التشاركي، للقيام بأداء الحج والعمرة، لتلبية الاحتياجات النقدية والتسوق، والقيام بجميع المعاملات المصرفية من إيداع وتحويل أموال، وشراء العملات والذهب، دون الذهاب لفرع المصرف.

ث- بطاقة الائتمان ورلد بلاتينيوم: هي بطاقة يمكن الاستفادة منها في خدمات المساعدة التي تقدم امتيازات في الطب، والطرق، والسفر وغيرها الكثير، ويمكن ربح نقاط ورلد والاستمتاع بالتسوق بالتقسيط.

ج- بطاقة الائتمان ورلد جولد: وهي بطاقة يستفيد منها العميل في الشراء بالتقسيط لدى التجار الأعضاء في عالم ورلد، مع كسب نقاط ورلد، ويمكن استخدام هذه النقاط التي جمعها وقتما يريد.

ح- بطاقة الائتمان ورلد كلاسيك: وهي بطاقة يستفيد منها العملاء في عمليات الشراء بالأقساط، فيربحون نقاط ورلد وينفقون النقاط التي جُمعت عندما يشاؤون ذلك [26].

2.2.2.2 الخدمة المصرفية الهاتفية: Telephone Bank

يمكن لعملاء مصرف البركة ترك إجراء المعاملات المصرفية من خلال نظام الاستجابة الصوتية التفاعلية، وذلك عن طريق تطبيق (ألو البركة)، من الداخل التركي على الرقم:

(08502225666) لتلقي الخدمات المصرفية عبر الهاتف للأفراد والشركات، ومن خارج الجمهورية التركية على الرقم:(00902164445666).

ومن خلال تطبيق الهاتف أعلاه يستطيع العملاء في المصرف إزاء عمليات تحويل العملات المتعددة، وفتح الحسابات على اختلاف أنواعها، وطلب كشف الحساب لتقديمه لمن يهمه الأمر، ويستطيع العميل دفع فواتير الماء والكهرباء والغاز وغيرها، دون أخذ أية عمولة عليها، وكذلك دفع مستحقات الانترنت، وتعبئة رصيد اتصالات ترك تيليكوم التركية، وفتح وإغلاق بطاقاته المصرفية، وكذلك تجديدها، وانتقاء كلمات المرور الخاصة بالصراف الآلي التي تناسبه، وتحويل المال من وإلى حساباته من مصرف البركة ترك وغيره من المصارف التركية، واستقبال الأموال وإرسالها للخارج عبر حساباته في المصرف.

2.2.2.3 تحويل الأموال:

يقدم مصرف البركة ترك التشاركي خدمات التحويل الموجود عنده كباقي المصارف، وإن تحويل الأموال يكون من حسابات البركة تورك إلى حسابات من نفس المصرف أو إلى حسابات في مصارف وبنوك أخرى.

ويتم ذلك عن طريق التطبيق الخاص بالعميل على الانترنت، أو الماكينات المنشرة على الأراضي التركية، أو بزيارة فروع المصرف أو عن طريق الاتصال ب (ألو البركة) على الهاتف رقم: (6665444).

ويمكن لعميل مصرف البركة إتمام معاملاته باستخدام تطبيق (ويسترن يونيون) للهواتف المحمولة، وإكمال المعاملات بسهولة من فروع البركة.

[26] https://www.albaraka.com.tr/ar/personal/cards/credit-cards/world classic card.

عبر البركة موبايلSWIFTكما يمكن تحويل الأموال بالعملات الأجنبية الخاصة بنظام بسرعة إلى جميع أنحاء العالم، باستخدام التطبيق أو فرع الإنترنت، على أن يكون الحساب المستخدم هو الحساب الجاري الخاص بالعملة الأجنبية.

ويستطيع عميل البركة ترك بكل حرية التحويل خارج أوقات الدوام الرسمي، وأيام العطل الرسمية للدولة، في كل أيام الأسبوع.

وتطبق رسوم التحويل من مصرف البركة ترك إلى بنوك أخرى، ويكون مجانا ضمن المصرف نفسه.

2.2.2.4 صرف العملات عن طريق تطبيق AlbaFX:

يستطيع العميل في مصرف البركة ترك بعد تسجيله في هذا التطبيق، وبعد تسجيله الدخول مع كلمة المرور، من مراقبة سعر الصرف الأجنبي بسهولة، وكذلك مراقبة أسعار المعادن الثمينة، على مدار الـ 24 ساعة وخمسة أيام عمل، ولا يدفع العميل في مصرف البركة ترك على تلك المعاملات أية رسوم، أضف إلى ذلك أن العميل يصل إلى أفضل الأسعار في سعر الصرف للعملات الأجنبية والمعادن الثمينة.

الشكل (*2-3*): نموذج من صرف العملات عن طريق تطبيق Albafx.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206)
15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

2.2.2.5 التمويلات:

أ- تمويل السيارات:

في موقع مصرف البركة تورك التشاركي في تركيا، ذكر البنك كيفية تمويله للسيارات المستعملة والجديدة كلياً بطريقة المرابحة، وأبان لعملائه بذكر الشروط:

-لا بد أن تكون السيارة المراد شراؤها لا يتجاوز عمرها الخمس سنوات.

-دفع الأقساط يكون بشكل مريح قد يصل إلى خمس سنوات.

-دفع الأقساط يكون على دفعات شهرية ومتساوية.

-عمر الشخص المتقدم يجب أن يكون ثمانية عشر عاماً فما فوق.

-أن تكون الأوراق الثبوتية جاهزة حين تقديم الطلب، وهي:

- إثبات مقدار الراتب الشهري للمتقدم.
- بطاقة التعريف الوطنية(الهوية).
- رسالة من مكان العمل.

أما إذا كان العمل خاصا فيطلب من العميل التالي:

- إثبات عن كشوفات الدخل.
- والصرف السنوي (الميزانية السنوية).
- سند ملكية بيت أو عقار.
- عقد الإيجار لمن لا يملك منزلاً
- وجود شخص ضامن.

وأما إذا كان الشخص رجل أعمال فيطلب منه:

- السجل التجاري.
- ميزانية الشركة لآخر ثلاث سنوات.
- نسخة من اللوحة الضريبية للشركة.

- البطاقة التعريفية الوطنية.
- شهادة إثبات من غرفة التجارة.
- اسم الشركة في الجريدة الرسمية.
- كما أنه من المهم وجود رخصة المركبة للمركبات المستعملة، والفاتورة الأصلية للسيارات الجديدة [27].

ب- تمويل الإسكان:

وفي مصرف البركة ترك التشاركي لا يختلف بشكل كبير عن المصرف الكويتي التركي التشاركي، ففي موقع المصرف على الشبكة يكون التمويل بالشكل الآتي:

-يستطع العميل شراء عقاره المراد على دفعت ميسرة تصل لعشر سنوات.

-تكون الدفعات على شهرياً وبدفعات متساوية.

-يقدم العميل للمصرف سند ملكية العقار أو ما يسمى بـ(الطابو).

-يقيم المصرف من خلال متخصصين سعر العقار، حتى لا يحصل تلاعب من قبل بعض العملاء.

-يمول المصرف العقار كحد أقصى إلى حد العشرة ملايين ليرة تركية فقط.

-يشتري المصرف العقار ويتملكه ملكاً حقيقياً، ثم يبيعه للعميل بعد إضافة ربحه عليه، وهذا ما يسمى بالمرابحة [28].

وأما إذا دفع المصرف المال للعميل واشترى العميل العقار، ثم سدد دفعات الأقساط للمصرف مع زيادة فهذا البيع محرم وهو ربا النسيئة، وهذا هو النوع الذي تتعامل به البنوك الربوية.

ولقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي قراراً بشأن التمويل العقاري لبناء وشراء المساكن، وكان ذلك في المؤتمر الذي عقد بالمملكة العربية السعودية بمدينة جدة، وبعد سماعه للحوارات بين السادة الأعضاء تضمن ما يلي وانا ألخصه:

[27] https://www.albaraka.com.tr/ar/personal/financings/vehicle-financing/car-financing.

[28] https://www.albaraka.com.tr/ar/personal/financings/housing/housingfinance.

أولاً: إن المسكن ضروري وحاجة ملحة لبني البشر، وعليهم أن يوفروا ذلك بطرق الحلال، والإقراض من البنوك الربوية محرم شرعاً لأنه إقراض بفائدة وهو ربا.

ثانياً: يوجد طرق مشروعة لامتلاك مسكن، منها مساعدة الدول لأبنائها في تملكه للمساكن بقروض بلا فائدة، وبأقساط ميسرة.

ويمكن أيضا للدول القادرة أن تبني مساكن وتبيعها للناس، بأقساط ضمن الضوابط الشرعية.

ويمكن أيضا تولية المستثمرين ورواد الأعمال بناء المساكن، وبيعها للأشخاص بأسعار مدروسة بأجل معلوم.

ويمكن بناء المساكن وتمليكها عن طريق عقد استصناع، مع وصف دقيق دون تعجيل الثمن، ومراعاة شروط عقد الاستصناع وأحواله [29].

2.2.2.6 حسابات المشاركة:

يقدم مصرف البركة ترك التشاركي لعملائه عدداً من حسابات المشاركة، وهي:

1-الحساب المربح: وهو حساب يتم جمع الأموال من خلاله، ودعم القطاع التجاري والخدمي والصناعي في الدولة، وتكون هذه الخدمات بلا فائدة، ويمكن للعميل من خلاله استخدام أنواع الحسابات المربحة المختلفة وفقًا لاحتياجاته ورغباته، ويتم توزيع الأموال التي تم جمعها في إطار الشراكة على الربح والخسارة، بين أصحاب الحسابات المشارِكة والمصرف.

ومن مزايا هذا الحساب: يمكن سحب الأموال بعد موافقة المصرف، خلا مدة أقصاها ثلاثة أو ستة أو اثنا عشر شهراً.

2-حساب الإسكان: وهو حساب يسمح لعميل البركة بالاستفادة من دعم الدولة التركية للحصول على سكن وتمتعه ب 20% تخفيض من السعر العام للمنزل، شريطة أن يكون أول منزل يشتريه العميل، ولا يمكن فتح هذا الحساب بالمشاركة مع مصرف آخر، وتكون عملية الشراء بالليرة التركية، ويبدأ الادخار في هذا الحساب ابتداء من 700 ليرة تركية.

[29] مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من 17–23 شعبان 1410هـ الموافق 14 – 20 آذار 1990م، قرار رقم:50، 1\6، مجلة المجمع العدد الخامس، 2773/4 والعدد السادس81/1، بتصرّف.

3-حساب حصة الأرباح المؤقتة: هو حساب لحفظ مدخرات العميل، مع أرباح يأخذها من المصرف خلال شهر او ثلاثة أشهر أو ستة اشهركما يرغب.

ومن مزايا هذا الحساب: أنه يمكن فتحه بالليرة التركية أو العملة الأجنبية الدولار واليورو، ويتم دفع الأرباح إلى الحساب الجاري ولا يضاف إلى رأس المال.

4-حساب ودائع المواطنين الأتراك المقيمين في الخارج: هو حساب يدخر فيه المواطنون وهو خاص بالمغتربين الأتراك. (YUVAM) أموالهم في مصرف البركة تُرك حيث يوفر المصرف لعملائه المغتربين خارج تركيا حفظ أموالهم بالعملة التي يريدون كالدولار واليورو والجنيه الإسترليني، بحماية البنك المركزي من تقلبات سعر الصرف، وتأرجح الليرة التركية ارتفاعاً ونزولاً، مع معدل أرباح مرتفع لهم، وأقل مدة للادخار هي ثلاث سنوات.

وسأتكلم عن الحكم الفقهي وما قرره العلماء في هذه المسألة لاحقاً ضمن ثنايا هذه الدراسة.

5-حساب المشاركة التراكمي: هو حساب مشاركة، يدخر العميل ماله فيه ويبقى المال في المصرف مدة ثلاث سنوات، ويمكن فتح هذا الحساب بأي عملة يريدها العميل، وإذا أراد العميل سحب أمواله قبل المدة المحددة فإن نصف أرباحه سوف تقتطع.

6-حساب بال كايماك: وهو حساب يمكن المشاركة فيه للحصول على دخل من حساب المشاركة وشهادة الإيجار.

ومن خلال هذا الحساب يمكن تقييم المدخرات مع معدل الربح والحصول على عوائد ربح شهرية، ومن مزايا هذا الحساب: يمكن فتحه بحد أدنى 50000 ألف ليرة تركية وبحد أقصى 500000 ألف ليرة تركية.

7-حساب مشاركة الليرة التركية المحمي بسعر الصرف المدعوم بالتبديل: وهو حساب شجعت الدولة رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك والمقيمين على فتحه، وإيداع أموالهم بالعملة الصعبة، وتصريفها لليرة التركية دعماً لها، مع الضمان لهم بعدم الخسارة جراء تذبذب العملة، وإضافة أرباح لهم.

وسأتكلم عنه تفصيلاً عند الكلام عن الأحكام الشرعية ضمن هذا البحث.

8-حساب المهر: وهو لمن كان عمره أقل من 24 سنة، لإضافة ربح على المدخرات.

ومن مزايا هذا الحساب: يمكن فتحه فقط بالليرة التركية، ويمكن نقل الحساب لمصرف آخر، وليس عليه ضريبة دخل، ويتم توزيع الأرباح سنوياً، ولا يأخذ مصرف البركة ترك أية رسوم عند إنشائه، ويمكن فتح الحساب بحد أدنى 282 ليرة تركية.

9-حساب الادخار: وهو حساب لفرز وتنظيم مدخرات العميل من عملة أجنبية وذهب، ولا أرباح فيه، حاله حال الحساب الجاري، والفرق بينهما أنه يتم السحب من الحساب الجاري على عكس حساب الادخار، فإن السحب فيه يكون بعد فترة زمنية معينة.

"ولقد برزت تطبيقات التكنولوجيا المالية المصرفية في البنوك الإسلامية، عندما تحولت تحولاً جذرياً إلى الرقمنة عبر شبكة الانترنت باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتقوم البنوك باعتماد منتجات وخدمات تقدمها للعملاء، بواسطة أدوات التطور الحديثة من تكنولوجيا الاتصال والإعلام.

ولقد عُرفت الخدمات المصرفية الالكترونية بأنها: "عملية تقديم الخدمات المصرفية عن طريق قنوات التوصيل الالكترونية مثل شبكات الإنترنت والهاتف المحمول"[30].

2.2.2.7 صناديق الاستثمار:

صناديق الاستثمار هي العملية الاستثمارية للمدخرات المُجمَّعة، بحيث توزع على أدوات سوق رأس المال المختلفة، مثل شهادات الإيجار والأسهم بطريقة متوازنة.

وفي مصرف البركة ترك التشاركي يمكن الاستفادة من عائد صناديق الاستثمار بقدر مبلغ رأس ماله المشارِك فيه.

والمزايا التي سيحصل عليها العميل هي كما يلي:

أولها: إدارة الأموال وتلك الصناديق من متخصصين أمناء.

وثانيها: التقليل من المخاطر قدر الاستطاعة، مع متابعة أخبار العملات وتقلباتها في السوق والمتابعة المستمرة للبورصة العالمية من قبل المتخصصين في المؤشرات.

وثالثها: متابعة المعاملات المؤقتة بوقت معين.

---

[30] موسى بن عمر وعلماوي أحمد، *التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الالكترونية في البنوك العمومية دراسة تجربة الإمارات المتحدة*، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، العدد الثاني: المجلد السابع، ص181.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206)
15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ورابعها: أنه يمكن تحويل تلك الصناديق بسهولة إلى نقد [31].

وإن أهداف صناديق الاستثمار في مصرف البركة، تجميع أموال المستثمرين، ووضعها في المكان الاستثماري الصحيح، بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والحصول على أرباح خالية من الربا المحرم.

جدول(1-2) : الخدمات المتوفرة في مصرفي البركة ترك وكويت ترك

الخدمات البنكية	مصرف كويت ترك	مصرف البركة ترك
الصراف الآلي	متوفر	متوفر
الخدمة المصرفية الهاتفية	متوفر، باللغات الثلاث العربية والتركية والإنجليزية	متوفر، باللغات الثلاث العربية والتركية والإنجليزية
البطاقات المصرفية	متوفر	متوفر
تحويل الأموال	متوفر	متوفر
تقديم القروض	متوفر	متوفر
خدمات الحسابات	متوفر	متوفر
صرف العملات	متوفر	متوفر
التمويلات	متوفر	متوفر
صناديق الاستثمار	متوفر	متوفر

[31] https://www.albaraka.com.tr/ar/personal/investment/capital-market-products/mutual-funds.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206)
15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الفصل الثالث

المسائل الشرعية في التكنولوجيا المالية

مع ظهور وتوسع التكنولوجيا المالية والصيرفة الإسلامية في العالم العربي والإسلامي وفي بلاد الغرب، أصبح من الضروري على أهل العلم والشريعة توجيه وتصحيح معاملات الناس وإيضاح حلال تلك المعاملات من حرامها، لا سيما تلك المعاملات المالية المعاصرة التي تحتاج إلى تقصي وبحث ودراسة، وإنزالها على النصوص الشرعية، تسهيلاً للناس في أداء معاملاتهم، وإبرازاً للتكييف الفقهي الشرعي الذي يوافق الشريعة الإسلامية ويوضح للناس أمور دينهم، حتى لا يقعوا في الربا المحرم أو التدليس أو الغرر أو الميسر، والشريعة الإسلامية لا تقف حجر عثرة امام أي تقدم علمي أو تطور حديث، بل إن الإسلام حض على العلم والمعرفة، والمصارف الإسلامية قد ملأت بقطاعاتها المصرفية العالم، حتى إن العالم الغربي بدأ يتوجه لتعاملاته المصرفية مقلداً الصيرفة الإسلامية. يقول الدكتور أسعد حمود: "وقد لاحظنا أن المصارف الإسلامية واكبت واعتمدت أغلب التطورات التكنولوجية، التي تم اعتمادها في القطاع المالي والمصرفي، في الفترة التي سبقت ظهور التكنولوجيا المالية، كالبطاقات الائتمانية المختلفة، ومنصات الصراف الآلي، والبنوك الالكترونية، والهاتف المصرفي، وغيرها " [32].

2.3 الأحكام الشرعية في استخدامات التكنولوجيا المالية:

إنّ المعاملات البنكية كثيرة وواسعة جداً، ولا أستطيع في هذه الدراسة أن أستقصيها كلها كاملة، فهي متجددة مع مرور الوقت والزمان، وإن الحكم عليها لا يكون إجمالاً، بل لابد من التفصيل والوقوف على كل جزئية منها حتى لا يوقع الفقيه الناس في العنت، فمن هذه المعاملات البنكية ما هو داخل في الشبهة، ومنا ما هو حلال صرف، ومنها ما هو حرام قطعاً، والأمر في ذلك يرجع إلى التزام وانضباط تلك المعاملات بضوابط الشرع الإسلامي، أو عدم التزامها وانضباطها به.

وإنّ الغالب اليوم بعد المشاهدة والمتابعة لمعاملات البنوك الربوية، أن الربا قد أكل مفاصلها، فلم تلتزم بأحكام الشريعة وضوابطها والقواعد التي أصل لها علماء الإسلام، فهمّ تلك البنوك الوحيد هو جمع المال والربح، وفي الطرف المقابل، فإن الغالب في معاملات المصارف الإسلامية أن لها هيئات شرعية تراقبها وتحكمها، وتسدد سيرها إذا حادت عن

[32] الدكتور أسعد حمود السعدون، *التكنولوجيا المالية الإسلامية، مفهومها وأهميتها وتطبيقاتها في البحرين*، مقال مجلة أخبار الخليج، 8\2020.

الطريق الذي خطّهُ لنا رسول الله في التعاملات المالية، فكانت الحياض الذي يحمي عميل تلك المصارف البنوك يداً بيد من الوقوع وإياه في شباك الحرام.

ولكي يُنزل الفقهاء المسلمون الحكم الشرعي على الوقائع المعاصرة ومنها التكنولوجيا المالية، كان لا بد من فهم المنتج أو التطبيق فهماً عميقاً وأن يكون لديهم تصوراً متكاملاً قبل البت والفصل بالحكم الشرعي والحكم عليه، فالأمر جدُّ دقيق، وقد يحتاج الأمر في بعض الأحيان إلى تدخل هيئات شرعية معتمدة ومتخصصة كمجمع الفقه الإسلامي أو غيره من المؤسسات أو الهيئات الشرعية، فإن غاية ما تسعى إليه الصناعة المالية الإسلامية الوصول للمنتجات والمشروعات الحلال، وتجنب الوقوع في الحرام.

يقول الدكتور عبد الكريم قندوز في كتابه (التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية) في هذا الشأن ما نصه:

"وعادة ما يحتاج الفصل في الموضوعات المستجدة من طرف أهل العلم الشرعي التعمق في فهم المنتج أو التطبيق، وتكوين تصور متكامل له قبل الحكم عليه، وأحياناً تطرح بعض تلك المنتجات أو الموضوعات لهيئات دولية، مثل مجمع الفقه الإسلامي، هذه العناصر مجتمعة تستهلك الكثير من الوقت، ولا يعني ذلك أنّ الاعتماد الشرعي للمنتجات المالية على اختلاف أنواعها سبباً في تعطيل دورة الابتكار بالصناعات المالية الإسلامية، بل إنه أمر في غاية الأهمية، فالحلال والمنتجات المشروعات هي غاية ما تسعى إليه الصناعة الإسلامية" [33].

[33] د. عبد الكريم قندوز، *التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية*، ص109، صندوق النقد العربي 2019، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206)
15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

2.3.1 أحكام التعاملات والتطبيقات المالية عبر الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة:

إنّ عقد البيع المبرم عن طريق شبكة الإنترنت من أهمّ العقود في العصر الحالي، إذ الناس بحاجة إليه حاجة ماسة، لما توفره تلك العملية من سرعة قصوى في إنجاز العمليات المالية، ويسمى هذا العقد بالعقد الالكتروني، وعن طريق هذا العقد تحدد الوسيلة المناسبة، التي يتم بها التوصل إلى العملاء والزبائن عبر الشبكة العنكبوتية، وذلك بعرض المحتوى الإعلاني للمعلومات التي يحتاجها العميل في التعاقد، والمتمثلة في تحديد المنتجات من حيث الوصف والسعر المطلوب، وجميع ما يتعلق بالسلعة المراد بيعها، ما يعد جاذباً للعميل و محفزاً له على الشراء، فيطلع على العقد من حيث المضمون وتتضح فكرة آلية تنفيذه، وإن مضمون العقد عبر الإنترنت لا يختلف في الأساس عن عقد البيع التقليدي المتعارف عليه، وإنما يختلف في الطريقة والوسيلة التي يتم إبرامه به.

والغالب اليوم في المعاملات والنشاطات التجارية بين الناس، وكذلك المعاملات المصرفية، هو التعامل عن طريق الإنترنت، لذا كان لزاماً على الهيئات الشرعية في المؤسسات والبنوك الإسلامية، أن تواكب تلك التطورات الرقمية، وأن تعمل على تطوير عملها بما يتماشى مع تلك التطورات، بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، والاستفادة من تطبيقات التكنولوجيا المالية وتقنيات الذكاء الصناعي.

وحتى يكون العقد صحيحاً وتاماً، لابد له من أركان يقوم عليها في الفقه الإسلامي، وقد اتفقت كلمة الفقهاء على أن العقد لا يصح إلا بوجود العاقدين، والإيجاب والقبول مع الصيغة الواضحة بينهما، والمحل (المعقود عليه)، خلافاً للسادة للحنفية إذ إنهم يعتبرون الإيجاب والقبول هما ركنا العقد والباقي من لوازمهما.

جاء في مجلة الأحكام العدلية: "الْإِيجَابُ أَوَّلُ كَلَامٍ يَصْدُرُ مِنْ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ لِأَجْلِ إنْشَاءِ التَّصَرُّفِ وَبِهِ يُوجَبُ وَيَثْبُتُ التَّصَرُّفُ"[34].

[34] لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، *مجلة الأحكام العدلية*، المادة رقم 101، تحقيق نجيب هواويني، كراتشي. تاريخ النشر 1431هـ.

"والكل متفق على أن العقد لا يقوم إلا على الإيجاب والقبول والعاقدين، والمعقود عليه، سواء قلنا: إنها كلها تعد أركاناً للعقد، أو إن الإيجاب والقبول هما ركنا العقد فقط، وما عداهما من لوازم الإيجاب والقبول"[35].

ولا بد من خطوات واضحة عند البيع والشراء عن طريق الإنترنت، حتى تكون العملية موافقة لما قرره الفقهاء المعاصرون، "ومن أبرز تلك الخصائص والتي تتم عن بُعد:

1-عدم وجود مجلس عقد مادي بين الأطراف لحظة تبادل التراضي.

2-اقتران الإيجاب بالقبول في مجلس حكمي عبر الإنترنت.

3-أن المبيع لا يمكن رؤيته إلا بعد تسلمه.

4- يتم الوفاء الفوري بالثمن على الشبكة" [36].

ومن أمثلة مواقع البيع عبر الإنترنت:

Amazon-Ebay-Marker Blace- Hepsiburada -sahibinden

2.3.2 حكم البيع والشراء عبر مواقع الإنترنت:

في عصر السرعة الذي نعيشه يعتبر الإنترنت أحد الوسائل الرائدة لتوصيل الكتابة، وهي كما قرره العلماء المعاصرون وسيلة معتبرة شرعاً، لخلوها من أية محاذير شرعية، فهي تشبه العقد الذي يكون عن طريق ساعي البريد أو البريد العادي.

كما أن إبرام العقد عن طريق الإنترنت يعتبر تعاقداً بين شخصين حاضرين من حيث الزمان وغائبين من حيث المكان، إلا إذا وجدت فترة زمنية طويلة نسبياً تفصل بين الإيجاب والقبول فالتعاقد يكون بين غائبين زماناً ومكاناً [37].

---

35 سلطان بن إبراهيم بن سلطان الهاشمي، *التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي*، ص86، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الفقه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة بالرياض.

36 د. عبد الباري مشعل، *نوازل التكنولوجيا المتعلقة بالمعاملات المالية*، ص9، بحث مقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، مؤتمر الأئمة الثامن عشر.

37 صلاح الدين عامر، *أنظمة الدفع الإلكتروني المعاصر غير الائتماني في الفقه الإسلامي*، ص63، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة أم درمان الإسلامية في السودان، 1433\2012.

والذي يظهر جلياً لكل متعامل بالبيع والشراء عن طريق الإنترنت، أن البيع والشراء إنما يكون في الغالب الأعم بين غائبين، وفي مكانين مختلفين، وتتم العملية بالوسائل الإلكترونية المعتمدة، عن طريق تلك المواقع، إيجاباً وقبولاً بالتراضي، ومما يشترط في هذا البيع:

1- أن تكون سلعة معلومة منضبطة صفاتها بشكل تام يزيل النزاع.

2- تعجيل الثمن حيث يتم التسلّم في مجلس العقد، لئلا يدخل في بيع الدين بالدين، وأجاز بعض أهل العلم التأخير اليسير كاليوم واليومين والثلاثة في العقود طويلة الأجل، فإن أُجل أكثر من ذلك بطل العقد بالاتفاق.

3- ألا تكون السلعة مشترط في بيعها القبض، ويمنع بيعها بالتأجيل، فإنه لا يجوز بيع الذهب والفضة والعملات النقدية بعقد السلم؛ لعدم شرط القبض في مجلس العقد.

4- أن تكون السلعة مما يباح الانتفاع به، ولا تتضمن شيئاً من المحرمات [38].

ولا بد على البائع أو الوسيط الالتزام بالشروط الآتية:

1- تحديد صفات المبيع بلا تعيينه برقم أو كود، لأنه لا يلائم البيع الموصوف في الذمة.

2- تحديد أجل التسليم وثمن المبيع، مع قبض الثمن كاملاً مِن المشتري بشكل عاجل دون تأجيل.

3- يبتاع البائع الوسيط السلعة، مِن المصنع أو مِن المواقع المتخصصة مع التوصيل لمكان المشتري منه، ولكن يكون ضمان السلعة أثناء النقل على البائع الوسيط فلو لم تصل فعليه الضمان، ولزمه تسليم سلعة مماثلة [39].

قال ابن عبد البرّ في التمهيد: "ومن الدَّليل على جَوازِ بيع الغائبِ، مع ما تقدَّمَ في هذا الباب، أنَّ السَّلَفَ كانوا يَتَبايَعُونهُ، ويُجيزُون بيعه، فمن ذلك: أنَّ عُثمانَ، وعبد الرَّحمنِ بن

[38] مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنعقد في دورة مؤتمره التاسع بأبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة من 1-6 ذي القعدة 1415هـ، الموافق 1-6 نيسان 1995م، القرار رقم:85 (9\2).

[39] فتاوى المجلس الإسلامي السوري، *أحكام البيع عن طريق الإنترنت*، الفتوى رقم: 36، السبت 09 صفر 1442هـ الموافق 26 أيلول 2020م.

عَوْفٍ تبايَعا فرسًا غائبًا عنهُما، وتبايَعَ عُثمانُ أيضًا وطَلْحةُ دارًا لعُثمان بالكُوفةِ، ولم يَعْلمها عثمانُ ولا طَلْحةُ، وقَضَى جُبيرُ بن مُطعِم لطَلْحةَ فيها بالخيارِ وهُو المُبتاعُ"[40].

وجاء في المعيار الشرعي رقم: (38) المتعلق بشأن التعاملات المالية بالإنترنت (ص962):

1. إجراء العقد عن طريق المحادثة الصوتية، أو المحادثة بالفيديو بين المتعاقدين عبر الإنترنت، يأخذ أحكام التعاقد بين حاضرين.

وعليه: فإنه تجري عليه جميع أحكام العقد بين حاضرين، كاشتراط اتحاد المجلس، وعدم صدور ما يدل على إعراض أحد العاقدين عن التعاقد، والموالاة بين الإيجاب والقبول، بحسب العرف، وما إلى ذلك من أحكام.

2. مجلس العقد في هذه الحالة هو زمن الاتصال بين المتعاقدين، ما دام الكلام في شأن العقد، فإذا انتهى الاتصال، أو انقطع، أو انتقل المتعاقدان لموضوع آخر لا صلة له بموضوع الاتصال، انتهى المجلس، إلا إذا كان الانقطاع يسيرًا في العرف.

3. إجراء العقد باستخدام المحادثة الكتابية، أو بالبريد الإلكتروني، أو عبر الشبكة العنكبوتية، فيأخذ أحكام التعاقد بين غائبين، كالتعاقد عن طريق الرسالة.

4. أن يبدأ مجلس العقد في هذه الحالة من لحظة بلوغ الإيجاب إلى من وجّه إليه، وينتهي بالقبول، كما ينتهي برجوع الموجب عن إيجابه قبل قبول الطرف الآخر للإيجاب.

5. يعقد العقد باستخدام الإنترنت زمن صدور القبول من الطرف الآخر، سواء أعلم الموجب به أم لم يعلم.

6- القبض شرعاً في العقود المبرمة بالإنترنت يتحقق بكل الوسائل المتعارف عليها في القبض الحقيقي، أو الحكمي.

7- التحقق من حصول القبض الفوري حقيقة أو حكمًا واجب في مجلس العقد للبدلين في بيع العملات، والذهب، والفضة، وما يجب فيه التقابض [41].

---

[40] أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي، *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*، 125/8، ط1، 1439\2017، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي — لندن.

[41] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، AAOIFI، المعيار رقم (38).

وباعتبار أن عامة التعاملات اليوم عن طريق الشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل عبر الإنترنت، وتكون معروضة بالصور أو عن طريق عروض ترويجية بالفيديو، وتكون موصوفة وصفاً دقيقاً، فقد أجاز العلماء ذلك البيع، وإن كان البيع بيع غائب.

2.4 حكم بيع وشراء الذهب ببطاقة الائتمان:

تعدُّ بطاقات الائتمان من أكثر البطاقات البنكية شهرة وانتشاراً، ترعى هذه البطاقات منظمات ومؤسسات مالية عالمية مثل: فيزا وماستر كارد.

وبطاقة الائتمان هي: بطاقة معدنية أو بلاستيكية ممغنطة، عليها اسم حاملها، وتاريخ إصدارها، وتاريخ نهاية صلاحيتها، ورقم سري لا يعرفه إلا حاملها.

ويعرف الدكتور أحمد عبد الحميد إبراهيم بطاقة الائتمان بقوله: "تسمى بطاقات الائتمان الفرضية، أو بطاقة التسديد بالأقساط: ويمكن تعريفها بأنها بطاقة يتمتع حاملها بالحصول على السلع والخدمات، والحصول على قرض بفائدة محددة ولا يطالب بالسداد في وقت محدد، بل يمكنه أن يسدد على أقساط ويكون الدين متجددا، وتعطي حاملها قدرة على استخدامها، مادام منتظما في تسديد الفوائد المستحقة عليها شهريا، ولذلك سُميت هذه البطاقة ببطاقة الائتمان المتجدد أو الدين" [(42)].

وبعد تعريف بطاقة الائتمان وذكر ماهيتها، لا بد من معرفة حكم استخدامها للبيع

والشراء، لا سيما في الذهب، إذ أن هناك شروطاً ذكرها الفقهاء في بيع الذهب وشرائه، وهي:

1-أن يكون البدلان متساويين.

2- أن يكون القبض في الحال، ولا يجوز التأخير لقبض الثمن من البدلين أو أحدهما ولو للحظة عند بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة.

[42] د. أحمد عبد الحميد إبراهيم، *البطاقات البنكية وأحكامها الشرعية*، ص1105، مجلة قطاع الشريعة والقانون بالقاهرة، العدد الثالث عشر، 2021\2022.

3- التقابض في المجلس: بأن يقبض البائع ما جعل ثمناً، ويقبض المشتري ما جعل مبيعاً، فإن افترقا بأبدانهما قبل القبض فقد بطل العقد، وأما بيع أحد الجنسين بالجنس الآخر أعني بيع الذهب بالفضة أو العكس فإنه لا يشترط فيه التساوي [43].

ولقد جاء في المعيار الشرعي برقم (57) ما يشير إلى ذلك.

مما سبق رأيت كيف أن دفع البدل في شراء الذهب لا بد أن يكون نقوداً، ولا بد أن يكون في مجلس العقد دون تأخير، وإذا كان البائع والمشتري كل في بلد مختلف، فلا بد من وكيل لاستلام الذهب عن موكّله ينوبُ عنه.

أما عن بيع وشراء الذهب ببطاقة الائتمان، فهي مسألة اختلف فيها الفقهاء المعاصرون بين مانع ومجيز، ومنشأ ذلك الاختلاف أن الدفع ببطاقة الائتمان قد لا يحصل به التقابض الذي طالب به الشرع، والشيء الآخر هو أن بطاقات الائتمان قد تكون صادرة عن البنوك الربوية، والتي تتعامل بالربا والتي بدورها تعين المقترض منها على دعمها في تلك العملية الربوية، بل وحتى المشاركة بأكل الربا، وفيما إذا كانت بطاقة الائتمان مغطاة أم غير مغطاة.

جاء في المعيار الشرعي رقم (2) بشأن بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان: "يجوز شراء الذهب أو الفضة أو النقود ببطاقة الحسم الفوري، كما يجوز ذلك ببطاقة الائتمان والحسم الآجل" [44].

والذي ذكرته أعلاه فيما إذا كانت بطاقة الائتمان مغطاة، فقد اتفقت كلمة العلماء المعاصرين على جواز استخدامها، أما إذا كانت البطاقة الائتمانية غير مغطاة، فقد اختلفوا بين مانع ومجيز في شراء الذهب والفضة من خلالها على قولين:

القول الأول: ذهبوا إلى عدم الجواز، بل صرحوا بتحريمه، وقالوا بأن البطاقة غير المغطاة ليس فيها رصيد، والمبلغ المقتطع إنما يجب أن يكون حالا، وصاحب البطاقة سيدفع بعد ذلك الوقت، وشرط بيع الذهب والفضة القبض حالا، والفورية مطلوبة شرعاً في شراء النقدين، وأن المسدد الحقيقي في هذه العملية هو المصرف لا صاحب البطاقة، وإلى القول بالتحريم جنح أغلب العلماء المعاصرين [45].

---

[43] عبد الرحمن الجزيري، *الفقه على المذاهب الأربعة*، 245/2، ط2، 1424\2003، دار الكتب العلمية، بيروت.

[44] هيئة المحاسبة والمراجعة، *المعايير الشرعية*، المعيار رقم 57، الفقرة 3\2\1.

[45] *مجلة مجمع الفقه الإسلامي*، العدد: (12)، 3\676.

القول الثاني: وذهب بعض العلماء المعاصرين إلى جواز شراء الذهب والفضة وصرف العملات بالبطاقة الائتمانية غير المغطاة، منهم الدكتور نزيه حماد والدكتور عبد الستار أبو غدة والدكتور يوسف الشبيلي.

وقالوا: ما فعله صاحب البطاقة كالشيك المصدق، وقد دفع صاحب البطاقة قيمة الذهب أو الفضة، وذمة المشتري برأت من الدين حالاً، ويمكن للمصرف أن يكون قام مقام الوكيل في السداد، أي كأنه موكل من صاحب البطاقة، فهو وكيل وضامن، وقد سد المصرف عنه، لكن نبهوا على أن يكون وقت استحقاق الدفع للمصرف مالاً، حتى لا يترتب عليه فوائد جراء التأخير [46].

"وظاهر النص الذي سبق من المعيارين الشرعيين رقم: (57) بشأن الذهب، والمعيار الشرعي رقم:(61) بشأن بطاقات الدفع، لا يمنع من قبول استعمال تلك البطاقات في شراء الذهب، وإن لم يجُزْ إصدارها" [47].

والذي أميل إليه في هذه المسألة المعاصرة، عدم جواز شراء الذهب بالبطاقة الائتمانية غير المغطاة، للأسباب الآتية:

1-لأن المال ليس مملوكاً ملكاً حقيقياً لصاحب البطاقة.

2-ولأن المعاملة صورتها ربوية حقيقية من حيث الأصل.

3-ولأنه يترتب على تأخير السداد من قبل صاحب البطاقة جزاء، إذا ما تأخر، فأشبه فعل المرابي.

4-ولأن هذه العميلة فيها غرر واضح، من حيث أصل المعاملة ومن الآثار المترتبة على هذه العملية، إذ إن العميل لا يشتري لنفسه لأن المصرف صاحب المال الحقيقي، فتملكه للمال تملك غير حقيقي.

وعليه فإن شراء الذهب ببطاقة الصراف الآلي ضمن النطاق المسموح به برصيد العميل أبعد عن الشبهة، وإلى أحكام الشريعة أقرب.

---

[46] د. عبد الستار أبو غدة، "بطاقات الائتمان"، *مجلة مجمع الفقه الإسلامي*، 12\1339، وانظر: للدكتور نزيه حماد، "بطاقات الائتمان غير المغطاة"، *مجلة مجمع الفقه الإسلامي* 3\525، العدد: (12) وانظر: د. بدر محمد العليوي، *بطاقة الائتمان دراسة فقهية تطبيقية*، ص2251، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد: (33)، القاهرة.

[47] د. عبد الباري مشعل، *نوازل التكنولوجيا المتعلقة بالمعاملات المالية*، مصدر سابق، ص23.

2.4.1 بيع وشراء الذهب ببطاقة الائتمان في مصرف كويت ترك:

أسوة بباقي المصارف الإسلامية، يقدم مصرف كويت ترك مجموعة جيدة من منتوجات الذهب في تركيا، يمكن شراؤها وحفظها عن طريق تطبيق الهاتف، ويمكن استلامها بعد الشراء من أحد فروع المصرف.

-يمكن أيضاً شراء الذهب من ماكينات الصراف لمن لا يملك هاتفاً ذكياً، وذلك بالبطاقات المتوفرة مع العميل، ائتمانية-بطاقة الصراف الآلي-أو بطاقات من بنوك أخرى، وتتوفر في ماكينات الصرافة في كويت ترك المنتشرة وزنين: الجرام الذهبي أو الربع ليرة منها.

-يوجد في المصرف: سبائك الذهب غرام الذهب، وربع الذهب، وشيك الذهب، وله نصيب في التداول بالذهب.

-إن الذهب في المصرف صافٍ بنسبة 995\1000.

-يتوفر في المصرف غرامات الذهب من 1غ إلى 100غ من عيار 22 [48].

[48] https://www.kuveytturk.com.tr/ar/branchless-banking/atm/gold dispensing-atms.

2.4.2 بيع وشراء الذهب في مصرف البركة ترك التشاركي:

يمكن لعملاء مصرف البركة ترك التشاركي شراء الذهب عن طريق بطاقتين مصرفيتين، خصصهما المصرف لشراء العملات والذهب، ومزايا أخرى كالتسوق ودفع الضرائب والفواتير إلى غير ذلك من الميزات، وهاتان البطاقتان هما:

البركة VISA- البركة MAESTRO، وهذه البطاقات هي البطاقات المصرفية، أما بطاقات الائتمان فلم أعثر خلال التتبع على أن من مزاياها شراء الذهب من خلالها.

ولأتأكد من ذلك، زرت فرع البركة ترك التشاركي في منطقة باشاك شهير في إسطنبول بتاريخ 27 مارس 2023 وقابلت في هذه الزيارة السيد ياسين كوليك الإداري والشرعي في المصرف، فأكد لي بأنّ مصرف البركة ترك التشاركي لا يبيع الذهب ببطاقة الائتمان مطلقاً.

وبطاقات الائتمان في مصرف البركة ترك التشاركي ثلاثة أنواع، هي:

1. بطاقة ورلد كلاسيك.
2. بطاقة ورلد جولد.
3. بطاقة ورلد بلاتينيوم.

ولكل بطاقة ميزاتها الخاصة بها.

2.4.3 حكم الوديعة المحمية في مصرفي كويت تورك التشاركي ومصرف البركة التشاركي:

الوديعة المحمية في تركيا: في خضم تقلبات سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار الأمريكي، ابتكر الاقتصاديون الأتراك فكرة، شجعوا فيها أصحاب رؤوس الأموال على دعم الليرة التركية، مقابل ضمان حماية أموالهم المودعة في البنوك والمصارف، و تثبيت سعر الصرف للأموال المودعة مع سعر صرف الدولار، فقامت الكثير من المصارف والبنوك بالاتصال بأصحاب الأموال من التجار والمستثمرين، وعرضت عليهم تلك الفكرة الجديدة، مع إشعارهم بالثقة والأمان، وأنها ستعوضهم حال خسارتهم بين وقت الإيداع والسحب بضمان البنك المركزي في تركيا [49].

[49] https://www.garsconsulting.com/ar/blog/protected-bank-deposit-for-turkish-citizinship.

ولقد عمد كلا المصرفين الكويتي التركي التشاركي ومصرف البركة ترك التشاركي وغيرهما من المصارف التركية، إلى دعم الفكرة التي طرحها البنك المركزي التركي بدعم الليرة التركية، عن طريق ما أسماه: (حساب مشاركة الليرة التركية مع دعم التبديل).

والسؤال هنا: هل تتوافق هذه الفكرة مع أحكام الشريعة الإسلامية؟

-المصرف الكويتي التركي على صفحته الرسمية دعم هذه الفكرة، وشجع عملاءه على تحويل ودائعهم من الذهب والعملات الصعبة لليرة التركية، مع حمايتهم من تغير سعر الصرف.

-سمح لأي شخصية تقيم داخل الأراضي التركية بفتح هذا الحساب وبأي مبلغ شاء.

-مدة الحساب تتراوح بين ثلاث أو ستة أشهر أو اثنا عشر شهراً حسب الاتفاق مع المصرف.

-صاحب الحساب معفى تماما من الضريبة.

-لا يستطيع صاحب الحساب أن يسحب أية أموال قبل انقضاء المدة المتفق عليها مع المصرف.

-يتم حساب أرباح العميل عند نهاية المدة المتفق عليها مع المصرف.

وأما مصرف البركة ترك في صفحته الرسمية على الشبكة، فقد شجع أيضا التجار وأصحاب رؤوس الأموال عل فتح حسابات لدعم الليرة التركية وقال:

-من أراد حماية ماله من تقلبات أسعار العملات وزيادة أرباحه، فليفتح حساب دعم الليرة في البركة من خلال تطبيقاته، أو على موقعه على النت أو بالذهاب لأحد فروعه.

-يستطيع أي شخص مقيم في تركيا من المواطنين أو المقيمين أيا كان عمله، حتى الأتراك المغتربين فتح حساب دعم الليرة.

-المدة التي ينبغي لصاحب الحساب عدم سحبه للأموال والإبقاء عليها هي ثلاث أو ستة أشهر أو سنة.

-الأرباح توزع نهاية المدة المتفق عليها مع المصرف.

-من أجرى عملية سحب قبل انقضاء المدة فإن حسابه يتحول إلى حساب جاري.

-لا ضرائب على الحساب، ويمكن فتحه ب 250 ليرة تركية.

ولقد خالف المجلس الأعلى للشؤون الدينية التركية، بتأكيده أنه لا يجب إيداع الأموال عن علم وطيب خاطر في حسابات الودائع بفائدة، وأن الفائض المتراكم على حسابات الودائع يُدعى فائدة وحرام شرعًا.

ووفقًا لما ذكره موقع «بيزيم تي في» أجاب المجلس الأعلى للشؤون الدينية على سؤال «هل يجوز إيداع الأموال في حسابات الودائع لأجل؟»، بقوله: «يجب ألا نودع الأموال عن علم وطيب خاطر في حسابات ودائع، بفائدة الفائض (العائد) المتراكم على حسابات الودائع يُعد فائدة وحرام شرعًا».

وأكد عضو جماعة إسماعيل أغا التركية فاتح كالندر، أثناء إجابته على سؤال بخصوص "الودائع بالليرة التركية المحمية بالعملة الأجنبية»، أن هذه الممارسة فائدة، وغير مسموح بها وفقًا للإسلام" [50].

ونقلت صحيفة (Haberler) التركية في خبر تُرجم للغة العربية، أنه كان جواب الديانات التركية حاسماً في هذه المسألة، حيث أكدت بأن استثمار الأموال بالفائدة لا يجوز شرعاً، سواء كان بالليرة أم بالصرف الأجنبي.

كما أكدت بأن الأرباح التي تأتي من ودائع الفائدة أيضا لا يجوز صرفها لأنها ليست حلال.

أما من رأى بأنها جائزة كالأستاذ خير الدين كرمان، العالم اللاهوتي فقال: «هذه العوائد ليست فوائد، بل على العكس تعتبر هبة.

وعلل الأستاذ كرمان ذلك: "لما أراد البعض التخطيط للإطاحة بأردوغان، بدأت حينها تلك الدوائر في حك أيديها، ومنهم من بدأ في التخطيط للسيطرة على السلطة والبعض للانتقام والبعض لاستغلال الموقف، مع اتخاذ التدابير في الوقت المناسب، دخلت الأسعار طريق التطبيع (الاستقرار). وهذه المرة، نشأ الجدل حول ما إذا كانت مدفوعات الحكومة فائدة، يرى بعض المعلمين أن مدفوعات الدولة فائدة، وأنا لست مع هذا الرأي، وأنا أقول: إن مدفوعات الحكومة (هبة)" [51].

والخلاف الحاصل بين الطرفين يُمكن الجمع فيه على ما قرره العلماء المعاصرون، على

50 https://www.turkeynow.news.

51 https://arab-turkey.com.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206) 15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

اعتباره ضماناً من قبل المضارب وهو البنك لصاحب المال، أو القيام بضمان رأس المال من طرف ثالث وهو الحكومة التركية أو البنك المركزي التابع لها، لا سيما وأن المستثمرين على كافة شرائحهم ومستوياتهم يعتبرون الضمان هو الذي يحمي أموالهم المودعة من الضياع أو من الخسارات التي ستلحق بهم، بسبب عدم استقرار سعر الصرف، فالمال غال على صاحبه، وعليه كان على المؤسسات المالية الإسلامية إبانة موقفها إزاء هذه المشكلة وتوضيح المسألة إزالة للبس في عقودها الاستثمارية للمتعاملين.

والسؤال المهم هاهنا: ما هو رأي الفقهاء المعاصرين في مسألة ضمان رأس مال ربّ المال قبل العقد وبعده من قبل الدولة أو الحكومة؟ وما هو رأي الفقهاء في حال ضمان طرف ثالث لرأس مال المودع؟

إن من استقرأ أقوال الفقهاء، يرى أنهم متفقون على عدم جواز ضمان المضارب لخسارة رأس المال، مالم يكن مقصراً أو متعدياً، كمخالفته قيداً أو شرطاً من شروط أو قيود المضاربة، بحيث يُعرضُ المال للتلف والهلاك.

وقالوا: يجوز لمن عرف عنه التعدي والتقصير أن يطلب ضمانا يضمن به تعدي أو تقصير المضارب، كما يجوز له أن يطلب كفيلا يضمن له ما يضيع من ماله بتعد أو تقصير.

وقالوا: بأن الشرط باطل، وأن العقد صحيح.

حتى ذهب الفقهاء عامة عدا متأخري المالكية، إلى عدم جواز ضمان رأس مال المضارب ولو هبة أو تطوعاً.

قال ابن قدامة المقدسي في المغني: "وجُمْلَتُه أنَّه متى شَرَطَ على المُضَارِبِ ضَمانَ المالِ، أو سَهْمًا من الوَضِيعَةِ، فالشَّرْطُ باطِلٌ، لا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا، والعَقْدُ صَحِيحٌ، نَصَّ عليه أحمدُ، وهو قولُ أبي حنيفةَ، ومالِكٍ" [52].

وقال الكاساني الحنفي: "المال في يد المضارب بمنزلة الوديعة، لأنه قبضه بإذن رب المال لا على وجه البدل والوثيقة" [53].

52 ابن قدامة المقدسي، المغني، 176/7، مكتبة القاهرة تاريخ النشر: 1388هـ.

53 علاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*، 87/6، الطبعة: الأولى 1327–1328 هـ، المطبعة الجمالية، مصر.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206)
15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

أما بعد إجراء العقد بين رب المال وهو (العميل)، والمضارب وهو (المصرف) فإن جمهور الفقهاء لا يجيز ذلك ولو تطوعاً، والعلة في ذلك اتهام المضارب في استدراج صاحب المال والإبقاء على رأس المال في يده.

لكن هناك رأيٌ آخر لبعض فقهاء المالكية، فرأوا جواز الضمان في هذه المسألة، وقاسوا ذلك على مسألة ضمان المكتري والوديع لما في يده، في حال كان ذلك تطوعاً منه بعد إتمام عملية العقد.

قال القاضي محمد بن يبقى بن زرب القرطبي الأندلسي، من فقهاء المالكية المتوفى سنة 381هـ: "فلو تبرع بالضمان وطاع به بعد تمام الاكتراء لجاز ذلك، قيل له: فيجب على هذا القول، الضمان في مال القراض إذا طاع به قابضه بالتزام الضمان، فقال: إذا التزم الضمان طائعاً بعد أن شرع في العمل فما يبعد أن يلزمه" [54].

وعلى ذلك: رأى البعض أنه لا مانع من جوازه، بناء على من قال بجوازه من المالكية بشرط ألا يكون متمما للعقد أو تم التواطؤ عليه بين المتعاقدين، قال ابن رشد الجد شيخ المالكية في وقته، المتوفى سنة (520هـ): "إن العقد إذا سلم من الشرط، وكان أمرا طاع به بعده على غير رأي ولا مواطأة، فذلك جائز لا بأس به، لأنه معروف طاع به، وأوجبه على نفسه لا مكروه فيه ... والمعروف عند مالك لازم لمن أوجبه على نفسه، فإن كان له أجل لزم إلى أجله [55].

وأشار الشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي في معرض كلامه عن مسألة الضمان، شارحا القواعد الفقهية التي قعّدها شعراً صاحب كتاب (المنهج المنتخب في قواعد المذهب) لعلي بن القاسم الزقاق التجيبي المالكي المتوفى سنة(912هـ):

"كمودعٍ ضَمِنَ والكراءَ وشُبْهِ ذين وابن زاب راءا
خلا تبرع بُعَيْدَ العقد والتزم القِراض بَعد القيدِ

[54] أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي التلمساني، *إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك*، 300/1، 1400\1980، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.

[55] محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، *البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة*، 67/8، ط2، 1408\1988، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

قال: والمعنى أن ابن زاب رأى عدم الاعتبار، إلا إن تبرع بالشرط بعد العقد، فإنه يُعتبر"[56].

وهذا القول يعتمد عليه أصحاب الصناديق الاستثمارية في المصارف الإسلامية، وذلك لحماية العميل الداعم من وقوعه في الخسارة، فيُضمَنُ رأس ماله بالقيمة التي اكتتب بها، دون النظر إلى القيمة السوقية.

جاء في مجلة مجمع الفقه الإسلامي ما نصه:" من أحكام المضاربة وكذا الوكالة أن المضارب أو الوكيل لا يضمن ما بيده من الأموال المستثمرة، إلا بالتقدير أو التقصير أو مخالفة الشروط التي تقيد بها.

فلا يجوز اشتراط ضمان رأس المال أو ضمان ربح مقطوع أو منسوب إلى رأس المال فإن وقع النص على ذلك صراحة أو ضمناً بطل شرط الضمان، واستحق المضارب ربح مضاربة المثل، ويجوز أن يتطوع المضارب بالضمان منفصلاً عن عقد المضاربة أي بعد تمام العقد،

فلا يبنى دخول المشارك على وجود ذلك الضمان. وبذلك أفتى بعض فقهاء المالكية"[57].

واعتبر بعض الفقهاء المعاصرين أن هذا داخل في باب الهبة، ومن مقتضى تصرف صاحب الحق في حقه، فله أن يتحمل الخسارة دون إلزامه بذلك.

ولقد أخذت به بعض المؤسسات المالية الإسلامية مراعاة لحال الناس وإيجادا لمخرج شرعي لهم، ومن هذه المؤسسات مجموعة البركة، ففي الفتوى رقم 44، الجزء الأول ما نصه: "لا مانع من أن تكون هناك مبادرة من العميل بتحمل ما قد يقع من خسارة في حينها - لا عند التعاقد لأن ذلك من قبيل الهبة والتصرف من صاحب الحق في حقه، دون تغيير لمقتضى العقد شرعاً".

---

[56] أحمد بن أحمد المختار الشنقيطي، *إعداد المهج للاستفادة من المنهج في قواعد الفقه المالكي*، ص161، 1403\1983، منشورات إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.

[57] كتاب مجلة مجمع الفقه الإسلامي، مصدر سابق، 9 /784.

2.4.4 ضمان رأس مال المضاربة من طرف ثالث:

هو تعهد من الطرف ثالث -غير مدير الاستثمار، أو صاحب المال المستثمر، وهو هنا الحكومة التركية، أو البنك المركزي التركي، بتحمل الخسارة التي قد تصيب رأس مال المستثمر في المصرف، وتعويض صاحب المال عن تلك الخسارة حال وقوعها لأي سبب كان.

ولقد أجازت بعض المجامع الفقهية والهيئات الشرعية، كمجمع الفقه الإسلامي في دورته الرابعة، فقال في القرار الخامس:

"ليس هناك ما يمنع شرعا من النص في نشرة الإصدار أو صكوك المقارضة على وعد طرف ثالث منفصل في شخصيته وذمته المالية عن طرفي العقد بالتبرع بدون مقابل بمبلغ مخصص"

واشترطوا أن يكون التعويض الحاصل عن الخسارة مستقلاً استقلالاً تاماً عن عقد المضاربة، وألا يكون الشرط في أصل العقد.

أما المستشار الشرعي لمجموعة البركة، فأكد على أن الطرف الثالث لو أراد الضمان من باب الهبة او التبرع جاز له ذلك، فإذا أرادت الدولة مثلاً أو الحكومة أو البنك المركزي تعويض نقص أو خسارة رأس المال للمودع لا بأس بذلك، ولو كان ذلك بطلب من صاحب المال أو المضارب.

والفرق بين ذلك وبين الربا: أن الربا يطلب صاحب المال رأس ماله وزيادة، بينما في الضمان يطلب المحافظة على أصل المال فقط [58].

والذي أميل إليه في هذه المسألة المهمة: قول القائلين بجواز إيداع العملة بحماية المصرف أو بحماية وضمان طرف ثالث، بناء على نية المودع، لأن الصورة فيها إشكال، فنضبطها بالنية، لاسيما أن هذه المسألة من المسائل المستجدة، والصورة فيه إيهام، وفي أمثال هذه المسائل يعتمد على النية من المودع، فإن نوى بهذه المعاملة دعم الوطن والبلد الذي يعيش فيه، وأرادت الدولة أن تكافئ هذا المودع لتعاونه ولاستجابته لأمر عام وهو حماية المال العام دون أن يشترط ذلك، فهي من باب المكافئة والهبة، وخاصة في وقت النوازل، وهذا يدخل أيضاً في قاعدة عموم البلوى. وهذه الصورة وإن كانت غير

[58] *فتاوى المستشار الشرعي لمجموعة البركة*، الجزء1، رقم الفتوى (44)، والجزء2، الفتوى رقم (107).

موجودة بكامل حيثياتها في زمن الفقهاء الأوائل، فيكفي الاستئناس برأيهم، والنظرة الدقيقة والإلمام بحيثيات هذه المسألة يساعدنا على الدقة في الترجيح للوصول إلى الحكم الشرعي، والله أعلم.

الفصل الرابع

التحديات التي تواجهها تطبيقات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية

خلال الأعوام المنصرمة الماضية، استطاعت قطاعات الخدمات المالية الانتفاع بشكل ملحوظ من التقدم التكنولوجي، لتمكين بنية تحتية أكثر كفاءة للسوق، وزيادة الوصول إليه ومن منظور عالمي، فأسواق Fintech ضخمة، وتتزايد وتستمر في النمو بصورة واضحة وسريعة، حتى بدأت الحكومات بالتركيز على التقنية المالية، كخيار مثالي للتنويع الاقتصادي، والمساهمة في النمو الاقتصادي، فحققت الشركات النامية والحديثة تقدما في مجال التكنولوجيا المالية، فقدمت حزماً لا يستهان بها من الخدمات المالية من حيث تنوعها وابتكارها، "تضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال، كذلك الأعراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات إضافة إلى خدمات التأمين" [59].

ومع تقدم التكنولوجيا المالية وبروزها في السوق العالمي المصرفي وغير المصرفي، وما قدمت من منتوجات سهلت على المستهلين، وذللت لهم الصعاب وقضت لهم الحوائج، من خلال شاشاتهم، عبر التطبيقات التكنولوجية المبتكرة، فعلى إيجابية تلك الخدمات، فإن فيها سلبيات ينبغي لشركات التكنولوجيا وشركات الأمن التكنولوجي وضعها على رأس أولوياتها، وتحديات تواجهها تطبيقاته التكنولوجية.

ولقد كثرت الدراسات التي تنبه إلى التهديدات التي تتعرض الشركات والمصارف وعملاءهما من عمليات غش وخداع، وسرقات لحسابات الشركات والأفراد، وممارسات القرصنة الالكترونية التي عمت المواقع، وكذلك احتيال كثير من المواقع على المستهلكين بالكذب في أوصاف البضاعة والمنتجات، كل ذلك باستخدام شبكة الانترنت.

ولقد وضحت دراسة أمريكية أجريت عام 2001 تلك المشكلات المخيفة، التي تعتري السوق التكنولوجي المالي، وتهدد أمنه واستقراره، وتجعل المستهلكين في خوف قلق.

---

[59] جدايني ميمي، *واقع وتحديات التكنولوجيا المالية (الفنتك) في المنطقة العربية*، مجلة الاقتصاد والأعمال، 126/7، العدد الأول، مارس2022، الجزائر.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206)
15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

قالت الدراسة:" إن نسبة 43 % من المستهلكين قلقون من سرقة أرقام بطاقاتهم، و22% من المستهلكين قلقون من إساءة استخدام بياناتهم الشخصية، وأن واحداً من ثلاثة من المستهلكين واجه مشكلة في عملية الشراء، وتكمن معظم تلك المشاكل في أن 13 % من المستهلكين سجلوا أن مواصفات ما طلبوه من المنتج لم تكن مواصفات ما تسلموه فعلياً، فيما اشتكى 5 % منهم من كون المنتج لم يتم تسليمه إطلاقاً، و2 % أكدوا أن أرقام بطاقاتهم قد تم سرقتها، وأن نسبة71 % من المستهلكين همهم معرفة الجهة التي يتعاملون معها، وأن 59 % من المستهلكين يرون أن الدفع بواسطة الشيك أكثر أمنا من بطاقات الائتمان ، في حين أن 92 % منهم يستخدمون بطاقات الدفع [60].

وهذا كله لم يكن موجودا عندما كانت الحالة التقليدية للبيع والشراء هي السمة الغالبة، لذا كان لزاماً على المتخصصين الآمنيين ومن يهمهم الأمر من حماة الأمن السيبراني، حماية المستهلكين من شر طال أمنهم وأموالهم.

3.1 حماية المستهلك وحماية بياناته:

تسعى المصارف والبنوك إلى استقطاب أكبر عدد من العملاء، وتنمية مخزونها المالي، وكلما زاد عدد العملاء كلما زادت مشاريعها التنموية، والملاحظ في المصارف المتقدمة زيادة رأس مالها وعوائدها الربحية كلما قدمت التسهيلات للمنتسبين إليها، ترعى أموالهم وتزرع الثقة والأمان داخلهم، وتحمي خصوصيتهم، فكل عميل لدى المصرف يخبر الآخر بمدى الخدمات الجيدة المقدمة من المصرف.

وفي هذه الأيام مع تقدم التكنولوجيا المالية، أصبح العميل المستهلك يؤدي جل معاملاته عن طريق الانترنت، دون الحاجة للحضور الشخصي إلى المصرف، وإن جميع بياناته الشخصية والمصرفية في عهدة المصرف، وإن جميع التعاقدات بين المصرف والمستهلك يقرر صحتها وسلامتها المصرف، فهو الذي يحرر العقد الكترونياً ويوقعه، وأما العميل فليس له إلا الخضوع والإذعان، فكان الحلقة الأضعف في هذا العقد.

وقد يكون العميل المستهلك ذا ثقافة بسيطة او معدومة في الأمور التعاقدية وبالوسائل التكنولوجية الحديثة، ومن المساواة والعدل أن يكون التوازن بين جميع أطراف العقد، لذلك دأبت الدول التي تحترم ذاتها إلى سن القوانين التي تحمي كلا الطرفين، تقوي من شأن المستهلك "بغية إعادة التوازن للعقد، تجسيداً لمبدأ المساواة بين أطراف العقد،

[60] يونس عرب، *جرائم الكومبيوتر والإنترنت*، منشورات اتحاد المصارف العربية 2001، النادي العربي لتقنية المعلومات والإعلام.

وهذه الحماية إما أن تكون مقررة بموجب نصوص مدنية أو نصوص جزائية، أو قد تكون بموجب نص خاص يتعلق بحماية المستهلك فقط" [61].

وإن التطور الحاصل في شبكة الإنترنت أدى إلى الاهتمام بالمواقع التجارية التي تحتوي على خدمات متعددة، كالخدمات العقارية السياحية والمصرفية وغيرها.

ولا يستطيع المستهلك اليوم أن يبقى تقليدياً في بيعه وشرائه، فالحياة تغيرت وطرق البيع والشراء كذلك، فحاجته للبيع والشراء عن طريق الخدمات والمواقع الالكترونية غدت حاجة ملحة لا يستطيع الانفكاك عنها، فأصبح ينفذ إلى العالم الخارجي عن طريق هاتفه وحاسوبه يشتري السلع التي يريد، ويعرض سلعته عبر المواقع الالكترونية للغير، لذا كان من الضروري جداً التكلم عن حماية المستهلك وحماية بياناته.

والمستهلك: هو كل شخص يقدم إليه أحد المنتجات لإشباع احتياجاته الشخصية أو العائلية أو يجري التعامل أو التعاقد معه بهذا الخصوص [62].

أما المستهلك الالكتروني فيمكن القول بأنه هو: "الذي يقتني ما يحتاج إليه من سلع وخدمات دون أن تكون لديه نية المضاربة بهذه الأشياء، بهدف إشباع حاجاته الشخصية والآنية والمستقبلية، وذلك باستخدام وسيلة إلكترونية" [63].

3.1.1 حماية المستهلك:

أخذت قضية حماية المستهلك مكانة بارزة بين القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أثيرت في المؤتمرات والندوات، وحظيت باهتمام وتوجهات كثير من الكتاب والباحثين. وهكذا تبلورت فكرة حماية المستهلك وزادت حركتها في المجتمعات المتقدمة، نتيجة ضغط المستهلكين على حكوماتهم للتدخل وفرض القوانين لحمايتهم

---

61 بلحاج محجوبة، *الحماية القانونية للمستهلك في المعاملات المصرفية الإلكترونية*، ص783، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد7، العدد1، 1\2022.

62 محمد مهدي الصغير، *قانون حماية المستهلك دراسة مقارنة*، ص140، ط:2015، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

63 مناصرية حنان، *تأصيل مدلول المستهلك الإلكتروني تشريعاً، قضاء، فقهًا – دراسة مقارنة* – ص106، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 22، فبراير2018.

وانظر: علي أحمد المهداوي، *أثر خيار الرؤية في حماية المستهلك الالكتروني*، ص: 189 دراسة تحليلية في قانون المعاملات المدنية الاتحادي والقانون الاتحادي بشأن المعاملات والتجارة الالكترونية والقانون الاتحادي بشأن حماية المستهلك، كلية القانون، جامعة الشارقة، مجلة الشريعة والقانون، 2010.

مما يعرف بجشع المضاربين بين التجار والمصنعين، وأن أول قانون لحماية المستهلك صدر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1873.

بعد ذلك صدرت قوانين، واتخذت العديد من دول العالم إجراءات لحماية المستهلك وحقوقه سواء أكان ذلك يتعلق بغذائه اليومي أو باقي جوانب الحياة بما في ذلك حقه في الحصول على بيئة آمنة وصحية.

3.1.2 المخاطر السيبرانية:

تسمى مخاطر الإنترنت بالمخاطر السيبرانية، ويبدو أن كلمة cyber جاءت من كلمة cyber في اللغة الإنجليزية، وهي مشتقة من كلمة cybernetics، أي علم التحكم الآلي، الذي ابتكره عالم الرياضيات الأمريكي Norbert Wiener عام 1948، وأصل كلمة cyber من الفعل اليوناني القديم kybereo، والتي تعني التوجيه أو التحكم، جادل البعض بأن هذا التصنيف جاء من كلمة لاتينية: Cyber، والتي تعني مساحة المعلومات [64].

تُعرَّف المخاطر الإلكترونية على أنها: "أي خطر لحادث إلكتروني ينشأ عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يضر بسرية البيانات أو الخدمات أو توفرها أو نزاهتها أو إمكانية تتبعها، ويؤدي إلى ضعف التكنولوجيا التشغيلية في النهاية، وتعطيل الأعمال، وانهيار البنية التحتية. " الضرر المادي للأشخاص والممتلكات" [65].

يمكن أن تؤدي انتهاكات الالتزامات والسرية المتعلقة بحماية البيانات وانقطاع الأعمال وسرقة البيانات إلى أضرار مالية وفقدان سمعة العمل، لذلك من الضروري أن تكون الشركات التجارية على دراية بنطاق وطبيعة سياسات المخاطر الإلكترونية المتاحة والعلاقة بين هذه السياسات ومنتجات التأمين الجديدة لحدث يمكن ملاحظته في نظام المعلومات الإلكتروني.

اتضح أن الحدث الإلكتروني هو: حدث يمكن ملاحظته في نظام المعلومات، تقدم الأحداث السيبرانية أحيانًا مؤشرًا على حادث إلكتروني يؤدي إلى:

1- تهديد الأمن السيبراني لنظام المعلومات أو المعلومات التي يعالجها النظام أو يخزنها أو ينقلها.

2-انتهاك سياسات الأمان أو الإجراءات الأمنية أو سياسات الاستخدام المقبولة، سواء كانت ناتجة عن نشاط ضار أم لا [66].

---

[64] ضيف روفية، *المستهلك الإلكتروني ومبررات حمايته*، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي، ص2، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

[65] محمد سعيد إسماعيل، *التأمين الإلكتروني ضد المخاطر السيبرانية: المشكلات القانونية والحلول المقترحة*، ص210، المجلة الدولية للقانون، المجلد العاشر، العدد3، لعام 2021، دار نشر جامعة قطر.

[66] Cyber Risk for Insurers - Challenges and Opportunities, Luxembourg: publication Office of the European Union, 2019.EIOPA 2019, Reproduction is authorised provided the source is acknowledged.

يشهد قطاع الخدمات المالية هجمات إلكترونية تتجاوز القطاعات الأخرى بنسبة 65٪ بحسب تقديرات البنك الدولي، وقد تصل تكلفة الهجمات الإلكترونية في قطاع الخدمات المالية إلى ما يقدر بـ 270 إلى 350 مليار دولار سنويًا إذا انتشرت على نطاق واسع، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، الذي حث البنوك المركزية العربية على تشديد التعليمات الرقابية التي تلزم البنوك بوضع لائحة تعليمات لتأمين التطبيقات الإلكترونية، وأهمها تثبيت برامج حماية ضد التسلل [67].

للفضاء الإلكتروني أبعاد عديدة:

أولها: البعد الاقتصادي الذي يقسم الاقتصاد السيبراني إلى مجالين رئيسين: المجال الأول المتعلق بصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتضمن إنتاج وتطوير الأجهزة والبرمجيات والخدمات الأخرى، بينما المجال الثاني فهو مجال التجارة الإلكترونية من خلال فتح سوق حرة على الإنترنت.

أما البعد الثاني: فهو المتعلق بأمن المعلومات، حيث نجد أن العديد من الدول تخصص قدراً كبيراً من ميزانيتها لمواجهة الهجمات الإلكترونية وتحديث وتطوير أنظمتها الأمنية.

أما البعد الثالث: فهو المتعلق بالبعد الأمني، وأفضل مثال على ذلك هو مركز تكامل الاستخبارات الإلكترونية والتهديدات (CTIIC) في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يعمل على التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية الأمريكية الأخرى، مثل: مركز المعلومات المصرية للاستجابة للطوارئ، ومكتب التحقيقات الفدرالي، وجهاز الأمن القومي، وكذلك الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية [68].

إن الهواتف الذكية، مع وفرتها في أيدي العملاء، هي الأجهزة الأكثر استهدافاً من قبل المهاجمين، نظراً لأن معظم أصحاب الحسابات المصرفية قاموا بتنزيل تطبيقاتهم المصرفية عليها، لتنفيذ عمليات البيع والشراء.

بينما يركز المهاجمون اهتمامهم على اختراق هذه الهواتف، فإن غالبية مستخدمي الهواتف الذكية لا يمتلكون الخبرة الكافية في التعامل مع نقاط الضعف الأمنية لهذه

---

[67] صندوق النقد العربي، سلسلة موجز *سياسات حول أمن الفضاء السيبراني في القطاع المصرفي*، العدد الرابع،08-07-2019.

[68] الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية، *الضوابط الأساسية للأمن السيبراني*، ص14.

الهواتف، والتي تمكنهم من الدخول إلى حساباتهم المصرفية وسرقة الأموال، أو إتلاف النظام الإلكتروني للبنك من خلال تؤثر عليه كلياً أو جزئياً.

ترسل البنوك بشكل متكرر لعملائها رسائل دورية تحذرهم فيها من إفشاء المعلومات السرية للعميل، مثل الاسم الكامل وتاريخ ومكان الميلاد، وتغيير كلمة المرور الخاصة به بشكل دوري وعدم إفشاءها لأي شخص.

كما تساهم عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، وكذلك التحديثات المتغيرة والدورية، في تتبع فجوات الأنظمة، وتحديد حالات عدم الكفاءة، وتقليل المخاطر من أجل التحقق من توافر السياسات والإجراءات المطورة والتزام البنك بها.

"يجب على الإدارة المعنية بالأمن السيبراني في الجهة تحديد سياسات وإجراءات الأمن السيبراني، وما تتضمنه من ضوابط ومتطلبات الأمن السيبراني، وتوثيقها والموافقة عليها من قبل السلطة في الكيان، كما يجب نشرها إلى الجهات ذات الصلة. موظفي الجهة والأطراف المعنية.

يجب أن تضمن الإدارة المعنية بالأمن السيبراني إجراء سياسات وإجراءات الأمن السيبراني في الجهة والضوابط والمتطلبات التي تتضمنها.

يجب أيضاً دعم السياسات والإجراءات المتعلقة بالأمن السيبراني بمعايير تقنية أمنية، على سبيل المثال: المعايير الفنية الأمنية لجدار الحماية، وقواعد البيانات، وأنظمة التشغيل، وما إلى ذلك.

يجب مراجعة السياسات والإجراءات والمعايير المتعلقة بالأمن السيبراني، وتحديثها على فترات منتظمة حسب المخطط لها، أو في حالة حدوث تغييرات في المتطلبات والمعايير التشريعية والتنظيمية ذات الصلة العلاقة، ويجب توثيق التغييرات والموافقة عليها" [69].

المتابعة الدائمة والدورية ضرورية لاختبار الأنظمة في البنك، وإجراء عمليات التدقيق الداخلي والخارجي على النحو التالي:

[69] مروة فتحي السيد بغدادي، *اقتصاديات الأمن السيبراني في القطاع المصرفي*، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ص1484.

1- إجراء الاختبارات الدورية للأنظمة والتي تشمل: اختبار الاختراق، والذي يهدف إلى تحديد وعزل وتعزيز تدفق البيانات عبر الأنظمة واتباع الإجراءات لحماية الأنظمة من محاولات الاختراق غير العادية.

2- إجراء مراجعة دورية من خلال الأنظمة للتأكد من فعالية إجراءات التأمين وتحديد مدى توافقها مع سياسات وإجراءات التأمين المعمول بها.

3- إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية: يساهم التدقيق الداخلي والخارجي في تتبع الفجوات وحالات عدم الكفاءة، وتقليل حجم المخاطر، بهدف التحقق من توافر السياسات والإجراءات المطورة والتزام البنك بها.

ويجب إعداد خطط طوارئ بديلة، في حالة فشل الأنظمة في أداء الخدمات، فيما يتعلق بما يلي:

1- استعادة البيانات إلى الحالة التي كانت عليها قبل الفشل.

2- توفير إمكانيات معالجة البيانات البديلة

3- توفير عاملين لمواجهة الظروف الطارئة.

4- اختبار أنظمة التشغيل البديلة لأنظمة النسخ الاحتياطي بشكل دوري للتأكد من فعاليتها.

5- توافر التأمين اللازم في حالة تنفيذ خطط الطوارئ، وكذلك توافر التعليمات الخاصة باستخدام هذه الخطط مع مقدمي الدعم الفني.

6- إبرام عقود بديلة مع مقدمي الدعم الفني الآخرين، ليتم تنفيذها في حالة تعثر المزودين الرئيسيين [70].

3.1.3 التحديات القانونية:

تتمثل المخاطر القانونية المتعلقة بالمخاطر الإلكترونية في: غياب الأمن القانوني، وتناقض الأحكام والقوانين، وتضارب الأنظمة القانونية من جهة، وفي اتساع احتمالات انتشار الجريمة الإلكترونية من جهة أخرى، مع ارتفاع نسبة هذه المخاطر، مع غياب أو

[70] المصدر السابق ص1485.

ضعف التعاون بين مختلف الدول، في ملاحقة مرتكبي تلك الهجمات الإلكترونية، والتي لا تقتصر على الأفراد فقط، بل تمتد إلى أمن الدول واستقرارها [71].

بعض الدول فرضت التزامات على الشركات لحماية أمن المعلومات والبيانات الشخصية، وأهمها دول الاتحاد الأوروبي وفقًا لتعليمات اللائحة رقم 2016/679 للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في 27 أبريل، 2016 بشأن حماية الأشخاص الطبيعيين، بينما يتعلق إلغاء الاشتراك بمعالجة البيانات الشخصية وحرية نقل هذه البيانات، كما يتضمن القسم الثاني التزامات أمان البيانات الشخصية، ويلتزم كل من وحدة التحكم والمعالج بالامتثال لما يلي[72]:

1- يجب مراعاة آخر التطورات، وتكاليف التنفيذ والطبيعة والنطاق والسياق والأغراض الخاصة بالمعالجة، وكذلك مخاطر تنوع وشدة الاحتمالات فيما يتعلق بحقوق وحريات الأشخاص الطبيعيين، تحكم والمعالج.

2- يجب مراعاة المخاطر الناشئة عن المعالجة عند تقييم المستوى المناسب لحساب الأمان، ولا سيما من التدمير العرضي أو غير القانوني، أو الفقد أو التغيير أو الكشف غير المصرح به، أو الوصول إلى البيانات الشخصية المنقولة أو المخزنة أو المعالجة أو غير ذلك.

3- يجب اتخاذ الخطوات اللازمة من قبل المراقب والمعالج، لضمان عدم قيام أي شخص طبيعي يعمل تحت سلطة المراقب، أو المعالج الذي لديه حق الوصول إلى البيانات الشخصية لا يقوم بمعالجتها إلا بناءً على تعليمات من وحدة التحكم، وفقاً لقانون الاتحاد أو الدول الأعضاء.

وتتضمن أجهزة الرقابة الداخلية خطة تنظيمية إدارية، وطريقة للتنسيق بينها وبين الإدارات، بالإضافة إلى مجموعة من الوسائل التي تتبناها المنشأة لحماية أمن الأصول والمنشآت والأفراد، ولضمان الدقة الحسابية للمعلومات والبيانات، وتجنب الأخطاء، ولضمان نجاح خطة الإدارة.

---

[71] د. محمود عزت، *الفضاء السيبراني وتحديات الأمن المعلوماتي العربي*، المجلة العربية، العدد 498، أبريل 2018، ص35.

[72] د. مروة فتحي السيد البغدادي، *اقتصادات الأمن السيبراني في القطاع المصرفي*، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المنصورة، مصر، ص1463.

يتم تنفيذ الرقابة الداخلية في قوة الشرطة من خلال الوسائل التالية:

1- التفتيش: هو الفحص والتحقيق الدقيقان، والمراجعة والاختبار الشاملان، للبحث عن الحقائق المتعلقة بالعمل، من خلال الملاحظة البسيطة أو عن طريق فحص وتحليل السجلات والإحصاءات، والذهاب إلى مواقع العمل لمراجعة وكشف المعوقات، وكذلك ما يكون من أخطاء وانحرافات تقف في طريق تحقيق الأهداف.

2-التقارير الإدارية:(تقيم كفاءة الموظفين): وتعني متابعة عمل الموظف للتأكد من قيامه بواجباته، واكتشاف الجوانب الإيجابية والسلبية بهدف إدخال التعديلات اللازمة على أدائه لتحقيق المزيد من النجاح، وتقدير مدى توافر مهارات وصفات معينة لديه.

3-فحص الشكاوى: أتاحت أجهزة الشرطة الفرصة للجمهور لتقديم الشكاوى والتظلمات المتعلقة بكافة أوجه القصور في الأداء الشرطي، وسوء استخدام السلطة، تخضع هذه الشكاوى للقياس والتقييم سعياً نحو الجودة وتقديم أفضل الخدمات [73].

لم تكن تركيا بعيدة عن مجالات الأمن السيبراني، بل أولته اهتماماً كبيراً، فقد أصدرت جمهورية تركيا، ولأول مرة، في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، القانون رقم 5809 في عام 2005 باسم قانون الاتصالات الإلكترونية، في إطار أمن الاتصالات الذي يشكل جزءاً من الأمن السيبراني [74].

وفي نوفمبر من نفس العام، أصدر رئيس الجمهورية، تعليمات إلى هيئة الرقابة العامة (DDK) لإجراء أبحاث حول تطبيقات الأمن السيبراني في العالم، والإشارة إلى أوجه القصور في تركيا.

في هذا الشأن، ولتقديم حلول لمعالجة هذه النواقص، كان من الضروري أن تلتقي المؤسسات والمنظمات في الخارج والجامعات مع المؤسسات الخاصة العاملة في مجال الأمن السيبراني بعد تحديد الوضع الراهن في تركيا، ومن ثم إبداء المقترحات اللازمة [75].

---

[73] راشد محمد المري، *أثر تكنولوجيا المعلومات في النظام الأمني والرقابة الداخلية*، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد: 40، 1444\2023، دمنهور، مصر ص1347.

[74] "قانون الاتصالات الإلكترونية"، الصحيفة الرسمية https://www.resmigazete.gov.tr.

[75] "رئيس الجمهورية أردوغان أصدر تعليماته"، خبر7، https://www.haber7.com.tr.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206)
15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

3.2 أهم منتجات التكنولوجيا المالية في مصرفي البركة ترك وكويت ترك التشاركيين:

يحاول مصرف البركة ترك التشاركي دائماً ابتكار منتجات تكنولوجية تساهم في خدمة العملاء، حتى تتماشى هذه المنتجات التكنولوجية مع عصر السرعة الذي نعيشه، مِن هذه الابتكارات مَن شاركه فيها غيره من المصارف، ومنها ما كان خاصاً بالمصرف.

3.2.1 أهم منتجات التكنولوجيا المالية في مصرف البركة ترك:

أشار الخبير في مصرف البركة ترك ذاكراً أهم هذه المنتجات في المصرف، فقال إن من المنتجات الخاصة بمصرفنا ما يلي:

1-منصة كوزموس Kozmos:

وهي منصة توفر خدمة الدفع للشركات، وتنظم إدارة الدفع بين الشركات والعملاء، وتتابع هذه المنصة عضوية العملاء ومدفوعاتهم.

كذلك من مهام منصة كوزموس تقديم خدمة المحاسبة للشركات، وإدارة الممتلكات بطريقة حرفية وسهلة.

وعبر منصة كوزموس الرقمية يقوم مدراء المجمعات السكنية والشقق من إدارة أعمالهم ودخلهم، وتحصيل ديون العملاء وأقساطهم وتلقي الدفعات من السكان، بإشراف فريق متخصص في مصرف البركة ترك التشاركي كما أشار إلى ذلك الخبير مدير أحد فروع مصرف البركة ترك في منطقة باشاك شهير في إسطنبول، فيقوم البنك قبل موعد استحقاق الدفع بإرسال الإشعارات للعملاء تنبيهاً وتذكيراً لهم باقتراب وقت التسديد.

الشكل (1-4): نموذج من منصة كوزموس Kozmos

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206) 15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

2-موقع Bos Basit:

وهو موقع بيع افتراضي، يقوم بتوفير وتسهيل الشراء عن طريق بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم من منصات التجارة الالكترونية، وهو يدعم عملاء مصرف البركة ترك التشاركي في العمليات الفنية والاتفاقيات، ويعمل موقع Bos Basit مع 21 مصرفاً، ويمكن أيضا عن طريق الموقع تقسيط المبيعات على أقساط تصل لـ 12 شهراً.

الشكل (2-4): نموذج من موقع Bos Basit

3-خدمة Kimlik Basit:

هي منصة متميزة جداً مهمتها إعداد العميل والتحقق من هويته عبر مركز مكالمات الفيديو، حيث تخفف هذه المنصة عمليات النصب والاحتيال على العملاء من الأفراد وكذلك الشركات، فيقلل Kimlik Basit عمليات الاحتيال تبعاً لقوائم غسيل الأموال.

الشكل (3-4): نموذج من خدمة Kimlik Basit

4-Getinsha:

هي مجموعة منتجات مالية تساعد العملاء على الاحتفاظ بأموالهم وادخارها، وتوجيههم لكيفية إنفاقها واستثمارها، وكذلك الاستثمار في الذهب وتحويل الأموال للداخل وللخارج من خلال حسابات البركة ترك بكلفة بسيطة مدروسة، وذلك فقط عن طريق البريد الإلكتروني للمستلم، ومن دون رقم أيبان، وفي غضون دقائق تتم عملية التحويل، وتوجه هذه الخدمة المتبرعين للتبرع الصحيح للجمعيات الخيرية، وإرواء ظمأ المحتاجين للمساعدة، استناداً للمبادئ الأخلاقية، ويمكن للراغبين بتحميل الموقع من على متجر التطبيقات على هواتف الأندرويد.

الشكل *(4-4):* نموذج من خدمة Getinsha

5-خدمة Semosis:

وهي منصة تقوم بإخبار وإبلاغ العملاء بالرسائل القصيرة أو عن طريق الإيميل، بإشعارات الدفع بالمعاملات التي ينبغي فيها الدفع والتحويل والإدارة، وتلك المعاملات المتعلقة بسداد الديون كالسندات التجارية وغيرها، وتعد منصة Semosis أول منصة تداول أوراق مالية في الجمهورية التركية.

6-Api البركة:

وهي واجهة برمجة تطبيقات مصرف البركة، فهي منصة مصرفية مفتوحة تقدم الخدمات لأكثر من 63 واجهة تطبيقات مصرفية، وتقدم الخدمات لشركات التكنولوجيا المالية ذات الترخيص فقط وليس للأفراد، والخدمات هي النقود الالكترونية ومؤسسات الدفع.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206)
15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

7-NakitBasit:

وهي منصة مصرفية مفتوحة بديلة لأجهزة الصراف الآلي في شركات الأموال الالكترونية، وهي حل مناسب لتلك الشركات فيما يتعلق في مشاكل إدارة النقد في المتاجر.

وهو منتج تكنولوجيا مالية، تم تطويره بواسطة Insha Ventures في عام 2020، ليقدم للعملاء نقاطاً بديلة، تمكنهم من سحب الأموال في المواقف التي يحتاجون فيها إلى النقود.

الشكل *(5-4):* نموذج من خدمة NakitBasit

8-خدمة AINEO:

هي خدمة سهلة تمكن الراغبين بإيصال أموالهم وإرسالها، بأسلوب سهل وسريع، عن طريق رسالة أو لينك أو QR، بدون أجهزة نقاط بيع فعلية ATM، وذلك عن طريق الهواتف الذكية.

ويمكن لحاملي الكريديت كارد من داخل مصرف البركة ترك التشاركي أو أي عميل من خارج المصرف، التمتع بهذه الخدمة المتميزة، ومع أن هناك أكثر من مصرف وبنك يتعامل بخدمة مماثلة، إلا أن بنك البركة ترك التشاركي من أوائل مبتكريها، وكل الخدمات السابقة هي على الموقع الموضح في الأسفل لمن يريد الاطلاع [76].

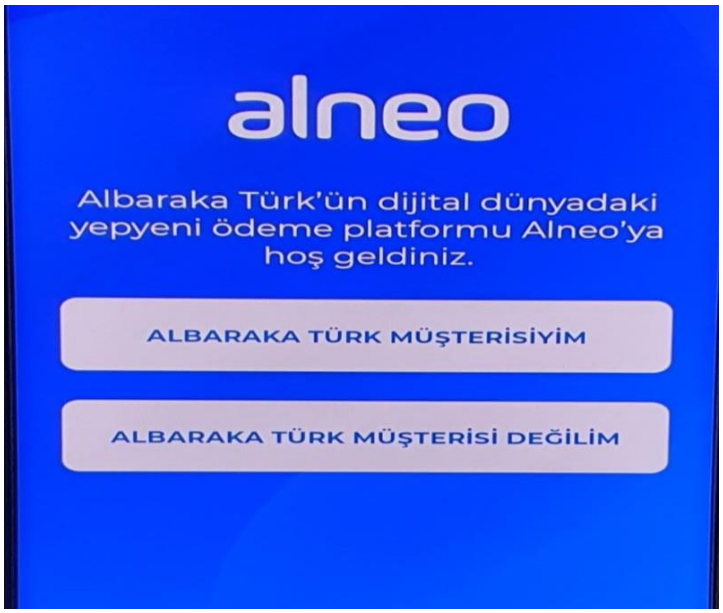

الشكل *(6-4)*: نموذج من خدمة AINEO

3.2.1.1 التحليل والمناقشة:

-خدمات التكنولوجيا المالية المصرفية في مصرف البركة ترك كثيرة ومتنوعة، مهمتها توفير الوقت والجهد على العملاء.

-مع أن منصات البركة ترك منصات قادرة على إدارة أموال المستثمرين، والقيام بأعمالهم دون إشغالهم كما تقول، فإن المستثمرين من أصحاب الشركات يتذمرون من تحديد سقف السحب عن طريق تطبيق الهاتف، فمصرف البركة ترك لا يحول في اليوم عن طريق التطبيق إلا 500000 خمسمائة ألف ليرة تركية فقط، مما يسبب لهم المشاكل في شراء الصفقات، بل قد يكون معوقاً لهم ويتسبب بخسارات.

-هناك تباطؤ في مصرف البركة ترك عند التبليغ من قبل العميل عن السرقات أو ضياع الكرت المصرفي من قبل تطبيق الهاتف، فعند اتصال العميل للتبليغ، فإن المجيب الآلي

[76] https://insha.ventures/?utm_source=google&utm_medium=organic&utm_campaign=GMB.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206) 15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

يحوله إلى خيارات الاستبيان بدل وصله مباشرة مع موظف المصرف لتبليغه بالعمليات المشبوهة، وهذا التأخير قد يتسبب بسرقة الأموال وضياعها.

-المبادئ الأخلاقية مما يميز البنوك والمصارف الإسلامية، ومصرف البركة ترك من خلال منصاته مع تشجيعه للمستثمرين على الاستثمار، فهو يشجع أصحاب الأموال أيضاً للتبرع لأصحاب الحاجة والعوز من الفقراء والمساكين رافعاً الضرر عنهم.

-من خلال منصات البركة ترك فإن ميزة التحقق من العملاء عن طريق مكالمات الفيديو، لهي كفيلة بسد باب النصب والاحتيال المصرفي من قبل القراصنة، على الشركات وكذا الأفراد.

-البنوك الربوية همُّها جمع الأموال وإثقال كاهل العميل بالفوائد، ومصرف البركة من خلال منصاته يوجه العملاء إلى كيفية استثمار الأموال في المشاريع الاستثمارية النافعة له وللوطن.

3.2.2 أهم منتجات التكنولوجيا المالية في مصرف كويت ترك التشاركي:

برز مصرف Kuveyt Türk لأول مرة في المقدمة من خلال منصة BOA المصرفية المحلية التي طوّرها، وكذلك طور تطبيقًا مصرفيًا مهمًا يسمح لنوع النظام المصرفي بالعمل على منصة واحدة، من خلال رؤية كونه أفضل مزود خدمة لشركات التكنولوجيا المالية في نطاق الخدمات المصرفية النموذجية، ويمتلك بنك Kuveyt Türk أهدافًا استراتيجية، لزيادة عدد واجهات برمجة التطبيقات المؤهلة بشكل دوري، وهناك فريق عمل استراتيجي وفريق متخصص لتكنولوجيا المعلومات للخدمات المصرفية المفتوحة.

جدول(1-4) : أهم منتجات التكنولوجيا المالية في المصرف

الخبير1 المتخصص في اللجنة الإدارية في	1-إن المنتجات في مصرف كويت ترك هي منتجات غير مستقلة بذاتها عن غيره من البنوك والمصارف، وإنما هي مشتركة معهم إلا في بعض الجزئيات.
	2- إن بعض التطويرات من قبل المصرف هي تحويل بعض خطوات المعاملة إلى خطوات رقمية.

مصرف كويت ترك	3- يمكن للعميل في المصرف الشراء عن طريق بطاقة الائتمان، وكذلك شراء صناديق الاستثمار وبيعها، وشراء المعادن الثمينة والعملات، كله عن طريق التكنولوجيا المالية عن طريق الهاتف أو فرع المصرف أو عن طريق فرع الإنترنت.
الخبير2 المتخصص في اللجنة الإدارية في مصرف كويت ترك	1-إن العصب الأساسي لأهم المنتجات في المصرف هي الموقع الالكتروني الحافل بالتطبيقات الالكترونية.
	2- إن تطبيق الهاتف أو ما يسمى بالموبايل بنك كفيل باختصار الوقت والجهد لدى العميل. وإن أهم خدمة يقدمها البنك الكويتي في نطاق منتجات التقنيات المالية، هي بوابة واجهة برمجة التطبيقات (API) التي تقدمها للمؤسسات والمطورين، ويمكن للمطورين العثور على كتالوج AP والوثائق وجميع الاحتياجات الأخرى على http://develooer.kuvevtturk.com.tr عن طريق التسجيل وإنشاء واختبار تطبيقاتهم.

3.2.2.1 التحليل والمناقشة:

-إن من مميزات البيع والشراء عن طريق تطبيق الموبايل بك أو منصات النت في كويت ترك جريان العمل خلال 7 أيام و24 ساعة بلا توقف، لكن سعر الشراء للعملات والمعادن في أيام العطل الرسمية يكون بسعر أقل عن السوق السوداء، حماية للمصرف من تذبذب سعر العملة، لا سيما وأن البورصة تكون مغلقة أيام العطل.

-مما يميز مصرف كويت ترك عدم اقتطاعه لرسوم التحويل ضمن المصرف نفسه، وكذا من بنك آخر ضمن أراضي الجمهورية التركية، إن كان إرسالاً أو استقبالاً، مما يشجع العملاء للتسجيل فيه.

-لا شك أننا في عصر السرعة، ويجب على البنك أن يبتكر وسائل لتوفير الوقت والجهد، باستثناء ما لاحظته كثيرًا أثناء اتصال العميل بالمكالمة الآلية لرقم بنك الكويت التركي، وهو وقت الانتظار يصل العميل أحيانًا إلى أكثر من نصف ساعة، فهو يوفر الجهد وليس الوقت.

- إن سقف الكريدت كارد ضعيف جداً قياساً مع بقية البنوك والمصارف الأخرى، ورفع سقفها يحتاج الحضور الشخصي للمصرف، فلو أنها تكون عبر التطبيق فتكون أوفر للوقت والجهد.

3.2.3 ماهي الفرص التي تخلقها تطبيقات التكنولوجيا المالية في مصرف البركة ترك التشاركي:

يمكن من خلال التطبيقات المالية اكتساب العملاء وزيادة وصولهم، من خلال تقديم المنتجات المالية في تطبيقات مختلفة، ولقد ظهرت الخدمات المصرفية للمنصة كمجال تطوير آخر، وخلق فرصة عمل للمصارف، مثل الصحة والنقل والبيع بالتجزئة وما إلى ذلك، ويهدف إلى تقديم الخدمات المالية المتعلقة بالقطاعات على منصة المصرف، وهو ما يعد الهدف الرئيس للمصرف.

جدول(2-4) : الفرص التي تخلقها تطبيقات التكنولوجيا المالية في مصرف البركة ترك التشاركي

الخبير 1 المتخصص في الأمور الإدارية لفرع مصرف البركة ترك	1. إن استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية تسهل العمليات المصرفية بشكل كبير، وتوفر الوقت والجهد.
	2. إن استعمال تطبيق الموبايل بنك يوفر الكثير من الوقت والجهد على كل من الموظفين في المصرف وعلى العميل على حد سواء.
	3. إن العمليات المصرفية في غالبها يمكن إدارتها عن طريق التطبيقات، ولا حاجة لحضور العميل لفرع المصرف إطلاقاً، إلا في حالات نادرة.

3.2.3.1 التحليل والمناقشة:

-إن الخدمات المصرفية عن طريق الأونلاين هي سبب رئيس في إنجاز المعاملات بسرعة، فهي توفر فرص عمل لموظفين جدد فيما يسمى الـ Call Center، لمتابعة احتياجات ومعاملات العملاء عن بعد، فالعميل قادر على إنجاز معاملاته دون أن يترك عمله، وبذلك توفير للوقت والجهد.

-لكن مما يلاحظ عند الاتصال بخط المصرف، فإن العملاء يشتكون من كثرة الخيارات حتى يصلوا إلى بغيتهم، حتى وإن كانت العملية بسيطة، ثم بعد سماع الخيارات يعاود تحويلك للمجيب الآلي، وإن العميل قد يحتاج للتكلم مع الموظف المختص، فلا يصل إلى ما يريد إلا بجهد جهيد، فلو أن المصرف خصص رقماً للتواصل المباشر لكان أوفر للوقت والجهد حقاً.

-لا يوجد قرار واضح من المصرف مستقبلاً بالنسبة للعملاء في موضوع رفع سقف الكريدت كارد، مهما علا رأس مال الشركة، ومازال متوقفا عند عتبة العشرة آلاف ليرة، ويعد هذا المبلغ ضعيفاً مقارنة مع غيره من البنوك الربوية.

-عند سحب أصحاب الشركات أو الأفراد من العملاء السقف المعين لهم من الكريديت كارد، وسداده في حينه، لا يسمح مصرف البركة لأكثر من مرتين التصرف في المبلغ المتاح حتى ينتهي الشهر ويبدأ شهر جديد، وهذا فيه نوع من التقييد الذي قد يضر بأصحاب الحسابات شركات كانوا أم افراداً، فما المانع من تكرار العملية مادام العميل يسدد في الوقت المحدد؟ علماً أن البنوك الربوية تعطي مبالغ أكبر للكريدت كارد وبعدد مفتوح للسحب كمّاً وعدداً، فعلى المصرف مراعاة ذلك حتى يجذب العملاء، ولا أرى أن العملية صعبة مستحيلة.

-تكوين فرق تخصصية من الموظفين بين مصرف البركة ترك التشاركي والإدارات الأخرى للقيام بخدمة العملاء على أتم وجه، كشركات التأمين مثلاً، فتأمين الزلازل، والتأمين الصحي التقاعدي وتأمين الحوادث المرورية، كل ذلك عن طريق تطبيقات التكنولوجيا المالية.

-من الملاحظ من خلال منصة مصرف البركة ترك منحها حيزاً هاماً للتبرع الخيري، فهي تدعم باهتمام مؤسسة آفاد للزلازل، وكذلك الجمعيات الخيرية والوقف في تركيا مثل: وقف محمود هداي، ووقف بيرم باشا، ومؤسسة حديقة شوكت للأطفال، ووقف علي رضا للتعليم.

3.2.4 الفرص التي تخلقها تطبيقات التكنولوجيا المالية في مصرف كويت ترك التشاركي:

تخلق تطبيقات التكنولوجيا المالية فرصًا ونماذج أعمال مختلفة للمؤسسات والمنظمات، من حيث وضعها في النظام المصرفي المالي، وخاصة مصرف كويت ترك

التشاركي، وتعتبر الخدمات المصرفية النموذجية ، والخدمات المصرفية للنظام الأساسي محل جذب للعملاء، وإن التطبيقات المالية تعد فرصًا تجارية مهمة، ويهدف مصرف كويت ترك أن يكون من بين أفضل ثلاث بنوك يقدم أفضل خدمة في الخدمات المصرفية النموذجية، ويعد Kuveyt Türk وسيطاً في تحويل الأموال وبيع وشراء العملات الأجنبية وبيعها، من خلال خدمات تطبيقات التكنولوجيا المالية المختلفة، مما يؤدي بطبيعة الحال لزيادة كتلة العملاء.

جدول(3-4) : الفرص التي تخلقها تطبيقات التكنولوجيا المالية في مصرف كويت ترك التشاركي

الخبير1	1-إن الفرص التي تخلقها تطبيقات التكنولوجيا المالية هي زيادة كتلة العملاء في المصرف كمّاً ونوعاً، بأقل التكاليف وبأكبر عدد ممكن.
	2- توفير الوقت والجهد على الأفراد والشركات، من خلال الخبراء والمثقفين والمهتمين في هذا المجال.
الخبير2	1- إن التطبيقات تخلق فرص عمل إضافية، لأن المصرف يحتاج حينها لموظفين إضافيين لتمثيل المصرف في عدة مجالات للعملاء الأفراد وكذا الشركات.
	2- جلب الاستثمارات الخارجية في قطاع التكنولوجيا المالية، وتشجيع المستثمرين مع وجود تطبيقات التكنولوجيا المالية التي يوفرها المصرف الكويتي التركي التشاركي.
	3- القيام بالتعاقد مع شركات التكنولوجيا المالية بالتعاون مع المصرف من مهندسين ومبرمجين، لمتابعة المعاملات إلكترونياً من وكالات وعقود بيع وشراء.

3.2.4.1 التحليل والمناقشة:

-إن العميل قادر على ممارسة نشاطه البنكي والمصرفي من خلال هاتفه أو حاسوبه كأنه بين يدي الموظف بكل سرية وأمان في المصرف الكويتي التركي.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206) 15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

-التطبيقات التكنولوجية المالية في المصرف الكويتي التركي، ذاهبة لأفضل أنواع التكنولوجيا المعاصرة سهولة ويسراً.

-مع وجود الأمان والثقة في المصرف التركي التشاركي، فإن أصحاب رؤوس الأموال وجدوا في المصرف الكويتي التركي بغيتهم، بحفظ واستثمار أموالهم وتنميتها، لاسيما وأن المصرف يستثمر في الأصول الثابتة، كالعقارات وغيرها.

-في الآونة الأخيرة فإنك تجد صعوبة في المصرف التركي التشاركي عند سحب عملة الدولار أو اليورو وغيرها من العملات الأجنبية بطريقة الكاش، إلا أن تخبر المصرف قبل وقت كاف لتأمين المبلغ المطلوب، وكذلك السحب بالليرة التركية كذلك أصبح محدوداً، مما يسبب عائقاً أمام المستثمرين.

3.2.5 أهم التحديات في تطبيقات التكنولوجيا المالية في مصرف البركة ترك التشاركي:

يحاول مصرف البركة ترك التشاركي تأسيس منصة إلكترونية لتلبية احتياجات العملاء، وذلك من خلال تطوير الاستراتيجيات بين المصرف وبين مؤسسات التكنولوجيا المالية، وذلك عن طريق تعزيز المبادرات فيما بينها، ويؤسس مصرف البركة ترك أنظمة بيئية قوية بواسطة البركة API لتطوير الخدمات المالية، من خلال واجهة برمجة التطبيقات، ومع هذا كله فإن المصرف تواجهه بعض التحديات بحسب ما قرره خبراء المصرف، لا سيما تلك التي تتعلق بأمن المعلومات في المصرف، فالقطاع المالي يعتبر هدفاً جذاباً وأكثر عرضة للخطر للهجمات السيبرانية، خصوصاً وأن كثيراً من المصارف تستخدم برامج حماية قديمة و تقليدية.

جدول (4-4): التحديات التي تواجه تطبيقات التكنولوجيا المالية في مصرف البركة ترك

الخبير1	1-موضوع الخطأ في إدخال الشيفرة من قبل العميل.
	2- الهجمات التي تتعرض لها الحسابات البنكية من القرصنة أو ما يسمى بـ (الهكر).

	3- التحديث الدائم للأمن السيبراني الذي يقوم به المصرف لحماية نفسه وعملائه من تلك الهجمات.
	4- الكلفة العالية لتأمين المصرف والعملاء من مخاطر القرصنة أو ما يسمى بالأمن السيبراني.
الخبير2	1-إن حماية بيانات العملاء هي على رأس أولويات المصرف، وهي أول تحد للمصرف وموظفيه، فالقراصنة يتحينون اللحظة لأي خرق أمني.
	2-نقل أموال من حسابات من خارج المصرف لحسابات داخله، لتمويل أنشطة إجرامية أو إرهابية، قد تضر بالدولة وأمنها، أو قد تكون تلك الأموال أرسلت لما يسمى بـ (غسيل الأموال).

3.2.5.1 التحليل والمناقشة:

-إن حسابات العملاء والشركات له الأهمية الكبرى لدي مصرف البركة ترك التشاركي، فإنه بمجرد وجود أي خطأ في إدخال الشيفرة، فإن المصرف يرسل رسالة نصية إلى هاتف العميل وكلك إلى الإيميل المخصص له، تحذيراً له، فإن كان هو وإلا أبلغ المصرف بعملية التحايل حتى يُتدارك الأمر.

-يستطيع العميل تحديد سقف معين للسحب اليومي والشهري، زيادة في نسبة الأمان لديه، لكن بحسب ما شاهدته بأن هذا يصعب على الشركات التي تتعامل بمئات الآلاف يومياً، لا سيما تلك التي تحتاج مبالغ كبرى لشراء العقارات والسيارات والمعدات.

-إن الرقم السري الرباعي ورسالة التأكيد التي تصدر من المصرف إلى هاتف العميل أثناء عملية الشراء، هي نوع من أنواع تأمين الحساب وحمايته من القرصنة أو الهكر.

-إن كثيراً من عملاء مصرف البركة ترك يشتكون من تأخر وصول الاستلام أثناء التحويل من تطبيق الموبايل، وقد يصل الوقت إلى عشر دقائق في بعض الأحيان، وقد يحول أصحاب الشركات حوالات كثيرة متتالية في نفس الوقت، فلم هذا التأخير؟ لم لا يكون الرد بالرسائل أسرع اقتداء بغيره من البنوك والمصارف؟

-إنّ المبالغ التي تُحول للعملاء مراقبة من قبل المصرف، لا سيما تلك المبالغ الكبيرة، فعند أي عملية مشبوهة لدى المصرف، فإنه يتصل بالعميل للسؤال والاستفسار، وقد يكون حسابه عرضة للإغلاق والمساءلة القانونية إذا لم يبرر الأسباب.

-عند انتهاء العدد المسموح به للتحويلات المرسلة لأصحاب الشركات، فلا يستطيع المحول شخصياً إكمال عمليات التحويل ولو اتصل بالمصرف لرفع عدد المرات، حينها يطلب موظف المصرف من العميل القيام مقامه بعملية التحويل، ويقتطع أجور التحويل بحسب المبلغ المحول، ما يضع إشارة استفهام لدى العميل؟ فالمصرف مصرفي ولدي حسابات فيه، فلم تلك الأجور الإضافية؟

-أشارت التقارير وفقاً للتقييم المنتظم من قبل BirAPI Open Banking Solutions، تم الإعلان أن مصرف البركة هو "أفضل" قطاع المصرفي للعام 2021، جنباً إلى جنب مع ApiConnect تحت سقف مؤسس شركة Insha Ventures الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث أصبحت منصة البركة API تقدم ما مجموعه 63 API مصرفية اليوم من حيث تجربة المطور (77).

-وكذلك أشار التقرير الصادر عن رابطة المصارف التشاركية في تركيا TKBB في الصحيفة (84) بأن شركة Insha Ventures التابعة لمصرف البركة ترك، هي أول شركة تقدم الابتكارات في خدمات تطوير مشاريع التكنولوجيا المالية في تركيا (78).

-وقد أشار لما ذكرته وناقشته التقرير الصادر عن الفينتك تايم Fintchtime بتاريخ 2023\05\16 ذاكرا التحديات والمخاطر التي تتعرض لها المصارف والشركات في تركيا، تحت عنوان:(الشركات تواجه مخاطر أعلى بكثير) (79).

3.2.6 أهم التحديات في تطبيقات التكنولوجيا المالية في مصرف كويت ترك التشاركي:

فإن التشريع الذي يتعين على البنوك تكييفه وعمله حتى لا يبطئ التطورات الجديدة، هو مسألة القضاء على الثغرات الأمنية، واتخاذ التدابير اللازمة مع الامتثال للتشريعات، في

77 https://www.find.com.tr

78 https://tkbbegitim.org.tr/Documents/Yonetmelikler/TKBB_FR20_ENG-KOD_ENG.pdf.

79 https://fintechtime.com/tr/2023/05/isletmeler-cok-daha-yuksek-risklerle-karsi -karsiya.

نطاق أنظمة المعلومات، ومشاركة البيانات مع جدول أعمال يتم فحصه دائمًا، وهذا تحدّ يمكن أن يخلق صعوبات في مرحلة التنفيذ.

وتمتلك المصارف هياكل تنظيمية أكثر رسوخًا وقوة وتعقيدًا، مقارنة بشركات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة، يكشف هذا عن قيود معينة في ظهور أفكار جديدة وقبولها وتطبيقها.

جدول (5-4): التحديات في تطبيقات التكنولوجيا المالية مصرف كويت ترك

الخبير1	1-إن إمكانية الوقوع في أخطاء، تؤدي لوقوع عمليات تحايل على المصرف.
	2- القيام بعمليات مزيفة وغير حقيقية في البيع أو الشراء من قبل بعض العملاء.
الخبير2	1-من التحديات التي يوجهها المصرف الكويتي التركي التشاركي حضور كافة الشركاء في الشركة لإمضاء العقود.
	2-وجود سقف معين لإدخالات وإخراجات الشركة مما يعيقها اقتصادياً، ويوقف عجلة النمو لديها، والمبرر لذلك من الدولة الدواعي الأمنية.

3.2.6.1 التحليل والمناقشة:

-بالمتابعة لما يقوم به المصرف الكويتي التركي التشاركي من متابعة لأنظمة المعلومات، وإجراءاته الاحترازية لحماية البيانات، فيقوم المصرف بأتمتة إدارة البيانات الشخصية بطرق آمنة، عن طريق أكثر من 550 خبير في تركيا، في مجال البحث والتطوير التكنولوجي والخدمات الاستشارية، للشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

-للحماية من الهجمات السيبرانية لا بد من خطوات استباقية من قبل المصارف باتخاذ الخطوات المناسبة وكذلك على الشركات والأفراد، وذلك بتحديث تدابير الأمان بشكل دوري ودائم، والاعتماد على تقنيات جديدة مع خلق ثقافة جديدة للأمن السيبراني، فالمهاجمون السيبرانيون يطورون أساليبهم باستمرار.

-إن أمن تطبيقات الويب واختبار الاختراق وتقييم المخاطر أرى أنه من مسؤولية الجميع، وليس فقط الأمن أو موظفي تكنولوجيا المعلومات، فزيادة الوعي للأفراد والشركات مما يساعد في مقاومة الهجمات السيبرانية.

-وقد أشارت الدراسة التي أعدتها مؤسسة غوليش يالتشين بتاريخ 2023\05\23 في معرض تقريرها عن الأمور التي يجب مراعاتها عند استخدام التطبيقات التكنولوجيا المالية في المصرف وخصوصا الـ QRJ، وأن المهاجمين قادرين على استنساخ وسرقة رمز الاستجابة، لاسيما إذا كانت تلك المواقع غير موثوق بها [80].

3.2.7 ماهي الإجراءات للتغلب على تلك التحديات في مصرف البركة ترك التشاركي:

يحاول مصرف البركة ترك التشاركي كغيره من المصارف والبنوك التغلب على التحديات، الناجمة عن التطور المتسارع في الخدمات المصرفية ومنتجات التكنولوجيا المالية، كحماية التطبيقات من الاختراق، وإجراء الاختبارات الأمنية بشكل مستمر، وإصدار التعليمات للموظفين وللعملاء التي من شأنها حماية التطبيقات الالكترونية من الاختراق.

جدول (6-4): الإجراءات التي يبذلها مصرف البركة ترك التشاركي للتغلب على التحديات

الخبير1	1. أن تثقيف العملاء بكيفية استعمال تطبيقات التكنولوجيا هو الهم الشاغل للمصرف، فهو يوفر عليهم وعلى المصرف جهداً كبيراً.
	2. وأشار إلى أن المصرف قد أعد حزمة جديدة من التطبيقات، لكنه يتريث لطرحها بين يدي العملاء في الوقت الحالي.
	3. القيام بالتطوير الدائم لبرامج أمن المعلومات في المصرف، وأهمية إدارة المخاطر لأمن المعلومات، لكي يحمي المصرف أجهزته من القرصنة والبرامج الخبيثة.

[80] https://fintechtime.com/tr/2023/05/qr-kodlari-ne-kadar-guvenli.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206) 15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

3.2.7.1 التحليل والمناقشة:

-مع تطور تكنولوجيا التطبيقات التكنولوجية في المصرف، فإن خطط اختراق الأجهزة والأنظمة للمصرف تحت مرمى القراصنة والمهكرين.

-دخول العميل إلى مواقع غير معروفة أو مشبوهة، يعرضه لسرقة حسابه وأمواله، فلم يضع اللوم على المصرف بسوء استخدامه؟

-أثناء عمليات السحب من بعض الصرافات الآلية، يضع بعض القراصنة كاميرا خفية لسرقة بيانات العميل، فثقافة العميل وانتباهه يحميه من سرقة أمواله.

3.2.8 ماهي الإجراءات للتغلب على تلك التحديات في مصرف كويت ترك التشاركي:

يقوم المصرف الكويتي التركي بتعزيز وتدريب الموظفين المتخصصين في المجال المصرفي الالكتروني، وذلك بالقيام بدورات تدريبية تتعلق بأمن المعلومات، لاسيما تلك البرامج والدورات المتعلقة بالأمن السيبراني، تطويراً لكفاءة ومهارة العاملين في القطاع المصرفي.

جدول (7-4): الإجراءات التي يبذلها مصرف الكويتي التركي التشاركي للتغلب على التحديات

الخبير1	1-إن المراقبة الحثيثة من قبل المصرف والاهتمام ببرامج الحماية وتوفيرها، من أهم الإجراءات الهامة ضماناً لأمن المصرف والعملاء.
	2-والقيام بأنظمة تدقيق، والقيام بعمليات فحص دورية للنظام، حتى لو كانت يدوية.
الخبير2	1-إن لدى المصرف الكويتي التركي قاعدة وفكرة لتطوير الذكاء البرمجي.
	2- يحاول المصرف أن تكون البرمجيات والتطبيقات بين يدي جميع العملاء في المصرف.

	3-الإشراف على تعليم وتثقيف عميل المصرف الكويتي التركي بشكل شخصي، وذلك عن طريق الموظفين، وتوجيه العملاء إلى كيفية التعامل مع التطبيقات التكنولوجيا الخاصة بالمصرف.

3.2.8.1 التحليل والمناقشة:

-إن من أكثر عمليات القرصنة شيوعاً وانتشاراً هي عمليات التصيد الاحتيالي، وتنفذ هذه الهجمات بطرق وأساليب مختلفة حسب الواقع المشاهد، منها روابط ترسل على رقم الهاتف الشخصي للعميل، ومنها روابط ترسل إلى البريد الالكتروني الخاص بالعميل، أو جذب العميل باستخدام إعلان أو هدية، ورأيت نوعاً جديداً وهو استخدام أدوات ترويجية كعلامات تجارية مشهورة، كلها تهدف للوصول إلى كلمة المرور والبيانات الشخصية لعميل المصرف أو لرقم بطاقاته المصرفية، مما يحدث أضراراً مالية ونفسية للعميل.

-إن تطوير أجهزة الأمن السيبراني وكذلك تطوير البرامج الوقائية من الفيروسات سبب هام للحماية من الهجمات السيبرانية.

-من الضروري الامتثال لسياسة الأمن، وهي ليست بالصعبة، فتضمن حماية العملاء والمواقع، فالاستهتار وعدم أخذ الحيطة والحذر كفيلان بنجاح عمليات الاحتيال.

- لدى المصرف الكويتي التركي شراكة لا يستهان بها مع شركات التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، منها شركة Secure Future والتي تقدم خدمتين أساسيتين من خلال فريقين هما: الأمن السيبراني وهندسة النظام، فتقوم باختبار نقاط الضعف السيبرانية والإبلاغ عنها، حتى يتمكن المصرف من التخلص من أضرار الهجمات التي يواجهها.

-ولقد أشار السيد سرهات يديل المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة TÜV Austria SyberCode في المقابلة التي أجريت معه في إبريل الماضي 2023 تحت عنوان عريض: (نمو الأمن السيبراني يأتي بوعي من القلب)، وأن على الشركات والمصارف أن تتعامل مع الأمن السيبراني بطرق مبتكرة، وتقديم الحلول للعملاء مهما بلغت المشاكل [81].

[81] https://fintechtime.com/tr/2023/04/onemli-olan-siber-guvenligin-cekirdekten-gelme-bir- farkindalikla-buyumesidir

3.2.9 ماهي التوقعات المستقبلية من خبراء مصرف البركة ترك التشاركي بالنسبة لتطبيقات التكنولوجيا المالية:

استطاعت التقنيات الرقمية تلبية احتياجات العملاء المتزايدة، لا سيما أن العملاء بعمومهم لا يستطيعون الحياة بدون أجهزتهم النقالة الذكية من هواتف وحواسيب، وإن التكنولوجيا المالية سمحت للعملاء بنقل أنشطتهم المصرفية، من فروع المصارف إلى منصات الإنترنت وتطبيق الهاتف النقال.

وقد قام مصرف البركة ترك التشاركي بتقديم خدمات مصرفية جديدة ومبتكرة، لاسيما وأن المصرف يتكلم موظفوه عدة لغات منها العربية مراعاة للجمهور من العملاء، ومن معرفته بأن الأجيال الشابة تحتاج التزود بالثقافة المصرفية لتلبية احتياجاتهم بعيداً عن حضورهم إلى المصرف ومقابلة الموظف المسؤول، والاكتفاء بإنهاء معاملاتهم عن طريق شاشات اللمس في الأجهزة الإلكترونية.

جدول (8-4): التوقعات المستقبلية لتطبيقات التكنولوجيا المالية من خبراء مصرف البركة ترك

الخبير1	1-إن الهدف الأساسي للمصرف هو أن يكفي المستخدم لتطبيقات التكنولوجيا المالية في مصرف البركة التشاركي من الحضور للمصرف مطلقاً.
	2- تحقيق العميل وتنفيذه لكافة معاملاته المصرفية، عن طريق تطبيق الهاتف أو حاسوبه الشخصي.
	3- أن يتم توقيع حتى العقود عن طريق تطبيقات التكنولوجيا في المصرف إلكترونياً.
الخبير2	1-إن هدف مصرف البركة ترك التشاركي مستقبلاً هو التقليل من عدد الموظفين.
	2- من أهداف المصرف الاعتماد على الروبوتات، لتنفيذ العمليات المصرفية من خلال تطبيقات التكنولوجيا المالية التابعة للمصرف.

3.2.9.1 التحليل والمناقشة:

-تواصل الموظف مع العملاء عن طريق الاتصال الهاتفي أو الشفهي أمر مهم جداً، سواء باللغة التركية أو الإنجليزية أو باللغة العربية، بحكم أن تركيا بلد سياحي بامتياز يأتيها الناس من كل حدب وصوب، فاللغة الإنجليزية لغة عالمية، واللغة العربية أهلها حاضرون بقوة، لاسيما بعد الأزمات التي أحاطت ببلدانهم.

-لا شك أن بعض الموظفين في المصرف يتكلمون أكثر من لغة، لكن يُشتكى في كثير من الأحيان من ضعف بعض موظفي مصرف البركة ترك في بعض أفرعه من التواصل بغير اللغة التركية، وهذا يؤثر سلباً على المصرف بطبيعة الحال.

-سعي مصرف البركة ترك لنقل المعاملات المصرفية عن طريق التطبيقات التكنولوجية حاجة ملحة، وجاذب هام لاستقطاب العملاء.

-إن الاعتماد على الروبوتات لتنفيذ العمليات المصرفية أمر قد يوفر على المصرف الكثير من الأموال، ويوفر الوقت والجهد في كثير من الأحيان.

-مما يشتكي منه الكثير من عملاء مصرف البركة أن الروبوت يقوم عند استحقاق الدفع للكريدت كارد، ولا يوجد عملة الليرة التركية في الحساب، فيقوم بالتصريف من عملات أخرى في الحساب، فلو أن المصرف يقوم بتنبيه صاحب الحساب، حتى لو بالاتصال، فالكثير من العملاء يستنكرون هذه العملية، حتى إن البعض يقول: "نتمنى أن يجازينا المصرف ولا يعبث بأموالنا بدون إذننا".

-في مصرف البركة ترك ضمن الحساب الشخصي للعميل، يُدمج حساب الشركة، مما يسبب بعض المشاكل لدى العملاء عند وصول الأموال المحولة، فلماذا لا يفصل حساب الشركة للعميل عن حسابه الشخصي أسوة بباقي المصارف؟

3.2.10 ماهي التوقعات المستقبلية من خبراء مصرف كويت ترك التشاركي بالنسبة لتطبيقات التكنولوجيا المالية:

من المعتقد أن مجال تطبيق الازدهار في المصارف سوف يتوسع تدريجياً في السنوات القادمة، وأصبح تأثير تقنية الذكاء الاصطناعي محسوسًا اليوم أيضًا، ويُعتقد أنها ستوسع مجالات تطبيقها في التقنيات المالية ، مثل قرارات الاستثمار لاحتياجات العملاء وأتمتة عمليات تخصيص القروض، مع الخطوات التي يجب اتخاذها من الخدمات المصرفية

المفتوحة إلى التمويل المفتوح، وإن منصات AP ومتكاملو api آخذان في الازدياد، ومع هذا النمو فإنه من المتوقع أن تركز البنوك خدماتها كشركات توفر البنية التحتية التكنولوجية، من خلال أن تصبح مزوداً لخدمة للمؤسسات والشركات التي تقدم خدمات التكنولوجيا المالية، لذلك ستنمو فرص الأعمال المصرفية لنموذج الخدمة، و يُعتقد أن الطلب على الخدمات المصرفية سيزداد.

جدول (9-4): لتوقعات المستقبلية لتطبيقات التكنولوجيا المالية من خبراء كويت ترك

الخبير1	1-إن مستقبل تطبيقات التكنولوجيا المالية سيؤول كل شي مستقبلاً للرقمنة.
	2-ستقل فروع المصرف، بسبب تطبيق الهاتف وفرع الإنترنت، وبالتالي عدد الموظفين سيقل.
	3- سيتم الاعتماد على هذه البرامج وهذه التطبيقات الحديثة، لأنها أقل كلفة وأسرع في الإجراء.
	4-سيبدأ العمل بالبنوك الرقمية في تركيا وقد أخذت الرخصة من الحكومة التركية في مزاولة نشاطها.
	5-المصارف الرقمية ليس لها فروع، إذ إنها تعتمد على الرقمنة وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة.
الخبير2	1-الوقت أغلى ما يملكه الإنسان، والشيء الأساسي الذي نسعى له في المصرف الكويتي التركي التشاركي هو توفير الوقت والجهد على جميع العملاء، وكذلك على الموظفين في المصرف على حد سواء.
	2-غاية هم المصرف أن يوفر فرص عمل أكبر، وأن يصل إلى أفضل خدمة نقدمها للعميل.

	3- القيام مستقبلاً بربط المصرف للمعلومات مع الدوائر الحكومية، عن طريق تطبيقات التكنولوجيا المالية.
	4- خطة المصرف الكويتي التركي التشاركي القيام بتخفيض الأعباء عن الشركات، وتسهيل عمليات التعاقد، بتوقيع العقود فيما بينها، ومتابعة التحصيلات دون تعرضهم لغرامات التأخير.

3.2.10.1 التحليل والمناقشة:

-يبدو أن المصرف الكويتي التركي قطع شوطاً هاماً نحو التكنولوجيا المالية، والمنتجات الرقمية، فكان رائداً في قطاع ال Api الجيل الجديد للخدمات المصرفية، فكانت عناوينه الرئيسة: العميل أولاً، والصحة الرقمية والمالية، ويهدف إلى زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تطبيقات التكنولوجيا المالية، مما يكسبه المزيد من العملاء.

-إن استخدام التكنولوجيا المالية في المصرف الكويتي التركي التشاركي كما هو المشاهد ماض في الانتشار، لكن تحتاج لمزيد من المتابعة والمراقبة، فماكينات السحب والإيداع في المصرف قلية جداً في بعض المناطق ومنعدمة في مناطق أخرى، وهي بحاجة للمتابعة أكثر، حيث إنها في بعض المناطق وخصوصاً أيام العطل الرسمية تكون معطلة، حتى بداية الدوام الرسمي، فالتقليل من الموظفين عائق حتى الساعة في تحرك عجلة خدمات التكنولوجيا المالية في المصرف.

-في حال انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية ستزداد فرص عمل المبرمجين والتقنيين والفنيين، لمتابعة الأجهزة ومراقبتها في حال وقوع الأخطاء.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن عشر – العدد الثالث – البحث السادس (ص: 108 - 206)
15 – أيلول – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الخاتمة

بعد البحث في التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مصرفي البركة ترك وكويت ترك أنموذجاً، توصّل الباحث في هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

1-إن أهم المصارف الإسلامية في الجمهورية التركية هي: مصرف البركة ترك التشاركي ومصرف كويت ترك التشاركي.

2- تناولت في بحثي وركزت على مصرفي البركة ترك وكويت ترك كأنموذج عمليّ في بحثي.

3-إن التكنولوجيا المالية هي تلك الاختراعات الجديدة الالكترونية، التي تقدمت على الوسائل التقليدية في خدمات البنوك والمصارف والشركات، مهمتها تسريع عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت، ما يسمى اليوم بالتجارة الالكترونية، وكذلك العملات الرقمية الحديثة كالبيتكوين والبلوكتشين وغيرها.

4-رأيت أن التكنولوجيا المالية المصرفية ساهمت بشكل كبير وملحوظ في تطوير الخدمات المصرفية، من حيث سرعة الأداء وتوفير المال.

5-إن التكنولوجيا المالية بتوفيرها المنصات والتطبيقات والروبوتات، حلّت في كثير من الأحيان مكان الموظفين، مما يجعلها حقيقة تقلل من مصاريف المصارف عامة ومصرفي البركة ترك وكويت ترك خاصة.

6-بفضل التكنولوجيا المالية المتقدمة والتطبيقات الجاذبة للعملاء، فإن مصرف البركة ترك التشاركي وصل لملايين العملاء، حيث بلغ قاعدة عريضة من المتعاملين في المصرف، وصلت عام 2020م إلى ما يقارب 3.2 مليون متعامل، وبإجمال الدخل التشغيلي إلى 1.1 مليار دولار أمريكي، وإلى صافي الدخل التشغيلي 579 مليون دولار أمريكي، وبلغ إجمالي الأصول 28.2 مليار دولار أمريكي، بينما بلغ صافي الدخل السنوي للمصرف عام 2020 166 مليون دولار امريكي في 17 بلداً، وبلغ عدد أفرعه 697 فرعاً حول العالم، وبعدد فروع في الجمهورية التركية حيث بلغت أفرعه 230 فرعاً.

7- بفضل التكنولوجيا المالية المتقدمة والتطبيقات الجاذبة للعملاء، فإن مصرف كويت ترك التشاركي بلغ عدد أفرعه على الأراضي التركية 425 فرعاً حتى تاريخ إعداد هذه الرسالة، وبلغت حقوق المساهمين في المصرف 5.9 مليار ليرة تركية، أضف إلى ذلك لدى المصرف

مراكز للبحث والتطوير أهمها منصة BOA والتي مهمتها تطوير العمليات المصرفية والتكنولوجيا المالية.

8-يجوز بيع السلع والشراء من مواقع الانترنت، فالأصل في المعاملات الحل كما قرره العلماء، ما دامت هذه المعاملات لا تخالف الشرع، كأن تكون مشتملة على الغش أو الغرر أو الجهالة، فالناس في عصرنا محتاجون لهذا النوع من البيع والشراء.

9-في بيع وشراء الذهب عن طريق تطبيق الموبايل في المصرف، يتحقق القبض في مجلس العقد بدفع الثمن للمصرف، وذلك عن طريق بطاقة الائتمان أو بطاقة الصراف الآلي المعروفتين، فيحصل التقابض في المجلس، ووصل القبض يرسله المصرف مباشرة فور انتهاء المعاملة، فيحلّ التطبيق مكان الموظف المسؤول.

10- من المسائل الفقهية المستجدة، مسألة إيداع العملة الأجنبية كالدولار وغيره في حساب العميل في المصرف، بضمان الحكومة التركية حماية للعملة المحلية من الانهيار وسط حرب ضروس على الدولة يعرفها القاصي والداني، والأخذ بقول السادة المالكية بجواز الضمان من طرف ثالث تبعاً للأدلة، فيه إيجابيات كثيرة:

أولها: دعم من الفرد للوطن والدولة التي يعيش فيها، فيتعلم الولاء ويكون ذلك ردّا للجميل.

ثانيها: حماية المال العام من الانهيار في دولة ينتظر أعداؤها النيل منها.

ثالثها: مكافأة من الدولة للفرد والذي يكون من باب الهبة، عرفاناً له على ما بذل وقدّم.

رابعها: معرفة أن الدين الإسلامي ليس ديناً جامداً، بل هو مرن في مواجهة النوازل والقضايا المعاصرة المستجدة، انبرى لمسائله فقهاء أجلاّء راعوا النصوص وحفظوا المصلحة وحققوا المقاصد وابتعدوا عن الجمود الذي أوقع الناس في الحرج.

10-من أهم التحديات التي تواجه المصارف عموماً والإسلامية خصوصاً حماية بيانات المستهلك العميل وأمن حساباته، وإن مصرفي البركة ترك وكويت ترك التشاركيين يسعيان جاهدين لحماية العملاء، من خلال الأمن السيبراني وبرامجه الوقائية، وكذلك تنبيه العملاء وتوعيتهم من خلال الندوات والمؤتمرات والرسائل إلى كيفية حماية حساباتهم من ذلك.

11-الأمن السيبراني حاجة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها للمصارف والشركات، ويستعين كلا المصرفين البركة ترك وكويت ترك التشاركيين بشركات خاصة تؤمن لهما برامج الحماية، التي تقيهما أعمال التخريب والقرصنة بما يسمى اليوم: (الهكر).

التوصيات

بعد الانتهاء من هذه الدراسة يمكن للباحث الخروج بعدة توصيات تدعو إلى:

1- تتبع دراسة بقية البنوك الإسلامية في الجمهورية التركية، فيما يتعلق بمسائل التكنولوجيا المالية وما يتعلق بها من مسائل شرعية، خصوصاً تلك التي لم يسعفني البحث للتطرق إليها.

2-تكثيف البحث في دراسة دور المصارف الإسلامية، في حلّ المسائل الاقتصادية المحلية والدولية، من خلال تتبع معاملاتها المالية وأساليبها وتطبيقاتها المصرفية.

3-التعمق أكثر في موضوع الأمن السيبراني للمصارف الإسلامية في تركيا خاصة بشكل موسّع، إذ إني لم أستطع الحصول على معلومات دقيقة من قبل المتخصصين في هذا المجال -حسب بحثي- تشفي الصدر وتروي الغليل.

4-توعية الناس من مرتادي البنوك والمصارف، إلى أهمية المصارف الإسلامية من قبل العلماء والفقهاء المتخصصين، عن طريق دورات ومنشورات ومحاضرات بأسلوب سهل وميسر، والتوضيح الصريح إلى أن المصارف الربوية ماهي إلا ماكينة غزت بلاد المسلمين عن طريق الأنظمة الغربية الرأسمالية، همها جمع الأموال والجشع وإنهاك كاهل المنتسب إليها وإيقاعه في شراكها.

5-تحري المصارف الإسلامية المعاملات المالية الحلال، التي تتناسب مع الشريعة الإسلامية، فالإسلام هو الأمان والضمان، وعرض كافة معاملاتها وتطبيقاتها التكنولوجية المالية على أصحاب التخصص الشرعي والاقتصادي، لا سيما وأن عامة المصارف الإسلامية لديها هيئات رقابية شرعية، فإن الطرف المقابل ينتظر الهفوات من المصارف الإسلامية للتشكيك في معاملاتها وكيفية أدائها.

6-أن يكون هناك تضافر للجهود وتعاون بين البنوك والمصارف الإسلامية، للرقي بمستواها للأفضل، والاستفادة من خبرات بعضها البعض، حتى تكون قوة اقتصادية تقف في وجه القوى الاقتصادية الربوية العالمية، التي تقارع وتحارب أي فكر اقتصادي إسلامي حتى في عقر دار الإسلام.

7-البحث والتقصي الحقيقي عن موظفي المصارف الإسلامية، بأن يكونوا من ذوي الخبرة الاقتصادية، وأن يكونوا ملمين إلماما -ولو نسبياً- بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن يكونوا

عوناً ورافداً للهيئة الشرعية في مصارفهم، إضافة لتمتعهم بحسن المعاملة مع الناس، فكم من مصارف ومؤسسات مالية يبتعد الناس عنها جراء سوء معاملة موظفيها لهم.

المصادر والمراجع

أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي، *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*، ط1، 1439\2017، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – لندن.

أحمد بن أحمد المختار الشنقيطي، *إعداد المهج للاستفادة من المنهج في قواعد الفقه المالكي*، 1403\1983، منشورات إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.

أحمد بن يحيى أبو العباس التلمساني، *إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك*، ت(914هـ)، 1400\1980، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.

د. أشرف دوابة، *التمويل المصرفي الإسلامي الأساس الفكري والتطبيقي*، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

سلطان بن إبراهيم بن سلطان الهاشمي، *التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي*، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الفقه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة بالرياض.

شعيب مقلاتي وبوبغل الزواوي، *أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك، الإمارات العربية أنموذجاً*، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة عبد الحفيظ بوالصوف، الجزائر 2021.

صلاح الدين عامر، *أنظمة الدفع الإلكتروني المعاصر غير الائتماني في الفقه الإسلامي*، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة أم درمان الإسلامية في السودان ،1433\2012.

عبد الرحمن الجزيري، *الفقه على المذاهب الأربعة*، ط2، 1424\2003، دار الكتب العلمية، بيروت.

د. عبد الكريم قندوز، *التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية*، صندوق النقد العربي 2019، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

علاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*، الطبعة: الأولى 1327-1328 هـ، المطبعة الجمالية، مصر.

علي أحمد المهداوي، *أثر خيار الرؤية في حماية المستهلك الالكتروني*، دراسة تحليلية في قانون المعاملات المدنية الاتحادي والقانون الاتحادي بشأن

المعاملات والتجارة الالكترونية والقانون الاتحادي بشأن حماية المستهلك، كلية القانون، جامعة الشارقة، مجلة الشريعة والقانون، 2010.
لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، *مجلة الأحكام العدلية*، تحقيق نجيب هواويني، كراتشي. تاريخ النشر ١٤٣١
محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، *البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة*، ط2، 1408\1988، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
محمد سعيد إسماعيل، "التأمين الإلكتروني ضد المخاطر السيبرانية: المشكلات القانونية والحلول المقترحة"، *المجلة الدولية للقانون*، المجلد العاشر، العدد3، لعام 2021، دار نشر جامعة قطر.
محمد مهدي الصغير، *قانون حماية المستهلك دراسة مقارنة*، ط 2015، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
د. محمد وفيق السائح (ترجمة)، "التكنولوجيا المالية، مفهومها وكيفية الاستفادة من التكنولوجيا لتوليد قيم تجارية من خلال التكنولوجيا المالية"، 2021.
منصور بن يونس البهوتي، *الروض المربع شرح زاد المستقنع*، ص363، دار المؤيد، الرياض، ومؤسسة الرسالة، بيروت.
موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، *المغني*، مكتبة القاهرة تاريخ النشر: 1388هـ
اتحاد المصارف العربية، "*الدراسات والأبحاث والتقارير*"، العدد 449/ 454.
أحمد عبد الحميد إبراهيم، "*البطاقات البنكية وأحكامها الشرعية*"، مجلة قطاع الشريعة والقانون بالقاهرة، العدد الثالث عشر،2021\2022.
أسعد حمود السعدون، "*التكنولوجيا المالية الإسلامية، مفهومها وأهميتها وتطبيقاتها في البحرين*"، مقال مجلة أخبار الخليج، 8\2020.
إينوتو لوكانغا، "*التكنولوجيا المالية إطلاق إمكانيات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى*"، آفاق الاقتصاد الإقليمي، من موقعه على الشبكة.
بدر محمد العليوي، "*بطاقة الائتمان دراسة فقهية تطبيقية*"، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد: (33)، القاهرة.

بلحاج محجوبة، "*الحماية القانونية للمستهلك في المعاملات المصرفية الإلكترونية*"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد7، العدد1، 2022\1.

التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "*توجهات قطاع الخدمات المالية*"، تقرير التكنولوجيا المالية ومضة وبيفورت2017.

جدايني ميمي، "*واقع وتحديات التكنولوجيا المالية (الفنتك) في المنطقة العربية*"، مجلة الاقتصاد والأعمال، المجلد07، العدد الأول، مارس2022، الجزائر.

خالدي خديجة، "*البنوك الإسلامية: نشأة، تطور، آفاق*"، بحث مقدم لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد الأول 2005.

راشد محمد المري، "*أثر تكنولوجيا المعلومات في النظام الأمني والرقابة الداخلية*"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 40، 2023\1444، دمنهور، مصر.

رحاب عادل صلاح الدين أمين، "*تجارب دولية في التكنولوجيا المالية*"، مقال مقدم لمركز أبحاث فقه المعاملات المالية الإسلامية،2021\6.

رودي شوشاني، "*التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي*"، جريدة النهار اللبنانية، تاريخ النشر 22إبريل 2021.

صندوق النقد العربي، سلسلة "*موجز سياسات حول أمن الفضاء السيبراني في القطاع المصرفي*"، العدد الرابع،08-07-2019.

ضيف روفية، "*المستهلك الإلكتروني ومبررات حمايته*"، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

عبد الباري مشعل، *نوازل التكنولوجيا المتعلقة بالمعاملات المالية*، بحث مقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، مؤتمر الأئمة الثامن عشر.

عبد الستار أبو غدة، "*بطاقات الائتمان*"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 1339\12.

عز الدين التوني وآخرون، "*دليل المصطلحات الفقهية والاقتصادية*"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

فتاوى المجلس الإسلامي السوري، "*أحكام البيع عن طريق الإنترنت*"، الفتوى

رقم: 36، السبت 09 صفر 1442هـ الموافق 26 أيلول / سبتمبر 2020م.
القرار رقم (6/2/53) بشأن البيع بالتقسيط، "الدورة السادسة بجدة" في الفترة من 17 – 23 شعبان 1410هـ.
مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد: (12)، 3\676.
محمد محمود، "*دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية*"، مقال على موقع إسلام أون لاين.
محمود عزت، "*الفضاء السيبراني وتحديات الأمن المعلوماتي العربي*"، المجلة العربية، العدد 498، أبريل 2018.
مروة فتحي السيد البغدادي، "*اقتصادات الأمن السيبراني في القطاع المصرفي*"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المنصورة، مصر.
مروة فتحي السيد بغدادي، "*اقتصاديات الأمن السيبراني في القطاع المصرفي*"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ص1484.
مريم جامع وأحمد علاش، "*دور التكنولوجيا المالية في النهوض بالمالية الإسلامية*"، بحث مقدم لمجلة الإبداع العدد أ01، المجلد 11، 2021، تاريخ النشر 2021\6\30.
مناصرية حنان، *تأصيل مدلول المستهلك الإلكتروني تشريعاً، قضاء، فقهًا (دراسة مقارنة)* مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 22، فبراير2018.
مناع القطان، *بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي*، مكة المكرمة من 21-26 صفر،1396هـ، جامعة الملك عبد العزيز.
موسى بن عمر وعلماوي أحمد، "*التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الالكترونية في البنوك العمومية*" دراسة تجربة الإمارات المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني: المجلد السابع.
نائفة خميس العنزي، "*الأحكام الفقهية المتعلقة بالشرط الجزائي في القروض المالية*"، بحث مقدم لمجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا-جامعة الأزهر،2017م.
نزيه حماد، "*بطاقات الائتمان غير المغطاة*"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد: (12)
الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية، *الضوابط الأساسية*

للأمن السيبراني.
يونس عرب، "*جرائم الكومبيوتر والإنترنت*"، منشورات اتحاد المصارف العربية 2001، النادي العربي لتقنية المعلومات والإعلام.

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

Aner D Barberis & Roos the Evolution of Fintech Research Paper no 47\2015.
Cyber Risk for Insurers - Challenges and Opportunities, Luxembourg: publication Office of the European Union, 2019.EIOPA 2019, Reproduction is authorised provided the source is acknowledged.

رابعاً: الروابط

https://www.kuveytturk.com.tr/ar/branchless-banking/atm/gold
https://fintechtime.com/tr/2023/04/onemli-olan-siber-guvenligin-cekirdekten-gelme-bir-farkindalikla-buyumesidir
https://fintechtime.com/tr/2023/05/isletmeler-cok-daha-yuksek-risklerle-karsi-karsiya.
https://fintechtime.com/tr/2023/05/qr-kodlari-ne-kadar-guvenli.
https://insha.ventures/?utm_source=google&utm_medium=organic&utm_campaign=GMB.
https://islamonline.net/1847
https://tkbbegitim.org.tr/Documents/Yonetmelikler/TKBB_FR20_ENG-KOD_ENG.pdf.
https://www.albaraka.com.tr/ar/personal/cards/credit-cards/world
https://www.albaraka.com.tr/ar/personal/financings/housing/housingfinance.
https://www.albaraka.com.tr/ar/personal/financings/vehicle-financing/car-financing
https://www.albaraka.com.tr/ar/personal/investment/capital-market-products/mutual-funds.
https://www.garsconsulting.com/ar/blog/protected-bank-deposit-for
https://www.haber7.com.tr.
https://www.kuveytturk.com.tr/ar/retail/financing/car-financing.
https://www.resmigazete.gov.tr.